



الأمم المتحدة

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٠

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة السادسة والخمسون

الملحق رقم ١٢ (A/56/12)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السادسة والخمسون
الملحق رقم ١٢ (A/56/12)

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٠



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠١

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

[٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١]

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
١	٨-١	مقدمة
٣	٢١-٩	أولا - الحماية الدولية
٣	١٢-٩	ألف - مقدمة
٥	١٨-١٣	باء - التطورات والأنشطة الرئيسية في مجال الحماية
٧	٢١-١٩	جيم - المشاورات العالمية بشأن الحماية الدولية
٨	٩٠-٢٢	ثانيا - أنشطة المساعدة
٩	٤٩-٢٣	ألف - الأنشطة الإقليمية في أفريقيا
٩	٢٦-٢٣	١ - أفريقيا الوسطى والغربية
١١	٤١-٢٧	٢ - أفريقيا الشرقية والقرن الأفريقي، ومنطقة البحيرات الكبرى ...
١٦	٤٩-٤٢	٣ - الجنوب الأفريقي
١٩	٥٨-٥٠	باء - الأنشطة الإقليمية في الأمريكتين وفي منطقة البحر الكاريبي
١٩	٥٤-٥٠	١ - أمريكا الجنوبية
٢١	٥٥	٢ - أمريكا الوسطى
٢١	٥٨-٥٦	٣ - أمريكا الشمالية
٢٢	٧٠-٥٩	جيم - الأنشطة الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ
٢٣	٦٢-٥٩	١ - جنوب آسيا
٢٤	٧٠-٦٣	٢ - شرق آسيا والمحيط الهادئ
٢٦	٧٩-٧١	دال - الأنشطة الإقليمية في أوروبا
٢٦	٧٣-٧١	١ - أوروبا الغربية
٢٧	٧٥-٧٤	٢ - أوروبا الوسطى ودول البلطيق

٢٨	٧٩-٧٦ ٣ - أوروبا الشرقية
٣٠	٨٥-٨٠ هاء - الأنشطة الإقليمية في جنوب شرق أوروبا
	 واو - الأنشطة الإقليمية في آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا
٣٢	٩٠-٨٦ والشرق الأوسط
٣٤	١١٢-٩١ ثالثا - مواضيع البرنامج وأولوياته
٣٤	٩٢-٩١ ألف - مقدمة
٣٥	٩٧-٩٣ باء - اللاجئون
٣٦	١٠٠-٩٨ جيم - الأطفال والمراهقون اللاجئون
٣٧	١٠٤-١٠١ دال - البيئة
٣٨	١٠٦-١٠٥ هاء - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
٣٩	١٠٧ واو - اللاجئون المسنون
٣٩	١٠٨ زاي - نهج التنمية المجتمعية
٤٠	١١٢-١٠٩ حاء - إعادة دمج اللاجئين
٤١	١٢٠-١١٣ رابعا - الميزانية وتمويل الأنشطة التنفيذية
٤٢	١٢٥-١٢١ خامسا - الإشراف والتقييم
٤٢	١٢٢-١٢١ ألف - مكتب المفتش العام
٤٣	١٢٥-١٢٣ باء - التقييم وتحليل السياسات
٤٤	١٣٧-١٢٦ سادسا - الشراكات/التنسيق
٤٤	١٣٠-١٢٦ ألف - الشراكات مع المنظمات الحكومية الدولية
٤٥	١٣٥-١٣١ باء - التنسيق مع الأعضاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة
٤٦	١٣٧-١٣٦ جيم - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية

الجدول

- ١ - نفقات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠٠٠ بحسب المكتب الإقليمي/البلد وأنواع أنشطة المساعدة ٤٨
- ٢ - المساهمات في برامج المساعدة التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ لغاية ٣١ آذار/مارس ٢٠٠١ ٥٥
- ٣ - الأعداد الإرشادية للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نهاية عام ٢٠٠٠ ٥٩

مقدمة

١ - لقد شهد عام ٢٠٠٠ بداية ألفية جديدة كما شهد حلول ذكرى مرور ٥٠ سنة على إنشاء مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. إلا أنه لم يكن في هذه المناسبة ما يبرر الاحتفال بهذه الذكرى، ذلك لأن الآمال المعلقة على إحلال السلام قد وهنت من جراء استمرار المنازعات في مناطق عديدة من العالم، وهي منازعات ناجمة في أحيان كثيرة عن عدم إيجاد حلول للتوترات فيما بين الجماعات الإثنية. وفي حين لم تنشأ أية حالات طوارئ جديدة فيما يتعلق باللاجئين بذلك الحجم الذي شهدته السنوات الأخيرة، فقد ظلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تواجه عدداً كبيراً من حالات اللجوء والتشريد القسري التي تنطوي على تحديات كبيرة والتي كثيراً ما تتفاقم من جراء الكوارث الطبيعية. ونتيجة لحالة عدم الاستقرار المزمدة في أنحاء كثيرة من أفريقيا، اضطر مئات الآلاف من الناس إلى مغادرة ديارهم بحثاً عن الأمان في أماكن أخرى من بلدانهم وعبر الحدود الوطنية. كما استمرت المنازعات والصراعات الأهلية في جنوب غرب و جنوب شرق آسيا، وفي منطقتي البلقان والقوقاز، وفي أمريكا الجنوبية. وقد اتسمت هذه الحالات بانعدام الأمان بالنسبة للفئات الضعيفة من السكان المدنيين فضلاً عن الموظفين العاملين في الميدان الإنساني. وقد أدى تقييد إمكانية الوصول إلى اللاجئين إلى الحد من قدرة المفوضية على حماية وإغاثة أعداد كبيرة من السكان المتأثرين كما أثر على أمن موظفي المفوضية نفسها. وقد بدا ذلك واضحاً بصورة وحشية عندما قُتل بقسوة ثلاثة من مفوضي المفوضية في تيمور الشرقية في إندونيسيا وموظف آخر في غينيا أثناء قيامهم بأداء واجباتهم. وفي أعقاب عمليات القتل هذه، فضلاً عن اختطاف عدة موظفين، أجرت المفوضية عملية إعادة تقييم شاملة لمدى استعداداتها فيما يتصل بمتطلبات السلامة والأمن. وقد أفضت هذه العملية إلى وضع وتنفيذ تدابير ترمي إلى تحسين الأمن. وسلّمت الاستراتيجية المعتمدة بحقيقة أن سلامة الموظفين العاملين في الميدان الإنساني وسلامة اللاجئين مترابطتان على نحو لا ينفصم.

٢ - وبالرغم من الاضطراب الناجم عن استمرار حالة عدم الاستقرار في مناطق عديدة، فقد انخفض العدد الإجمالي للأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية على نطاق العالم من ٢٢,٣ مليون في عام ١٩٩٩ إلى ٢١,١ مليون في عام ٢٠٠٠. ويشتمل هؤلاء على ملتمسي اللجوء، واللاجئين، واللاجئين العائدين في المراحل الأولى من عملية إعادة إدماجهم، والمشردين داخلياً، وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية، ولا سيما ضحايا المنازعات. وبالرغم من عدم حدوث عمليات إعادة إلى الوطن على نطاق واسع بالحجم الذي اتسمت به عملية كوسوفو التي جرت في السنة الأخيرة، فقد عاد نحو ٨٠٠ ٠٠٠

لاجئ إلى أوطانهم خلال السنة. إلا أن هؤلاء قد عادوا في أحيان كثيرة إلى أوضاع تتسم بعدم التيقن أو بهشاشة السلم. كما قامت المفوضية بتيسير إعادة توطين نحو ٤٠.٠٠٠ لاجئ من بلدان اللجوء الأولى. وقد أتاحت عملية إعادة الإدماج المحلي، رغم أنها تمثل خياراً يُعتمد على نحو أقل تواتراً، فرصة لبعض المجموعات من اللاجئين لكي يبدأوا حياة جديدة، وبخاصة في غرب أفريقيا ومنطقة البلقان. إلا أنه تعذر التوصل إلى حلول بالنسبة للأغلبية العظمى من الأشخاص المشردين. وهناك بعض حالات اللجوء المستمرة منذ عقود، كما في حالة اللاجئين من أفغانستان.

٣- وقد قامت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي واللجنة الدائمة التابعة لها بدراسة عدد من القضايا التي هي من مواضيع الساعة فيما يتعلق بعمل المفوضية في عام ٢٠٠٠ والربع الأول من عام ٢٠٠١. وتشتمل هذه القضايا على استعراضات منتظمة للعمليات الإقليمية وحالة التمويل، والتنسيق، ضمن منظومة الأمم المتحدة، واللاجئين من الأطفال والمراهقين، واللاجئين المسنين، واللاجئين وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتنمية المجتمعات المحلية، وإدماج الشواغل البيئية في صلب العمليات المتعلقة باللاجئين، ومشاركة المفوضية في عمليات إعادة الإدماج، وأمن وسلامة الموظفين، والطابع المدني والإنساني لمخيمات ومستوطنات اللاجئين. وتنعكس في هذا التقرير الذي عرض مخططه العام على الاجتماع العشرين للجنة الدائمة المعقود في آذار/مارس ٢٠٠١ المواضيع والنهج الرئيسية التي تم بحثها في اللجنة الدائمة، مما أتاح فرصة للدول والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الشركاء للنظر فيه وإسداء المشورة بشأن محتوياته.

٤- ونتيجة للمناقشات التي جرت في اللجنة الدائمة في عام ٢٠٠٠، أقرت دورة اللجنة التنفيذية بكامل هيئتها مقررين اعتمدهما الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما بعد. وكان من بينهما مقرر يتيح إمكانية الترتيب لعقد مؤتمر المفوضية السنوي لإعلان التبرعات في جنيف (A/RES/55/75) ومقرر آخر يشيد بالمفوضية بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها ويعلن عن الاحتفال باليوم العالمي للاجئين في ٢٠ حزيران/يونيه من كل سنة (A/RES/55/76). ويقدم تقرير دورة اللجنة التنفيذية إلى الجمعية العامة في مرفق بهذا التقرير وبالتالي فإنه يمثل حلقة هامة في هيكل إدارة المفوضية.

٥- وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، استهلّت المفوضية عملية مشاورات عالمية بشأن الحماية الدولية، وهي عملية أقرتها فيما بعد اللجنة التنفيذية والجمعية العامة للأمم المتحدة. وهذه العملية التشاورية ذات المسارات الثلاثة والتي تتزامن مع الاحتفال في عام ٢٠٠١ بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد اتفاقية عام ١٩٥١ تهدف إلى تعريف المشاكل وتحديد النهج

والأدوات أو المبادئ التوجيهية الجديدة في مجال الحماية الدولية للاجئين. وهي تسعى في الوقت نفسه إلى إعادة تأكيد المبادئ القائمة بالفعل والتي تم تطويرها وتطبيقها على مدى نصف القرن الماضي.

٦- وقد قُمت، منذ أن توليت مهام المفوض السامي في كانون الثاني/يناير من هذه السنة، باستهلال عملية استعراض داخلي ثلاثية الأبعاد لعمل المنظمة من أجل التحقق من الحالة المثلى لمكانتها وحجمها استناداً إلى ولايتها وأغراضها الرئيسية. وقد اشتملت عملية الاستعراض هذه على ثلاثة إجراءات: فالإجراء الأول يعرّف الأنشطة الرئيسية التي تتحمل المفوضية بصدها مسؤولية عالمية فريدة؛ ويستعرض الإجراء الثاني عمليات المفوضية استناداً إلى المعايير المحددة في الإجراء الأول؛ أما الإجراء الثالث فيركز على الأخذ بالوسائل الكفيلة بضمان التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ به من أجل الاضطلاع بهذه الأنشطة. ويتمثل الهدف النهائي في ضمان الطابع الذي تتسم به المفوضية كمنظمة متعددة الأطراف قادرة على مواجهة تحدي الإدارة السديدة الذي تثيره حالة اللاجئين في العالم.

٧- ونتيجة لهذه الإجراءات، تمت صياغة مبادئ توجيهية بشأن تحديد الأولويات بالنسبة للأنشطة الرئيسية والأنشطة غير الرئيسية التي تضطلع بها المفوضية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحديد وفورات تبلغ نحو ١٠٠,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في الميزانية الإجمالية للمفوضية لعام ٢٠٠١. كما تم إعداد مقترحات تهدف إلى تأمين تمويل أوسع ويمكن التنبؤ به إلى حد أبعد على المدى الأطول فيما يتصل بأنشطة المفوضية. ومن شأن محصلة هذه العملية الرئيسية أن تحسّن قدرة المنظمة على مواصلة الاضطلاع بعملها الإنساني لصالح اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم.

٨- وفي عام ٢٠٠٠، تلقت المفوضية ما مجموعه نحو ٧٠٥,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كتبرعات في ميزانيتها البرنامجية السنوية (انظر الجدول ٢ من هذا التقرير). وبحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠٠١، تلقت المفوضية ما مجموعه نحو ٣١٠ ملايين دولار كمساهمة في ميزانيتها البالغة نحو ٩٥٣,٧ مليون دولار.

أولاً - الحماية الدولية

ألف - مقدمة

٩- تتمثل المهام الرئيسية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في توفير الحماية الدولية للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم، وفي البحث عن حلول دائمة لمشاكلهم من خلال مساعدة الحكومات على تيسير عودتهم الطوعية إلى أوطانهم أو استيعابهم في المجتمعات المحلية الجديدة. وينص النظام الأساسي للمفوضية (مرفق قرار الجمعية

العام ١٩٥٠ (د-٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠) على السند القانوني لهذه المهام بتعريف عمل المفوضية بأنه عمل غير سياسي على الإطلاق وعمل إنساني واجتماعي. وقد تعززت أنشطة المفوضية إلى حد أبعد واسترشدت بالقرارات اللاحقة التي اتخذتها الجمعية العامة وباستنتاجات ومقررات اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي. ويتم الاضطلاع بهذه الأنشطة في إطار يشمل قانون اللاجئين الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والمعايير المقبولة دولياً لمعاملة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية.

١٠- وتبدأ الحماية الدولية بتأمين قبول اللاجئين، واللجوء، وباحترام حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك مبدأ عدم الترحيل القسري الذي بدوره تتعرض للخطر سلامة اللاجئين بل وبقاؤه على قيد الحياة. ولا تنتهي الحماية إلا بالتوصل إلى حلول مستدامة لحالات اللاجئين، ويكون الحل الأمثل من خلال استعادة الحماية للاجئين من قبل بلدانهم. وهي تشمل تعزيز إبرام اتفاقيات دولية لحماية اللاجئين على الصعيدين العالمي والإقليمي والإشراف على تطبيقها، وتعزيز التشريعات وغيرها من التدابير على الصعيد الوطني، وبشكل متزايد على الصعيد الإقليمي، لضمان تحديد اللاجئين ومنحهم مركزاً ملائماً، وتحديد معايير معاملتهم في بلدان اللجوء. كما تشمل الحماية الدولية تأمين سلامة ورعاية مجموعات محددة من اللاجئين، واللاجئين الأفراد، في بلدان اللجوء بالتعاون مع السلطات الوطنية ومن خلالها، فضلاً عن تلبية الاحتياجات الخاصة للاجئين والأطفال اللاجئين وبخاصة المنفصلون عن أسرهم.

١١- وبالنظر إلى أن الدول ذات السيادة تتحمل المسؤولية الأساسية عن احترام وكفالة الحقوق الأساسية لجميع الأشخاص الموجودين في إقليمها والخاضعين لولايتها، فإن الحماية الفعالة للاجئين تتطلب قيام حكومة بلد اللجوء باتخاذ إجراءات لصالحهم. ولذلك فإن دور المفوضية على صعيد توفير الحماية الدولية يتمثل أولاً وقبل كل شيء في تأمين قيام الحكومات باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية جميع اللاجئين داخل أراضيها فضلاً عن الأشخاص الذين يلتصقون عند حدودها قبولهم كلاجئين.

١٢- وقد استعرضت المذكرة المتعلقة بالحماية الدولية (A/AC.96/930) التي قدمت إلى الدورة الحادية والخمسين للجنة التنفيذية الحالة العامة لحماية اللاجئين حيث ركزت، في جملة أمور، على تلك القضايا التي تهم المفوضية إلى أقصى حد. وقد تم تكريس موضوع المذكرة للمساهمات التي تقدمها المفوضية نفسها من أجل جعل الحماية فعالة. وفي حين أن المذكرات السابقة قد حددت الإطار التحليلي العام لمسألة الحماية الدولية، فإن المذكرة التي قدمت في

عام ٢٠٠٠ قد طرحت تصوراً تنفيذياً ومفاهيمياً قوياً لمسألة الحماية الدولية من خلال تقسيم هذا المفهوم إلى أنشطة ملموسة وتقديم أمثلة مستقاة على سبيل الإيضاح من عدة عمليات للمفوضية. كما أوضحت المذكرة أن الحماية الدولية ليست مفهوماً مجرداً بل هي وظيفة دينامية عملية المنحى. وهي تضم طائفة من الأنشطة الملموسة التي تشمل الشواغل على صعيد السياسة العامة فضلاً عن الشواغل التنفيذية، وهي تنفذ بالتعاون مع الدول وغيرها من الشركاء بهدف تعزيز احترام حقوق اللاجئين وحل مشاكلهم. وبالإضافة إلى ذلك، تضمنت المذكرة وصفاً للأنشطة الجارية المضطلع بها من قبل المفوضية فيما يتعلق بالأشخاص عديمي الجنسية والأشخاص المشردين داخلياً. وتختتم المذكرة بتسليط الضوء على حقيقة أن الحماية ستظل تمثل تحدياً وأن مناسبة الاحتفال في عام ٢٠٠١ بذكرى مرور خمسين سنة على اعتماد اتفاقية عام ١٩٥١ ستتيح فرصة لتعزيز الالتزام بالمبادئ الأساسية لتوفير الحماية الدولية والتطلع إلى الأمام من خلال استكشاف إمكانيات تحسين وتعزيز نظام الحماية.

باء - التطورات والأنشطة الرئيسية في مجال الحماية

١٣ - لقد ظلت إتاحة إمكانية تمتع اللاجئين بالسلامة فضلاً عن استمرار الحماية في البلدان المضيفة تتسم بأهمية بالغة بالنسبة للاجئين في شتى أنحاء العالم. وظلت دول عديدة، تشمل في أحيان كثيرة دولاً ذات موارد محدودة جداً، تقبل وتستضيف أعداداً غفيرة من اللاجئين في أراضيها. بيد أن نوعية اللجوء قد تردت في عدد من البلدان، بما في ذلك ضمن عدة مناطق دأبت على انتهاج سياسات لجوء سخية. ومن الأسباب التي تكمن خلف هذا التغيير ما يتمثل في الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تنطوي عليها استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين لفترات ممتدة، واعتبارات الأمن القومي، فضلاً عن الهواجس المتصلة باستغلال إجراءات اللجوء من قبل المهاجرين بصورة غير مشروعة، بالإضافة إلى الاتجار بالأشخاص وتهريبهم.

١٤ - وبينما لوحظ وجود اتجاه عام نحو التشدد في الإجراءات عند الحدود في شتى أنحاء العالم، فقد كانت هناك فوارق إقليمية كثيرة. ففي بعض المناطق، ظلت مخيمات اللاجئين تتعرض لعمليات التسييس والتسليح، ولا سيما في الحالات التي توجد فيها هذه المخيمات على مقربة من الحدود مع البلد الأصلي. وينطوي وجود عناصر مسلحة في مخيمات اللاجئين والمناطق التي يسكنها اللاجئون على مخاطر أمنية بالغة، وقد تبين أن فصل هذه العناصر عن السكان اللاجئين هو أمر بالغ الصعوبة. ولقد أبلغ عن حالات من التجنيد القسري للاجئين، ومن بينهم القصر في أحيان كثيرة، والاتجار باللاجئين، وتعرض اللاجئين للضرب وإساءة المعاملة من قبل المسؤولين، في مخيمات اللاجئين في بعض البلدان. ومن الأمور المثيرة للقلق

بصفة خاصة تعرض اللاجئين للعنف الجنسي وتعرض الأطفال اللاجئين للاستغلال وإساءة المعاملة. وفي بعض المناطق، تنشأ باستمرار مشاكل فيما يتعلق بقبول دخول اللاجئين بأمان ودون عوائق إلى بلدان اللجوء. ولقد حدثت أيضاً حالات خضع فيها اللاجئون وملتسمو اللجوء إلى ترحيل قسري أو أعيدوا إلى أوطانهم قسراً رغم ما انطوى عليه ذلك من مخاطر واضحة تتهدد سلامتهم لدى عودتهم.

١٥- وفي البلدان التي توجد فيها نظم لجوء متطورة من الناحية القانونية، أدت الهواجس إزاء الاتجار بالأشخاص وتهريبهم إلى التشدد في تدابير الرقابة من أجل منع دخول المهاجرين بصورة غير مشروعة. وقد كان الكثيرون من الأشخاص الذين يجري تهريبهم أو الاتجار بهم مهاجرين يبحثون عن حياة أفضل يحدوهم الأمل بأن يجدوا فرصة عمل وأن ينعموا بالرفاه الاقتصادي في الخارج. وهناك أشخاص آخرون كانوا من بين ملتسمي اللجوء واللاجئين الذين فروا من الاضطهاد والصراعات المسلحة وغير ذلك من المخاطر التي تهدد حياتهم وحرياتهم. وقد خضعت كلتا المجموعتين من الأشخاص للاستغلال من قبل مجموعات الاتجار الإجرامي بالأشخاص أو المهرين الذين يسعون إلى الكسب غير المشروع من خلال عرض خدماتهم على هؤلاء الأشخاص المستضعفين والمحرومين. ومن أجل مكافحة تهريب الأشخاص والاتجار بهم، اعتمدت الدول، في جملة أمور، ممارسة "اعتراض" الأشخاص المسافرين دون أن يكونوا حائزين على المستندات الرسمية اللازمة. وفي بعض الحالات، يؤثر هذا "الاعتراض" على قدرة ملتسمي اللجوء واللاجئين فيما يتصل بالحصول على الحماية الدولية. وبالتالي فقد استرعت المفوضية الاهتمام إلى بُعد الحماية الدولية للاجئين في سياق حركة الهجرة المعقدة الراهنة، وذلك في مذكرة بشأن مسألة "الاعتراض" قدمت إلى الاجتماع الثامن عشر للجنة الدائمة التابعة للجنة التنفيذية. وتصف المذكرة الممارسات الراهنة التي تتبعها الدول، وتبين الأساس المنطقي الذي يقوم عليه بعض هذه الممارسات، وتبحث تأثير ذلك على ملتسمي اللجوء واللاجئين. كما أنها تبين الإطار القانوني الدولي ذي الصلة بهذه المسألة والذي يدخل في صلبه مبدأ عدم الترحيل القسري. وعلاوة على ذلك، تركز المذكرة على الإطار القانوني الناشئ لمكافحة الأنشطة الإجرامية والمنظمة المتمثلة في تهريب الأشخاص والاتجار بهم. وتختتم المذكرة بتوصية تتعلق باعتماد نهج شامل يقوم على أساس توفير الحماية.

١٦- وعندما يصل ملتسمو اللجوء إلى المكان الذي ينشدون فيه الأمان، يظل احتجازهم الذي يمتد لفترات طويلة في أحيان كثيرة يمثل مصدر قلق في عدد من البلدان. وقد فرضت في بعض البلدان خلال السنة الماضية حدود زمنية صارمة فيما يتصل بتقديم طلبات اللجوء أو أنه كان هناك تفاوت في معاملة اللاجئين وفقاً لطريقة وصولهم أو أصلهم الإثني. ومن الأمور

المثيرة للقلق بصفة خاصة معاملة الأطفال المنفصلين عن أسرهم والذين لا يرافقهم أحد وكذلك المجموعات الأسرية المودعة رهن الاحتجاز. وفي مجال جمع شمل الأسر أيضاً، تتبع ممارسات في عدد من البلدان تجعل من المستحيل أن يتم جمع شمل أفراد الأسر، مما يؤثر سلباً في إمكانيات إدماجهم على المدى الأطول وكذلك في قدرتهم على التكيف مع أوضاعهم الجديدة في الأجل القصير.

١٧- وإزاء كثرة القوانين الأساسية المختلفة التي اعتمدها الدول على مر الزمن ولأسباب مختلفة. أجرت المفوضية أيضاً استعراضاً لمختلف فئات الأشخاص الذين يستفيدون من إذن البقاء لفترة مطولة، وذلك في مذكرة بشأن الأشكال الإضافية للحماية قدمت إلى الاجتماع الثامن عشر للجنة الدائمة. ويتمثل موقف المفوضية، كما هو مبين في المذكرة، في الاعتراف بالأشكال الإضافية للحماية كطريقة عملية للاستجابة لبعض الاحتياجات للحماية الدولية مع الدعوة إلى الاعتراف بأولئك الأشخاص الذين يستوفون المعايير المحددة في تعريف اتفاقية عام ١٩٥١. وقد أوصت المذكرة بأنه من المستصوب بشكل واضح أن تتم موازنة معايير معاملة اللاجئين الذين يندرجون ضمن "الفئة الأعم" في تلك المناطق التي لم تحدث فيها مثل هذه الموازنة حتى الآن.

١٨- كما واصلت المفوضية توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخلياً، وبخاصة في سياق عمليات العودة الطوعية إلى الوطن. وفي هذا الصدد، أصدرت المفوضية في آذار/مارس ٢٠٠٠ ورقة سياسة عامة بشأن المشردين داخلياً. وقدمت هذه الورقة كمذكرة إعلامية إلى اجتماع اللجنة الدائمة المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٠.

جيم - المشاورات العالمية بشأن الحماية الدولية

١٩- ومن هذا المنطلق، ومع مراعاة الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين، استهلّت المفوضية في عام ٢٠٠٠ عملية المشاورات العالمية بشأن الحماية الدولية. وقد أقرت هذه العملية من قبل اللجنة التنفيذية والجمعية العامة (A/RES/55/74). وتسعى هذه المشاورات إلى تشجيع التنفيذ التام والفعال لاتفاقية عام ١٩٥١/بروتوكول عام ١٩٦٧ - - في سنتها الخمسين - - وتطوير نُهج وأدوات ومعايير جديدة لضمان استمرار صلاحيتها وأهميتها. وقد تم تنظيم هذه المشاورات في ثلاثة مسارات متوازية. فالهدف من "المسار الأول" هو إعادة تأكيد التزام الدول الأطراف بالتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧، فضلاً عن تشجيع انضمام المزيد من الدول إلى كلا الصكين. وسيجري العمل على بلوغ هذا الهدف في المقام الأول من خلال حدث حكومي دولي رئيسي ستنظمه الحكومة السويسرية والمفوضية في جنيف في

١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد اتفاقية عام ١٩٥١.

٢٠- كما أن هذه المشاورات ستوفر محفلاً لاستعراض التطورات على صعيد قانون اللاجئين ولبحث عدد من القضايا الناشئة. وسيتم الاضطلاع بذلك في سياق "المسار الثاني" من خلال سلسلة من مناقشات الخبراء بشأن بعض الجوانب التفسيرية المحددة لاتفاقية عام ١٩٥١/بروتوكول عام ١٩٦٧ (الوقف؛ والاستبعاد؛ وعدم الترحيل القسري؛ والدور الإشرافي للمفوضية؛ والاضطهاد المتصل بنوع الجنس؛ والانتماء إلى فئة اجتماعية معينة؛ وبديل التشرّد الداخلي؛ والدخول غير المشروع؛ ووحدة الأسرة). وستشتمل هذه العملية على عقد أربعة اجتماعات مائدة مستديرة يشارك فيها خبراء من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والسلطات القضائية والعاملين في مهنة القانون. وستقوم المفوضية بنشر ورقات المعلومات الأساسية فضلاً عن نتائج اجتماعات المائدة المستديرة وذلك من أجل إعلام وتوجيه ممارسي هذه المهن فيما يتصل بهذه القضايا.

٢١- وسيتم تنظيم "المسار الثالث" من عملية المشاورات على أساس عدد من مسائل السياسة العامة في مجال الحماية، بما في ذلك القضايا غير المشمولة على نحو واف باتفاقية عام ١٩٥١. والهدف من هذه العملية هو، أولاً، التوصل إلى فهم مشترك لتحديات الحماية وتعزيز التعاون في التصدي لهذه التحديات. ثانياً، تكثيف وتعزيز الاستجابات العملية لمشاكل الحماية؛ وثالثاً، التوصل إلى تطوير نهج وأدوات ومعايير جديدة لتعزيز الحماية في المجالات غير المشمولة بالاتفاقية على نحو واف. وستجري المناقشات في إطار اللجنة التنفيذية. ومن المزمع عقد ما مجموعه ثلاثة اجتماعات في عام ٢٠٠١ واجتماع واحد في عام ٢٠٠٢. وستركز هذه الاجتماعات على تحديد وتطوير الاستجابات العملية فيما يتصل بأربعة مواضيع عامة: حماية اللاجئين في حالات تدفق اللاجئين على نطاق واسع؛ وحماية اللاجئين في سياق فرادى نظم اللجوء؛ والبحث عن حلول تقوم على أساس الحماية؛ وحماية اللاجئين والأطفال اللاجئين. وستنفذ هذه العملية من خلال عقد عدد من الاجتماعات الإقليمية من أجل توسيع نطاق النقاش وضمان المشاركة الواسعة في تناول قضايا جدول الأعمال التي تهم هذه المنطقة أو تلك بصفة خاصة.

ثانياً - أنشطة المساعدة

٢٢- تقدم المفوضية المساعدة للاجئين في شكل إغاثة طارئة في الحالات التي يطلب فيها على نطاق واسع وبإشعار قصير الأجل توفير الإمدادات الغذائية وغيرها من أشكال المساعدة للبقاء على قيد الحياة. وعندما تصبح هذه الحالات أكثر استقراراً بعد مرحلة الطوارئ

الأولية، تواصل المفوضية تقديم المساعدة بينما تبحث في الوقت نفسه عن حلول دائمة. وفي حالات كثيرة، يتم أيضا توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم وخدمات إسداء المشورة. وتقترن هذه التدابير بجهود تبذل لتشجيع اللاجئين على الاعتماد على أنفسهم. وتمثل العودة الطوعية إلى الوطن الحل المفضل لمشاكل اللاجئين ولكن المفوضية لا تشجع على العودة ما لم تكن مقتنعة بإمكانية عودة اللاجئين إلى بلدان منشئهم بأمان، رغم أنها يمكن أن تيسر حركات العودة التلقائية القائمة. وعندما تقوم المفوضية بتنظيم أو تيسير عمليات العودة الطوعية إلى الوطن، فإنها تسعى إلى ضمان وجود إطار قانوني لحماية حقوق العائدين ومصلحتهم. وتقوم المفوضية، في بعض الحالات وبالاتفاق مع حكومة بلد اللجوء المعني، بمساعدة اللاجئين لإعالة أنفسهم في بلد الإقامة. إلا أنه بالنظر إلى تزايد أعداد اللاجئين، أصبحت فرص التوطين المحلي محدودة على نحو متزايد. ويتم تشجيع إعادة التوطين في بلدان أخرى إذا لم يكن من الممكن إيجاد حل دائم آخر.

ألف - الأنشطة الإقليمية في أفريقيا ١ - أفريقيا الوسطى والغربية

الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في المنطقة (استنادا إلى الجدول ٣ من هذا التقرير وهيكل المكتب الإقليمي التابع للمفوضية)	مجموع الإنفاق في المنطقة (بـدولارات الولايات المتحدة) (استنادا إلى الجدول ١ من هذا التقرير)
اللاجئون: ٨٥١ ٥٤٠	المساعدة في حالات الطوارئ: -
ملتسمو اللجوء: ١٢ ٨٠٠	الرعاية والإعالة: ٣٢ ٥٥٦ ٨٠٠
اللاجئون العائدون: ٨٦ ٥٣٩	العودة الطوعية إلى الوطن: ٢١ ٦٣٢ ٩٠٠
المشردون داخليا: ٤١٠ ٦٨٦	التوطين المحلي: ٦ ٩٥٩ ٢٠٠
المشردون داخليا العائدون: ٢١٣ ٣٦١	إعادة التوطين: ٣٠ ٤٠٠
مجموعات أخرى مختلفة: -	دعم البرامج: ١٥ ٨٠٦ ٢٠٠
مجموع عدد الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية: ١ ٥٧٤ ٩٢٦	المجموع الكلي: ٧٦ ٩٨٥ ٥٠٠

٢٣- وقد اشتملت أنشطة المفوضية في المنطقة على ٢١ بلدا تستضيف ما مجموعه نحو ١,٦ مليون شخص من اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية. وهذا يشمل ما يزيد عن مليون شخص من اللاجئين السيراليونيين والليبيريين والأشخاص العائدين ولا سيما في كوت ديفوار وغينيا وليبيريا وسيراليون. ولقد اتسمت البيئة الاجتماعية -

السياسية في المنطقة طوال عام ٢٠٠٠ والأشهر الأولى من عام ٢٠٠١ بتفاقم حالة عدم الاستقرار وعدم التيقن. وبصفة خاصة، كان لتدهور الحالة الأمنية في غينيا (التي تستضيف نحو ٤٢٠.٠٠٠ لاجئ من سيراليون وليبيريا) منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ تأثير سلبي على أنشطة المفوضية. وقد اضطر الكثير من اللاجئين على الفرار من المخيمات والانتقال إلى أماكن أخرى داخل البلد أو العودة إلى سيراليون. وقد تمثلت الأسباب الرئيسية لذلك في الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاغتصاب والاعتداءات وتقييد حرية التنقل وتزايد وجود العناصر المسلحة في مخيمات اللاجئين. وفقدت المفوضية تقريبا كل إمكانيات الوصول إلى بعض اللاجئين في جنوب شرقي غينيا. وفي أعقاب اغتيال أحد موظفي المفوضية واختطاف اثنين من الموظفين الآخرين في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أعلنت الأمم المتحدة عن المرحلة الأمنية الرابعة في جميع المواقع في غينيا باستثناء كوناكري وكيسيدوغو. وقد أدى هذا إلى زيادة تقييد قدرة المفوضية على توفير الحماية فضلا عن قدرتها التشغيلية.

٢٤- وبالنظر إلى الحالة المتقلبة على نحو متزايد ولا سيما في غرب أفريقيا، أنشأت المفوضية آلية للاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة. ونظرا للتأثير دون الإقليمي للحالة الناشئة في غينيا والبلدان المجاورة، فقد اعتمدت المفوضية استراتيجية تشتمل على اتباع نهج إقليمي بدلا من اتباع نهج يتناول الحالة في كل بلد من البلدان على حدة. ومن الأمور التي تتسم بأهمية خاصة ما يتمثل في القيام في نيسان/أبريل بإنشاء خلية تعنى بالعودة إلى الوطن وإعادة الإدماج على الصعيد دون الإقليمي، وهي تضم موظفين من كوت ديفوار وغينيا وليبيريا وسيراليون فضلا عن المديرية الإقليمية. وقد أسهمت هذه الخلية مساهمة كبيرة، من خلال عقد اجتماعات منتظمة، في ضمان التنسيق الإجمالي لحالات اللاجئين من سيراليون وليبيريا فضلا عن إعادة تخصيص الموارد ضمن هذه المنطقة الفرعية.

٢٥- وفي سياق استجابتها للحالة الطارئة في غينيا، اعتمدت المفوضية نهجا ثلاثي الأبعاد. وقد اشتمل هذا النهج على توفير المساعدة الطارئة للاجئين من سيراليون وليبيريا في جنوب شرق غينيا، بما في ذلك عدد محدود من الأشخاص المشردين داخليا المختلطين مع السكان اللاجئين؛ وتنظيم الترحيل الداخلي للاجئين إلى مناطق آمنة نسبيا داخل غينيا، مع إيلاء الأولوية لنحو ١٣٥.٠٠٠ لاجئ يعانون ظروفًا صعبة في منطقة تقع إلى الغرب من غويكيدو؛ وتيسير تقديم المساعدة على صعيد إعادة الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج للاجئين السيراليونيين من غينيا فضلا عن تشجيع عودة اللاجئين الليبيريين إلى الوطن وإعادة إدماجهم. وسعيا إلى تعزيز استجابة المفوضية وغيرها من الوكالات الإنسانية لهذه الحالة الطارئة، وبخاصة فيما يتصل بالشواغل الأمنية للاجئين والموظفين العاملين في الميدان

الإنساني، فقد سافرت إلى المنطقة في شباط/فبراير ٢٠٠١ داعياً الحكومات المعنية إلى الأخذ بنهج تدريجي من شأنه أن يتيح إمكانية الوصول الآمن إلى اللاجئين وتأمين ممرات آمنة لانتقائهم. كما دعوت إلى دعم مبادرة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا الرامية إلى نشر جنود على امتداد المناطق الحدودية المضطربة بين غينيا وليبيريا وسيراليون. وفي أعقاب زيارتي أطلعت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على الحالة السائدة في هذه المنطقة.

٢٦- وعلى الرغم من بعض الصعوبات التي ووجهت، فقد تواصلت عمليات العودة الطوعية إلى الوطن مع إحراز قدر محدود من النجاح. وقد أُنجزت تقريباً عمليات إعادة اللاجئين الليبيريين إلى وطنهم وإعادة إدماجهم بحلول نهاية عام ٢٠٠٠. وعلى مدى السنوات الثلاث الأخيرة، عاد نحو ٣٧٦ ٠٠٠ لاجئ ليبيري إلى ديارهم إما بصورة تلقائية أو بمساعدة من المفوضية. وبالتالي فقد أُتمت تدريجياً أغلبية عمليات المساعدة الأساسية التي تقدمها المفوضية للأعداد المتبقية من اللاجئين الليبيريين في بلدان اللجوء، مع التشديد على إعادة إدماجهم محلياً. كما أُنجزت عملية العودة الطوعية المنظمة إلى الوطن فيما يخص اللاجئين التشاديين في جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون حيث أُعيد إلى الوطن في عام ٢٠٠٠ نحو ١ ٩٠٠ و ٢ ٣٠٠ لاجئ. وفي أعقاب النجاح الذي سُجل في إعادة لاجئي غينيا - بيساو إلى وطنهم من غينيا، أغلقت المفوضية مكتبها الموجود في غينيا - بيساو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٢ - أفريقيا الشرقية والقرن الأفريقي، ومنطقة البحيرات الكبرى

مجموع الإنفاق في المنطقة (بدولارات الولايات المتحدة)	الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في المنطقة (استناداً إلى الجدول ١ من هذا التقرير)
المساعدة في حالات الطوارئ: ١٤ ٤٠٧ ٥٠٠	اللاجئون: ٢ ٢٦١ ٣١٩
الرعاية والإعالة: ٧٦ ٥٧٩ ٤٠٠	ملتمسو اللجوء: ٤٥ ٤٦٤
العودة الطوعية إلى الوطن: ٢٧ ٧٦١ ٩٠٠	اللاجئون العائدون: ١٨٣ ٨٩٢
التوطين المحلي: ٢٤ ٩٨٧ ٧٠٠	المشردون داخلياً: ٤٤٣ ٨٣٤
إعادة التوطين: ٢٨٨ ٦٠٠	المشردون داخلياً العائدون: -
دعم البرامج: ٣١ ١٢٩ ٢٠٠	مجموعات أخرى مختلفة: ٧٤٢
المجموع الكلي: ١٧٥ ١٥٤ ٣٠٠	مجموع عدد الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية: ٢ ٩٣٥ ٢٥١

(أ) أفريقيا الشرقية والقرن الأفريقي

٢٧- ظلت منطقة أفريقيا الشرقية والقرن الأفريقي تشهد اضطرابات سياسية وتقلبات مناخية أفضت إلى موجات جديدة من تشرد السكان. ولقد تمثلت الأسباب الرئيسية لذلك في تجدد القتال بين إثيوبيا وإريتريا، واستمرار العنف في جنوبي الصومال والسودان، والجفاف الشديد الذي عانته أجزاء من جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا والصومال.

٢٨- وقد أدى استئناف الأعمال الحربية بين إثيوبيا وإريتريا في أيار/مايو ٢٠٠٠ إلى التشريد الداخلي لما يزيد عن مليون شخص داخل إريتريا وإلى فرار ما يزيد عن ٩٧ ٠٠٠ شخص إلى السودان وجيبوتي واليمن. وفي إثيوبيا، يقدر عدد الأشخاص الذين لا يزالون مشردين داخليا منذ عام ١٩٩٨ بنحو ٣٥٠ ٠٠٠ شخص.

٢٩- ولقد اختتم في أرتا بيجيوتي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ مؤتمر تحقيق المصالحة في الصومال، وهو المؤتمر الذي عقدته جيبوتي في عام ١٩٩٩. وكان هذا المؤتمر الذي عقد بوساطة من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية قد أشاع الآمال بإمكانية التوصل إلى حل سياسي. إلا أن أعمال العنف ظلت متفشية في مناطق واسعة من الصومال، وبخاصة في الجنوب، مما أعاق إمكانية وصول الوكالات الإنسانية إلى هذه المناطق. ووفقاً لتطور الأحداث في الصومال، ظلت المفوضية مستعدة لإعادة تقييم استراتيجيتها الرامية إلى إعادة ما يزيد عن ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ صومالي إلى وطنهم من البلدان المجاورة وغيرها. وتشتمل هذه الاستراتيجية على نهج من شقين يهدف إلى تشجيع اللاجئين على العودة إلى تلك المناطق من وطنهم التي شهدت انتعاشاً (شمال غرب وشمال شرق الصومال) وتيسير العودة إلى المناطق الانتقالية و/أو مناطق الأزمة (وسط وجنوبي الصومال).

٣٠- وظلت بلدان أخرى في هذه المنطقة تعاني من آثار الصراعات المستمرة. ففيما يتعلق بالسودان، لم يحرز سوى تقدم ضئيل في المفاوضات التي جرت تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية. وأدى تصاعد القتال في شرقي وجنوبي السودان فضلاً عن التناحر بين المجموعات المقاتلة إلى موجات جديدة من اللاجئين السودانيين النازحين إلى أوغندا (٦ ٠٠٠) وكينيا (١٠ ٠٠٠) وإثيوبيا (١٧ ٥٠٠). وفي البلدان المستقبلية للاجئين، تردت الأوضاع الأمنية في مخيمات اللاجئين والمناطق المحيطة بها من جراء استمرار القتال في المناطق المضيفة للاجئين. ونتيجة لهذه الأزمة المتطاوله في السودان، احتفظت المفوضية باستراتيجيتها المتمثلة في عدم تشجيع عودة ما يزيد عن ٣٥٠ ٠٠٠ لاجئ سوداني إلى وطنهم. وعلى ضوء هذه التطورات، انتهجت المفوضية بقوة سياسة ترمي إلى تمكين اللاجئين والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم من الاعتماد على الذات.

وأجرت المفوضية تقييما بيئيا للأثر المترتب على جمع الحطب في المناطق المحيطة بمخيمات اللاجئين في كينيا مستخدمة تكنولوجيا نظام المعلومات الجغرافية وتكنولوجيا الصور الملتقطة بواسطة السواتل، مما أفضى إلى التوصل إلى فهم أعمق للتأثير البيئي المترتب على وجود اللاجئين في هذا البلد.

٣١- وفي معظم بلدان المنطقة، كانت الحالة الأمنية في مخيمات اللاجئين وما حولها مصدر قلق رئيسيا حيث إن اللاجئين والعاملين في الميدان الإنساني على حد سواء ظلوا في حالة احتراس مستمر. وظلت معظم المكاتب الميدانية في أفريقيا الشرقية والقرن الأفريقي تعمل في إطار المرحلة الأمنية الثالثة للأمم المتحدة.

٣٢- وعلى الرغم من العقبات الناشئة عن الأوضاع السياسية والأمنية في هذه المنطقة، فقد أحرزت المفوضية تقدما هاما في التوصل إلى حلول دائمة، حيث قدمت المساعدة لـ ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ للعودة إلى مناطقهم الأصلية، وأحرز نجاح في إعادة توطين عدد متزايد من اللاجئين (١١ ٠٠٠) في بلدان أخرى. وبينما أُحرز تقدم هام في إعادة اللاجئين الصوماليين إلى وطنهم من إثيوبيا، فإن الجهود المبذولة لتنظيم عودة اللاجئين الصوماليين الموجودين حاليا في جيبوتي تواجه عوائق من قبل السلطات في منطقة شمال غرب الصومال المستقلة ذاتيا. كما أنه من غير المحتمل أن تتسنى في المستقبل القريب العودة الطوعية للاجئين السودانيين والصوماليين إلى السودان وجنوبي الصومال، على التوالي، نظرا لانعدام الأمن في مناطق العودة.

٣٣- ولقد اشتركت المفوضية بفعالية في أنشطة الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في المنطقة، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز القطاع الإنساني. ففي إثيوبيا، قامت المفوضية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتشجيع ودعم مبادرة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن منع النزاعات وإدارتها وحلها، وتخفيف حدة الأزمة الإنسانية من خلال وضع خطط عمل لمناطق محددة. وتهدف خطط العمل هذه إلى الإنهاء التدريجي لأنشطة المساعدة الإنسانية ووضع برامج إنمائية أطول أجلا. كما عملت المفوضية على نحو وثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل ضمان إبقاء القضايا الإنسانية، بما في ذلك قضايا اللاجئين والعودة الطوعية إلى الوطن، على جدول أعمال مبادرات تحقيق السلم في الصومال والسودان.

٣٤- وأجرت المفوضية مناقشات مع منظمة الوحدة الأفريقية ولجنتها المعنية بحقوق الإنسان والشعوب بغية استكشاف السبل الكفيلة بتكثيف التعاون لمعالجة قضايا من قبيل الأسباب الجذرية لحركات اللجوء، وتعزيز حماية اللاجئين، وتقديم المساعدة للمناطق المتأثرة

من جراء وجود اللاجئين. وبالنظر إلى أن المفوضية تتولى رئاسة لجنة التنسيق التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية والمعنية بمساعدة وحماية اللاجئين، فقد أجرت مشاورات مع أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية بهدف توسيع نطاق ولاية وعضوية اللجنة من أجل تحسين السياسات المتعلقة باللاجئين في شتى أنحاء القارة. وقد أسفرت هذه المشاورات عن اعتماد قواعد وإجراءات جديدة. وتعكف كل من منظمة الوحدة الأفريقية والمفوضية حالياً على النظر في أفضل طريقة لتنفيذ هذه القواعد والإجراءات بغية مواءمة البرامج المتعلقة باللاجئين والبرامج الإنسانية في أفريقيا، وبخاصة خلال فترات الطوارئ.

(ب) منطقة البحيرات الكبرى

٣٥- على الرغم من الشعور بالتفاؤل الذي يكتنف عمليتي السلام الرئيسيتين، فقد استمر القتال في بلدان منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، مما أسفر عن تشريد أعداد كبيرة من الأشخاص داخل هذه البلدان وكذلك عبر الحدود.

٣٦- وظلت جمهورية الكونغو الديمقراطية تشهد حرباً طاحنة. وقد أسفر ذلك عن تشريد داخلي وخارجي واسع النطاق. ففي نهاية عام ٢٠٠٠، قدّر عدد الأشخاص المشردين داخل البلد بنحو ١,٨ مليون شخص بينما التمس نحو ٣٥٠ ٠٠٠ شخص اللجوء وبخاصة في بلدان مجاورة. وبالنظر إلى حالة انعدام الأمن السائدة، فقد أصبحت إمكانية الوصول لأغراض تقديم المساعدة الإنسانية مقيدة للغاية في بعض المناطق. بيد أن التغيرات التي حدثت مؤخراً على الصعيد السياسي قد ولدت شعوراً بالتفاؤل بإمكانية إحراز قدر من التقدم في اتجاه إحلال السلم وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المعقود في لوساكا. كما ظلت جمهورية الكونغو الديمقراطية تستضيف اللاجئين الفارين من النزاعات الدائرة في بلدان مجاورة. ففي نهاية عام ٢٠٠٠، التمس نحو ٤٦٠ ٣٣٢ لاجئاً (من أنغولا والسودان ورواندا وبوروندي وأوغندا والكونغو) اللجوء في هذا البلد.

٣٧- وظلت عملية السلام في بوروندي في حالة جمود حيث قامت القوات الحكومية وقوات المتمردين بتكثيف أنشطتها العسكرية مما أسفر عن مقتل الكثير من المدنيين وتشريد السكان. كما أن هذا البلد المنكوب بالحرب منذ سنوات يواجه أيضاً حالة سوء تغذية شديدة وواسعة النطاق بعد ثلاث سنوات متتالية من الجفاف وتفشي مرض الملاريا على نطاق واسع. وفي حين استطاع المجتمع الدولي أن يتصدى للآثار الفورية المترتبة على أزمة الملاريا، فإنه لا يزال يتعين أن تتم على نحو واف تلبية الطلب المتزايد للمعونة الغذائية المنتظمة الناجم أساساً عن المشاكل التي تواجهه في توصيل هذه المعونة. وقد أدى تصاعد أعمال العنف

إلى إجبار آلاف الأشخاص على التماس اللجوء في البلدان المجاورة، ولا سيما في جمهورية تنزانيا المتحدة، بينما تشرّد أشخاص آخرون داخلياً.

٣٨- وقد سجلت الحالة الأمنية في رواندا تحسناً كبيراً منذ عودة اللاجئين بأعداد كبيرة إلى رواندا في أواخر عام ١٩٩٦ وأوائل عام ١٩٩٧، مما أتاح إحراز تقدم على صعيد توطيد السلم في هذا البلد. ونتيجة لذلك، ظل اللاجئون الروانديون في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أماكن أخرى من هذه المنطقة يعودون إلى ديارهم. فقد عاد زهاء ٢٥ ٠٠٠ لاجئ رواندي في عام ٢٠٠٠. وبالنظر إلى سوء الحالة الاجتماعية - الاقتصادية وضعف الفرص الإنمائية لهذا البلد، تظل عملية إعادة الإدماج تتسم بأهمية حاسمة. وقد تم تشجيع الوكالات الإنمائية على المشاركة بنشاط في عملية إعادة الإدماج، ولا سيما بالنظر إلى ما يعانيه البلد من نقص كبير في المساكن، مما أثر تأثيراً كبيراً على الأشخاص الذين عادوا إلى البلد مؤخراً.

٣٩- وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، أدى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين البورونديين وضالة أعداد العائدين طوعياً إلى الوطن من اللاجئين الكونغوليين والروانديين والصوماليين إلى اكتظاظ مخيمات اللاجئين القائمة. ونتيجة لذلك، تم تحديد مواقع أخرى لاستقبال الوافدين الجدد من اللاجئين. وأدى الوجود المستمر منذ فترة طويلة لهذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين في هذا البلد إلى تزايد التوترات بين اللاجئين والسكان المحليين. كما أن وجود المخيمات في مناطق قريبة من الحدود قد عرّض مخيمات اللاجئين لآثار الصراعات المسلحة التي تحتاج البلدان المجاورة. ولقد وقع اللاجئون من النساء والأطفال في بعض الأحيان ضحايا للعنف الجنسي سواء داخل المجتمعات المحلية التي يقيمون فيها أو أثناء مغامرهم للانتقال إلى مناطق نائية بحثاً عن سبل العيش. وبينما تزايد العبء الملقى على عاتق الحكومة، لم يتزايد الدعم الدولي المقدم. ولقد عانت المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي من قيود مالية شديدة، مما أفضى إلى تخفيض الحصص الغذائية وإلغاء العديد من أنشطة تقديم المساعدة.

٤٠- وقد بيّنت التطورات التي حدثت في عام ٢٠٠٠ مدى تقلب الحالة في المنطقة وعدم إمكانية التنبؤ بها. إذ ثبت أن بعض الافتراضات التي استندت إليها الخطط الموضوعة في بداية السنة كانت مغالية في التفاؤل، ومنها الافتراض بأن التقدم المحرز في عملية السلام المتفق عليها في أروشا سيفضي إلى العودة الطوعية للاجئين إلى أوطانهم. وقد تطلب ذلك اعتماد درجة أكبر من المرونة من جانب المفوضية التي تعيّن عليها أن تتحول في برنامجها من التركيز على العودة الطوعية إلى الوطن إلى التركيز على تقديم المساعدة الأساسية.

٤١- وفي جمهورية الكونغو، كانت إمكانيات التوصل إلى سلم دائم مشجعة بعد تنفيذ اتفاقي السلم اللذين تم التوقيع عليهما في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وسجلت الحالة تطوراً إيجابياً طوال عام ٢٠٠٠ مع إنشاء لجنة لتحقيق المصالحة. وقد يسّرت المفوضية، ولا تزال تيسر، عملية عودة اللاجئين إلى ديارهم في جمهورية الكونغو. وقامت الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بصورة مشتركة بوضع خطة للأمم المتحدة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ تهدف إلى تحقيق الانتقال من تقديم الإغاثة إلى المساعدة الإنمائية واستعراض الاحتياجات الإنسانية والإنمائية المتبقية والجديدة.

٣ - الجنوب الأفريقي

إجمالي الإنفاق في المنطقة (بدولارات الولايات المتحدة)	الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية في المنطقة
(استناداً إلى الجدول ١ من هذا التقرير)	(استناداً إلى الجدول ٣ من هذا التقرير وهيكل المكتب الإقليمي التابع للمفوضية)
المساعدة في حالات الطوارئ: ٨ ٦٨٠ ٨٠٠	اللاجئون: ٣٠٨ ٥٤٠
الرعاية والإعالة: ٧ ٧٩٦ ٢٠٠	ملتمسو اللجوء: ١٩ ٧٨٨
العودة الطوعية إلى الوطن: ٢ ٠٤٥ ٩٠٠	اللاجئون العائدون: ٨ ٩٣٠
التوطين المحلي: ٥ ٦٣٣ ٥٠٠	المشردون داخلياً: ٢٥٧ ٥٠٨
إعادة التوطين: ٢١ ٦٠٠	المشردون داخلياً العائدون: -
دعم البرامج: ٨ ٦٤٤ ٥٠٠	جماعات أخرى مختلفة: -
المجموع الكلي: ٣٢ ٨٢٢ ٥٠٠	مجموع عدد الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية: ٥٩٤ ٧٦٦

٤٢- تمثل الهدف الإجمالي للمفوضية في منطقة الجنوب الأفريقي خلال عام ٢٠٠٠ في ضمان استمرار تمتع ٣٢٠ ٠٠٠ لاجئ في هذه المنطقة بالحقوق في التماس اللجوء ومعاملتهم وفقاً لمعايير الحماية المنطبقة دولياً. كما سعت المفوضية إلى تهيئة بيئة تكون أكثر مواتية وتمكيناً للاجئين فيما يتصل بإيجاد حلول لمحتتهم.

٤٣- ويشكل اللاجئون الأنغوليون أكبر مجموعة منفردة من اللاجئين في هذه المنطقة حيث يبلغ مجموعهم زهاء ٢٢٠ ٠٠٠ لاجئ. ومن بين هذا العدد الإجمالي، كان هناك ١٩٨ ٠٠٠ لاجئ في زامبيا. وتتألف ثاني أكبر المجموعات من اللاجئين من قرابة ٧٠ ٠٠٠ لاجئ من الكونغو يقيمون بصورة رئيسية في أنغولا وناميبيا وزامبيا. وتعيش أغلبية هؤلاء اللاجئين في مخيمات.

٤٤- وفي حين أن المنازعات المستمرة منذ وقت طويل في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية قد ظلت تولد أعداداً كبيرة من اللاجئين، فإن هذه المنطقة تستقبل أيضاً اللاجئين الفارين من منازعات دائرة في مناطق أبعد، مثل رواندا وبوروندي والسودان، بالإضافة إلى اللاجئين من مناطق خارج القارة. وقد سجلت في هذه المنطقة زيادة بنسبة ٢٠ في المائة في حالات اللجوء بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وعلى الرغم من تزايد أعداد ملتمسي اللجوء الجدد، فقد أبقت البلدان حدودها مفتوحة أمام الوافدين الجدد وواصلت تعاونها مع المفوضية.

٤٥- وظلت الحماية والمساعدة الدوليتان تشكّلان جزءاً رئيسياً من تدخل المفوضية. والهدف من هذا الجهد هو ضمان امتثال الدول لأحكام الاتفاقيات والتشريعات الدولية والإقليمية والوطنية فيما يتعلق باللاجئين، والإبقاء على الحدود مفتوحة، ومراعاة مبدأ عدم الترحيل القسري. وفي الوقت نفسه، قامت المفوضية بتقديم المساعدة للدول من أجل اعتماد أو تعزيز أو أعمال السياسات والتشريعات الوطنية المتعلقة باللاجئين وذلك من خلال تيسير هذه الأنشطة وإسداء المشورة القانونية/الفنية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، انضمت سوازيلند إلى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وإلى الاتفاقيتين المتعلقةتين بحالات انعدام الجنسية.

٤٦- ولقد كانت زامبيا البلد الأشد تأثراً بتدفق اللاجئين من كل من أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتمثل الشاغل الرئيسي للمفوضية في زامبيا، وكذلك في ناميبيا، في تلبية الاحتياجات الفورية للوافدين الجدد من اللاجئين، وبخاصة احتياجات المجموعات الضعيفة. وقد واجهت العملية صعوبات أخرى من جراء نقص الموارد الناجم عن قيود الميزانية، واختلاط الوافدين من اللاجئين المدنيين بعناصر مسلحة ومقاتلين سابقين من أنغولا، ووصول جنود مسلحين من جنسيات مختلفة من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٧- وبالنظر إلى استمرار تدفق الوافدين الجدد من اللاجئين وعدم التوصل إلى حلول للمنازعات في هذه المنطقة، فقد قامت المفوضية بالتعاون مع الحكومات، والجهات المانحة، ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء التنفيذيين، بإعداد خطط تأهب لحالات الطوارئ من أجل تعزيز قدرتها على معالجة التدفقات المحتملة للاجئين إلى بلدان اللجوء والتخطيط للقيام في النهاية بإعادة اللاجئين في زامبيا إلى أوطانهم. وقد اشتملت العناصر الرئيسية لهذه الخطط على إنشاء مخازن إقليمية للمواد غير الغذائية ووضع قائمة إقليمية تضم أفرقة خبراء لحالات الطوارئ يتم وزعهم بإشعار قصير. وتتوخى الخطط مشاركة هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

لأغراض القضايا الأمنية، فضلاً عن الوكالات الإنمائية لأغراض تقديم المساعدة اللاحقة للعودة إلى الوطن وإعادة الإدماج.

٤٨ - وقد قامت المفوضية، اعترافاً منها بأن معالجة القضايا الإنسانية تسهم في تسوية المنازعات، باستعراض اهتمام قادة المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي إلى أهمية إدراج القضايا الإنسانية في إطار عملية تحقيق السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واقترحت المفوضية بروتوكولاً إنسانياً اعتمدته هذه الهيئة الإقليمية في وقت لاحق في عام ٢٠٠٠. ويناشد هذا البروتوكول قادة المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي إدراج احتياجات المشردين داخلياً، واللاجئين، والعائدين، وغيرهم من الضحايا في مناطق المنازعات، فضلاً عن إمكانيات العودة الطوعية إلى الوطن، على جدول أعمال عملية السلم. وتم في وقت لاحق التنويه بمضمون البروتوكول الإنساني وإدراجه في القرار ١٣٤١ (٢٠٠١) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة خلال دورته الاستثنائية المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠١ بشأن عملية السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٩ - وقد اشتملت أنشطة التوعية العامة والترويج المضطلع بها على المستويات الإقليمية والوطنية على حلقات عمل وحلقات دراسية بشأن الحماية، وبرامج لمكافحة كره الأجانب، ومناقشات عامة في المدارس، ومشاورات مع الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، وتفاعل مع الباحثين والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات حقوق الإنسان ونقابات العمال وممثلي الحكومات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، عقدت المجموعة الأفريقية المشتركة اجتماعها السابع في بريتوريا بجنوب أفريقيا. وهذا الاجتماع، وهو أول اجتماع يعقد في أفريقيا، قد شدد وسلط الضوء على ما تواجهه القارة من مشاكل خاصة فيما يتصل باللاجئين. وقد حضرت المفوضية مختلف الاجتماعات الإقليمية، وبخاصة اجتماعات المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، التي تم خلالها تقديم معلومات عن القضايا ذات الصلة باللاجئين في هذه المنطقة. وعقدت في عام ٢٠٠٠ حلقة عمل تدريبية إقليمية للصحفيين. وقد أتاح هذا للصحفيين فرصة للتوصل إلى فهم أفضل لمحنة اللاجئين وللطريقة التي تقوم بها المفوضية بتوفير الحماية والمساعدة، فضلاً عن المشاكل والتحديات المواجهة.

باء - الأنشطة الإقليمية في الأمريكتين وفي منطقة البحر الكاريبي

النفقات الإجمالية في المنطقة (بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية) (بالاستناد إلى الجدول ١ من هذا التقرير)	الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في المنطقة (بالاستناد إلى الجدول ٣ من هذا التقرير وهيكل المكتب الإقليمي التابع للمفوضية)
المساعدة في حالات الطوارئ: -	اللاجئون: ٦٦٦ ٦٠٢
الرعاية والإعالة: ٥٢٣ ٦٠٠	ملتمسو اللجوء: ٤١٩ ٩٠١
العودة الطوعية إلى الوطن: ١٩٨ ٥٠٠	اللاجئون العائدون: ٧١٤
التوطين المحلي: ١٣ ٨٧١ ٢٠٠	المشردون داخلياً: ٥٢٥ ٠٠٠
إعادة التوطين: -	المشردون داخلياً العائدون: -
دعم البرامج: ١٠٠٠٤ ٧٠٠	مجموعات أخرى مختلفة: ٨ ٥٦٧
المجموع الكلي: ٢٤ ٥٩٨ ٠٠٠	مجموع عدد اللاجئين الذين تعنى بهم المفوضية: ١ ٦٢٠ ٧٨٤

١ - أمريكا الجنوبية

٥٠ - ما زال أهم التحديات التي تواجه عمليات المفوضية يتمثل في تشريد السكان الناجم عن النزاع الداخلي في كولومبيا. فاشتداد وطأة الحرب في عام ٢٠٠٠ لم تتسبب فقط في زيادة عمليات التشريد القسري الداخلي بل أدت أيضاً إلى تحركات للسكان عبر الحدود، وخصوصاً إلى إكوادور وفنزويلا وبنما: وعلى سبيل التصدي للوضع السائد في كولومبيا، نفذت المفوضية استراتيجية إقليمية متكاملة لصالح ملتسمي اللجوء واللاجئين الكولومبيين المحتاجين للحماية، إضافة إلى الأشخاص المشردين داخلياً ضمن أراضي كولومبيا.

٥١ - فقد عبر زهاء ١٢ ٠٠٠ كولومبي، ما بين حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وشباط/فبراير ٢٠٠١، الحدود إلى إكوادور. وركزت المفوضية استجابتها على تعزيز نظام اللجوء الوطني، وتدعيم وتنفيذ خطة لمواجهة حالات الطوارئ، وذلك بتوفير المساعدات العاجلة والدعم لعمليات العودة الأولية إلى الوطن. وتم إنشاء آلية ثلاثية الأطراف بين حكومتي إكوادور وكولومبيا والمفوضية لتشجيع الحلول الدائمة. وكان قد تم تسجيل ما مجموعه ٨ ٠٠ ١ شخص كلاجئين بحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠٠١، في حين عاد على نحو طوعي إلى الوطن قرابة ١٠ ٠٠٠ شخص، معظمهم من تلقاء أنفسهم.

٥٢- وعبر ما يقدر بـ ٥٥٠٠ شخص الحدود إلى فنزويلا وبمنا منذ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وقد عملت المفوضية على حشد الدعم وحصلت عليه فعلاً، من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، والحكومات والمنظمات غير الحكومية المحلية بغرض اعتماد تشريعات تتعلق باللاجئين وإنشاء آلية رسمية للبت في أحقيتهم من أجل قبولهم في فنزويلا. كما عززت المفوضية الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والكنيسة الكاثوليكية. ومع ذلك تشير التقارير إلى أن السلطات الفنزويلية أعادت أكثر من ألفي كولومبي منذ منتصف عام ١٩٩٩ دون أن تتيح لهم سبل البدء بإجراءات اللجوء. وركزت المفوضية جهودها في بنما على توفير المساعدات الطارئة لـ ١٠٠ كولومبي في إطار آلية "الحماية الخاصة المؤقتة" التي أنشئت بموجب قانون اللاجئين في بنما.

٥٣- وسعت المفوضية، في كولومبيا، لتدعيم الإطار المؤسسي الوطني من أجل الأشخاص المشردين داخلياً على كلا المستويين الوطني والمحلي، وما زالت ترصد تدفقات اللاجئين في المناطق الحدودية، والتي شملت حركات عودة منظمة وتلقائية. وزادت المفوضية خلال عام ٢٠٠٠ من تدعيمها للقدرات التقنية والتشغيلية لشبكة التضامن الاجتماعي (الوكالة الوطنية المسؤولة عن الأشخاص المشردين داخلياً) وأقامت نظام تسجيل وطني لهم. كما قدم الدعم لتعزيز الوحدة المعنية بالأشخاص المشردين داخلياً التابعة لمكتب أمين المظالم الوطني. وبالمثل، قامت المفوضية بتوفير الدعم والمشورة للمنظمات المحلية المعنية بالمشردين داخلياً. وعززت من خلال تدعيم التدريب وخطط الطوارئ على المستوى الإقليمي قدرتها على التصدي لحالات الطوارئ، والإنذار المبكر ووضع المعايير، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال المشردين. وقامت، كجزء من دورها كمنسق الأمم المتحدة لشؤون المشردين داخلياً، بالحث على اتخاذ المبادرات لربط مشاريع الأمم المتحدة بالأنشطة المحلية التي تنفذها المنظمات غير الحكومية، والحكومة الكولومبية والجهات المانحة.

٥٤- أما في جنوب أمريكا الجنوبية، فتعكف المفوضية على النهوض بمواءمة قوانين اللاجئين وإجراءات اللجوء على الصعيد الإقليمي من خلال وضع تشريع نموذجي يتعلق باللاجئين من أجل بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي. وقد أكدت هذه البلدان إبان جلسة عامة انعقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، على أهمية اتفاقية عام ١٩٥١ وعلى الحاجة لتنسيق تنفيذ التشريعات. وفي انتظار اعتماد تشريعات جديدة، قدمت المفوضية المساعدة النشطة لسد الفجوات في عملية البت في وضع اللاجئين، إضافة إلى توفير الحماية والمساعدة لهم. وقد أسفرت جهود المفوضية الرامية إلى إنشاء برامج لإعادة التوطين وتعزيزها في المنطقة عن نتائج متفاوتة، وتحقق أكبر قدر من التقدم في شيلي، حيث شهد برنامج إعادة التوطين الذي تنفذه تطوراً جيداً وتم توقيع اتفاق رسمي مع الحكومة ومنظمات

المجتمع المدني بهذا الخصوص. كما تقدمت الجهود الرامية إلى تعزيز جمع الأموال من القطاع الخاص. وتمكنت منظمة Argentina con ACNUR غير الحكومية المعنية بشؤون اللاجئين بصورة خاصة من جمع الأموال لصالح اللاجئين الأفريقيين وتلقت مبلغاً كبيراً من المال لأنشطتها الخاصة المتعلقة بالتوعية الجماهيرية.

٢ - أمريكا الوسطى

٥٥ - وصدقت المكسيك بتشجيع قوي من المفوضية اتفاقية عام ١٩٥١، والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٦٧ وكذلك اتفاقية عام ١٩٥٤ بشأن الأشخاص العديمي الجنسية في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. كما تم اعتماد لوائح لتنفيذ قانون السكان العام. وعلى الرغم من التخفيضات التي أجريت على عملية التمويل فقد استفاد أكثر من ٦ ٤٠٠ شخص في جنوب شرقي المكسيك من عملية تثبيت هجرة اللاجئين من غواتيمالا. وأصدرت حكومة المكسيك بموجب هذه الخطة سندات تمليك أراضٍ للاجئين الغواتيماليين السابقين الذين رغبوا في الاندماج محلياً في المكسيك. وفي محاولة لضمان عدم فقدان حق اللجوء وسط عمليات الهجرة غير الشرعية الكبيرة في المنطقة عملت المفوضية على تعزيز شبكات الحماية في المكسيك وأمريكا الوسطى. وتقوم هذه الشبكات بمشاركة فعالة من جانب الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، بمساعدة ورصد سبل الحصول على حق اللجوء وتوفير المساعدات. وأسفرت الزيادة الكبيرة في أعداد ملتمسي اللجوء واللاجئين المعترف بهم في كوستاريكا القادمين من كولومبيا عن حمل الحكومة على تقديم طلب للحصول على المزيد من المساعدات من المفوضية، وذلك من أجل مساعدة اللاجئين ودعم عملية البت في وضعهم على حد سواء. وبعد أن أفلحت المفوضية في إتمام تنفيذ برنامج العودة إلى الوطن في غواتيمالا، أغلقت مكتبها في ذلك البلد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٣ - أمريكا الشمالية

٥٦ - واصلت المفوضية، في كل من كندا والولايات المتحدة، عمليات الرصد وتقديم المشورة إلى الوكالات التي تقوم على تنفيذ أنظمة اللاجئين واللجوء المعقدة في هذين البلدين. كما عملت المفوضية على تعزيز وتسهيل عمليات إعادة توطين اللاجئين، إضافة إلى القيام بحملات إعلامية عامة للتوعية الجماعية بقضية اللاجئين.

٥٧ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠١، وضعت الحكومة الكندية مشروع قانون تنقح بموجبه قانونها المتعلق بالهجرة واللاجئين، ومن شأن هذا المشروع إذا ما اعتُمد أن يشكل أول تنقيح لذلك القانون خلال ٢٥ عاماً. أما في الولايات المتحدة فمن المتوقع أن ينظر الكونغرس في عام ٢٠٠١ في قانون يخفف من وطأة تدابير اللجوء التقييدية النافذة حالياً والتي تجيز احتجاز

ملتزمسي اللجوء أو إبعادهم على وجه السرعة. وواصلت المفوضية اغتنام كل فرصة سانحة في هذين البلدين لتقديم المدخلات ذات الصلة والتعريف بالممارسات الأفضل وإسداء المشورة لممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية بغية التأثير بصورة إيجابية على عملية إصلاح القوانين. ويعتبر التشجيع على الامتثال لمبادئ الحماية الدولية وأفضل الممارسات في الميدان حاسم الأهمية في تلك البلدان لأن نُظُمها تترك أثراً كبيراً على سياسات وممارسات الدول الأخرى.

٥٨- ورصدت المفوضية عن كثب أيضاً الوضع في منطقة الكاريبي، وخصوصاً فيما يتعلق بعمليات التشريد المحتمل حدوثها في هايتي. ووضعت المفوضية خططاً لمواجهة الطوارئ وعززت جهود بناء القدرات في البلدان الإثني عشر الواقعة في هذا الإقليم الغربي. وبالإضافة إلى ذلك، شجعت المفوضية البلدان الخمسة في منطقة الكاريبي على الانضمام إلى اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ أو بروتوكول عام ١٩٦٧ حيث أنهما لم توقع عليهما بعد. ونتيجة ذلك انضمت ترينيداد وتوباغو في عام ٢٠٠٠ إلى هذين الصكين الدوليين المتعلقين باللاجئين. وواصلت المفوضية خلال كامل الفترة التي يغطيها التقرير أيضاً تعزيز شبكة الحماية المؤلفة من خبراء فخرين في البلدان الكاريبية الإثني عشر بغية التشجيع على وضع الترتيبات القانونية والمؤسسية الوطنية وتدعيمها لتوفير المساعدات لعمليات اللجوء واللاجئين.

جيم - الأنشطة الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ

الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في المنطقة (بالاستناد إلى الجدول ٣ من هذا التقرير وهيكل المكتب الإقليمي التابع للمفوضية)	النفقات الإجمالية في المنطقة (بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية) (بالاستناد إلى الجدول ١ من هذا التقرير)
اللاجئون: ٩٨٢ ٣٩٧	المساعدة في حالات الطوارئ: ٢٤ ١٣٩ ١٠٠
ملتسمو اللجوء: ٨ ٧٢٧	الرعاية والإعالة: ١٠ ٦٨٥ ٢٠٠
اللاجئون العائدون: ٥٠ ٧٤٧	العودة الطوعية إلى الوطن: ٢٠ ٢٩٤ ٧٠٠
المشردون داخلياً: ٧٠٦ ٥١٤	التوطين المحلي: ٢ ٥٢٦ ٣٠٠
المشردون داخلياً العائدون: ٥ ٠٠٠	إعادة التوطين: -
مجموعات أخرى مختلفة: ٤٤٥	دعم البرامج: ١٧ ٨٢٨ ٣٠٠
مجموع عدد اللاجئين الذين تعنى بهم المفوضية: ١ ٧٥٣ ٨٣٠	المجموع الكلي: ٧٥ ٤٧٣ ٦٠٠

١ - جنوب آسيا

٥٩- على الرغم من أنه بحلول عام ٢٠٠٠ كان معظم اللاجئين الذين فروا من ولاية راخين الشمالية في ميانمار، ولجأوا إلى المخيمات في بنغلاديش، قد عادوا إلى موطنهم، فإن الصعوبات الإجرائية أعاقت عودة المتبقين منهم والبالغ عددهم ٢١ ٥٠٠. ولم يعد سوى ١ ٣٢٣ شخصاً إلى ميانمار في عام ٢٠٠٠. وتم بالتشاور مع حكومة بنغلاديش، القيام بأنشطة إنتاجية من قبيل زرع الخضراوات المتزلية، وتربية الدواجن والتدريب على اكتساب المهارات في المخيمات. وساهم ذلك في التخفيف من الآثار السلبية المترتبة على الإقامة المطولة في المخيمات. وتعكف المفوضية حالياً على إجراء حوار مع السلطات البنغلاديشية للنظر في الإمكانيات الأخرى المتاحة للاجئين الذين لا يريدون أو لا يستطيعون العودة في المستقبل القريب.

٦٠- وفي ميانمار، واصلت المفوضية تقديم المساعدات لإعادة دمج العائدين في ولاية راخين الشمالية بغية تثبيت وضع السكان المسلمين والتخفيف من احتمال هروب السكان من جديد، وتمت الاستعاضة عن الخطة الإنمائية المتكاملة المتعددة القطاعات للأمم المتحدة "برنامج المساعدات المقدمة لتلبية الاحتياجات الأساسية" الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي سيحل محل المفوضية في الاضطلاع بأنشطة المساعدة التي تمولها المفوضية في ولاية راخين الشمالية اعتباراً من منتصف عام ٢٠٠١. وستواصل المفوضية أنشطة الرصد الميداني لمعالجة قضايا السياسة العامة وأسلوب إدارة الشؤون التي تمس ٢٣٠ ٠٠٠ من العائدين من بنغلاديش والسكان المحليين في ولاية راخين الشمالية.

٦١- وفي لانكا، أدى تصاعد الأعمال العدائية المسلحة في شمالي البلاد طوال الجزء الأكبر من السنة إلى تشريد زهاء ١٧٠ ٠٠٠ شخص في شبه جزيرة جفنا. وبلغ عدد المشردين في المقاطعات الشمالية والشمالية الشرقية حيث تعمل المفوضية ما يقارب ٥٦٠ ٠٠٠ شخص. وكثفت المفوضية تدخلاتها مع الحكومة ومع جبهة ثمور تحرير تاميل إيلاام لتعزيز السلامة الجسدية للسكان المتأثرين، وحرية حركتهم والحلول الدائمة للمشردين داخلياً حيثما كان ذلك ممكناً. وقد وافقت الحكومة السريلانكية مؤخراً على نقل الذين تم إيوائهم في مراكز الرعاية الاجتماعية التي تديرها الحكومة في فافونيا، حيث كانت حرية حركتهم مقيدة إلى حد كبير إلى أماكن أخرى. وأشرت المفوضية أيضاً بجبهة ثمور تحرير تاميل إيلاام بصورة فعالة في القضايا المتصلة بتجنيد القاصرين في الخدمة العسكرية. ومع أنه لم تحدث أية تحركات واسعة النطاق للسريلانكيين إلى الهند، فما زال يوجد أكثر من ٦٦ ٠٠٠ لاجئ سريلانكي في ولاية تاميل نادو الهندية.

٦٢- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، حلت حكومتا بوتان ونيبال خلافتهما بشأن طرائق التحقق من وضع ٩٧ ٥٠٠ لاجئ بوتاني في نيبال، واتفقتا على البدء بعملية تحقق لتحديد أولئك القادرين على العودة إلى بوتان. وبعد البدء بعملية التحقق المشتركة خطوة هامة في اتجاه العودة الطوعية للاجئين البوتانيين. وقد تم إنشاء فرقة تحقق مشتركة تتألف من موظفين رسميين من كل من بوتان ونيبال، ومن المتوقع أن تبدأ عملية التحقق الفعلية في المستقبل القريب. وتقدم المفوضية الخبرات التقنية والدعم المالي إلى حكومة نيبال من أجل هذه العملية كما أنها عرضت تقديم هذه الخبرة والدعم إلى حكومة بوتان.

٢ - شرق آسيا والمحيط الهادئ

٦٣- تم تطبيق المرحلة الخامسة من عملية إحلال الأمن التي تنفذها الأمم المتحدة في تيمور الغربية، بعد عمليات القتل الوحشية التي ذهب ضحيتها ثلاثة من موظفي المفوضية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ولهذا استبعدت المفوضية من الاضطلاع في هذه المرحلة بأية أنشطة للحماية المباشرة في تلك المنطقة الآن. لكنه على الرغم من الوضع السائد، فقد تابعت المفوضية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ عمليات مخصصة لإعادة إلى الوطن، مما سمح بإعادة الجنود المسرحين من الخدمة وموظفي الخدمة المدنية السابقين وغيرهم من اللاجئين إلى تيمور الشرقية. كما أعادت المفوضية التأكيد على استعدادها لمساعدة الحكومة الاندونيسية في عمية تسجيل اللاجئين التي تخطط للقيام بها، ويزمع تنفيذها في ربيع عام ٢٠٠١، ولتوفير الدعم التقني والمالي لمخططات لتوطين اللاجئين من تيمور الشرقية الذين يختارون البقاء في أندونيسيا. ويتوقف توفير هذه المساعدة على عودة السلم والأمن إلى تلك المناطق، بما في ذلك إلقاء القبض على المسؤولين عن مقتل موظفي المفوضية وملاحقتهم قضائياً ونزع سلاح الميليشيات. وتدعم المفوضية الجهود المبذولة في اندونيسيا لمساعدة الحكومة على تنفيذ عزمها على توقيع اتفاقية عام ١٩٥١. كما شاركت المفوضية في غضون ذلك في فرز عدد كبير من ملتمسي اللجوء الذين اعترض سبيلهم في المياه الاندونيسية عندما كانوا يحاولون الوصول إلى استراليا.

٦٤- ولتشجيع العودة من تيمور الغربية تبذل الجهود حالياً لتوسيع نطاق المساعدات الأساسية المقدمة للعائدين لفترة محدودة من الزمن إلى حين إجراء الانتخابات في النصف الثاني من عام ٢٠٠١. وعلى سبيل إيجاد حافز آخر للعودة، بدأت مداولات مع الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية تهدف إلى توضيح السياسات المتعلقة بمقاضاة الأشخاص المتهمين بارتكاب مختلف الجرائم قبل وخلال الاستفتاء على الاستقلال في عام ١٩٩٩. ومن شأن ايضاحات من هذا القبيل أن تساعد على تبديد مخاوف اللاجئين

فيما يتعلق بقدرتهم على العودة بصورة مأمونة. وفي محاولة أخرى لتشجيع الإعادة إلى الوطن، اقترحت المفوضية توسيع نطاق "البيوت الآمنة" التي تستخدم كمراكز عبور للعائدين المتكررين في العودة إلى قراهم الأصلية عند وصولهم إلى تيمور الشرقية. وتم بالإضافة إلى ذلك تدعيم أنشطة الإعلام الجماهيري.

٦٥- وتعاونت المفوضية تعاوناً فعالاً مع حكومة تايلند بشأن السماح بدخول ملتمسي اللجوء من ميانمار إلى ١١ مخيماً على الحدود. وعلى الرغم مما تركته حوادث خطف الرهائن في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ التي قام بها المتمردون من أثر سلبي على الرأي العام في ميانمار، فقد أعادت الحكومة التأكيد على تطبيق سياسة منح اللجوء المؤقت للاجئين من ميانمار. وواصلت المفوضية أيضاً مساعيها للسماح لها بالوصول إلى المناطق الأصلية للاجئين داخل ميانمار.

٦٦- وفي الصين تعكف المفوضية على تشجيع منح الجنسية لغالبية اللاجئين الفيتناميين البالغ عددهم ٢٣٠.٠٠٠ لاجئ ممن يريدون الاستقرار في البلد، وكذلك العودة الطوعية لعدد محدود منهم قد يرغبون في العودة. وتسدي المفوضية المشورة أيضاً للحكومة بشأن إدارة مخطط الاتمانات المتجددة التي تتيح للاجئين المستضعفين فرص الاعتماد على الذات. وما زال القلق يساور المفوضية بسبب الوضع السائد في أوساط اللاجئين من كوريا الشمالية في المقاطعات الحدودية الشمالية من الصين وتواصل إثارة هذه القضية مع الحكومة والسعي للوصول إلى هؤلاء اللاجئين.

٦٧- وقد تم اعتماد المفوضية بصورة رسمية من جانب جمهورية منغوليا في أيار/مايو ٢٠٠٠، ووقعت مذكرة تفاهم تضع الأساس للتعاون في المستقبل في مجال قوانين اللاجئين وبناء القدرات وتحديد وضع اللاجئين. وقد أشارت حكومة منغوليا إلى اهتمامها بالانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين.

٦٨- وأنشأت المفوضية مركز تدريب اقليمياً للتصدي للطوارئ يتعلق بالاستجابة الانسانية الدولية في آب/أغسطس ٢٠٠٠ في اليابان لتعزيز القدرات الاقليمية على التصدي لحالات الطوارئ. وتعود أنشطة المركز بالفائدة على الموظفين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية وموظفي الأمم المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٦٩- وأتمت المفوضية تدريباً مساعداتها المقدمة لإعادة الدمج في شمال غرب كمبوديا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وذلك بعد إقامة عدد من الروابط مع وكالات التنمية الأطول مدى في هذه المناطق. وقد سمحت جهود إعادة الدمج المستدامة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية المبدولة لصالح اللاجئين العائدين للمفوضية بخفض أنشطتها أيضاً.

٧٠- ووجهت الدعوة إلى عقد الاجتماع التشاوري السنوي العام الخامس لآسيا والمحيط الهادئ بشأن اللاجئين والمشردين والمهاجرين في هونغ كونغ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ودرس هذا الاجتماع، بين جملة أمور، اقتسام المسؤولية فيما بين حكومات المنطقة. وقدمت المفوضية الإطار القانوني والمعياري لهذه الفكرة، والأسباب الداعية لها ومعايير تنفيذها على نحو ناجح. وسينعقد الاجتماع التشاوري العام التالي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن هؤلاء الأشخاص في جنوب شرق آسيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وثمة اقتراح بأن تكون مواضيع النقاش في هذا الاجتماع المقبل "دور البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد والتفاعل فيما بينها" إضافة إلى التدابير الرامية إلى إتاحة أكبر عدد ممكن من الفرص من أجل بناء القدرات.

دال - الأنشطة الإقليمية في أوروبا

النفقات الإجمالية في المنطقة (بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية) (بالاستناد إلى الجدول ١ من هذا التقرير)	الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في المنطقة (بالاستناد إلى الجدول ٣ من هذا التقرير وهيكل المكتب الإقليمي التابع للمفوضية)
المساعدة في حالات الطوارئ: ٢ ٨٦٠ ٠٠٠	اللاجئون: ٢ ١٦٥٠ ٦١٤
الرعاية والإعالة: ٤٨ ٤٠٧ ٧٠٠	ملتسمو اللجوء: ٣٤١ ٨١٨
العودة الطوعية إلى الوطن: ٢٣ ١٩٨ ٣٠٠	اللاجئون العائدون: ٤٢٦
التوطين المحلي: ٦ ٧٤٦ ٧٠٠	المشردون داخلياً: ١ ٣٤٣ ٢٨٢
إعادة التوطين: ٥٤ ٦٠٠	المشردون داخلياً العائدون: ٧٠ ٢٨٤
الدعم الإداري: ٣ ٧٨٧ ٨٠٠	مجموعات أخرى مختلفة: ١ ٢٣١ ٦٣٨
المجموع الكلي ٨٥ ٠٥٥ ١٠٠	مجموع عدد اللاجئين الذين تعنى بهم المفوضية ٥ ١٤٨ ٠٦٢

١ - أوروبا الغربية

٧١- تؤثر التطورات التي يشهدها الاتحاد الأوروبي في مجال سياسيي اللجوء والهجرة على بقية أرجاء العالم. وتتمثل الأولوية الرئيسية للمفوضية هنا بالتالي في الحفاظ على نوعية اللجوء وتعزيزها في أوروبا الآخذة بالتوحد. وقد كانت دول أوروبا الغربية تقليدياً من بين أكثر البلدان تأييداً ودعمًا للمفوضية، وذلك فيما يتعلق بوضع المعايير والتمويل على حد سواء. لكنه في السنوات الأخيرة أصبح مجال التركيز الرئيسي ينصب على سياسات الحد من اللجوء ويعود ذلك في الغالب إلى ازدياد التحركات غير النظامية وإساءة الاستخدام الفعلي

أو المفترض لنظام اللجوء من جانب غير اللاجئين. وأسفرت الإجراءات الإدارية والتشريعية والقضائية والسياسية عن المزيد من عرقلة سبل اللجوء بالنسبة للعديد من ملتمسي اللجوء، وأخذت تتجه إلى تقويض نظام حماية اللاجئين برمته.

٧٢- ومع بدء نفاذ معاهدة أمستردام في أواسط عام ١٩٩٩، توثقت علاقات المفوضية مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي. وتنص المعاهدة على إجراء مشاورات رسمية مع المفوضية في عملية تنسيق إجراءات اللجوء ووقع المدير العام للجنة الاتحاد الأوروبي للعدالة والشؤون الداخلية رسائل متبادلة مع المفوضية في تموز/يوليه ٢٠٠٠ بغية تعزيز التعاون بشأن مسائل اللجوء واللاجئين. ونتيجة لذلك تجري الآن مشاورات استراتيجية رسمية رفيعة المستوى على أساس منتظم، وذلك علاوة على الاتصال اليومي وأعمال الدعوة التي يقوم بها مكتب المفوضية في بروكسل. وبالإضافة إلى ذلك ما زالت الجهود تتواصل لتعزيز مشاركة اللجنة الأوروبية في إدارة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٧٣- أما على الصعيد الوطني فقد قدمت المفوضية المساعدة لحكومات أوروبا الغربية في اعتمادها وتنفيذها وتعديلها لقوانين وسياسات اللجوء الوطنية، وواصلت ممارسة دور الرصد والتدخل حسب الاقتضاء. وحاولت المفوضية تعزيز شراكاتها الاستراتيجية مع المجتمع المدني من أجل القيام بإجراءات جماعية للتأثير تأثيراً إيجابياً على نظرة عامة الناس للمتمسكي اللجوء واللاجئين.

٢ - أوروبا الوسطى ودول البلطيق

٧٤- تعكف دول أوروبا الوسطى وبحر البلطيق على وضع تشريعات ونظم اللجوء تؤدي عملها على النحو المنشود. وفي حين أنه توجد تشريعات بهذا الخصوص في معظم البلدان، فإن تنفيذ الإجراءات المناسبة المتعلقة باللجوء، وتوفير مرافق ملائمة لاستقبال اللاجئين وبرامج الدمج الصحيحة ما زال قيد المتابعة. ولعبت المفوضية دوراً حافزاً في الربط بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية وبين نظرائها في أوروبا الغربية من أجل المساعدة على بناء القدرات. ويعتبر البرنامج الأفقي المدعو "برنامج تقديم المعونة لإعادة بناء اقتصاد بولندا وهنغاريا" التابع للاتحاد الأوروبي بشأن اللجوء، الذي انتهى مع نهاية عام ٢٠٠٠، برنامجاً يهدف إلى تحديد احتياجات وأولويات كل بلد مرشح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وشاركت مكاتب المفوضية في هذه البلدان في تنظيم موائد مستديرة على مستوى سياسي رفيع، وسلسلة من حلقات العمل للمتدربين، وبرامج التدريب والتبادل للنظرء الحكوميين بالتعاون مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وفي موازاة ذلك واصلت المفوضية الدعوة إلى إيجاد مجتمعات تسودها روح التسامح بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية المحلية.

٧٥- أما الأنشطة الأفقية التي أعقبت "برنامج تقديم المعونة لإعادة بناء اقتصاد بولندا وهنغاريا" في مجال مؤسسات اللجوء - وبناء القدرات فيتم الاضطلاع بها حالياً من خلال خطط العمل الوطنية. وقد أعطى احتمال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي دفعة للتطورات في مجال اللجوء، وكذلك للحاجة الفعلية للتعامل مع الأعداد المتزايدة من ملتمسي اللجوء. وتسعى المفوضية إلى تعزيز الحوار فيما بين الدول الأوروبية، وفيما بين بلدان المنشأ وبلدان العبور، فيما يتعلق بإدارة أمور اللجوء وشؤون اللاجئين. ويتعين أن يتجاوز هذا الحوار إطار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

٣ - أوروبا الشرقية

٧٦- أما في أوروبا الشرقية فقد ساعدت المفوضية الحكومات على سد الثغرة بين القوانين المطبقة في معظم البلدان حالياً وبين تنفيذها على الوجه الصحيح، مما يعزز نوعية اللجوء. وقدمت المفوضية الدعم لقدرات المنظمات غير الحكومية المحلية على الاستجابة لاحتياجات ملتمسي اللجوء واللاجئين والمشردين. ويظل دمج اللاجئين يشكل تحدياً رئيسياً في هذا المجال. وساهمت المفوضية في منع المزيد من التحركات غير الطوعية من خلال التثقيف في مجال التسامح وأنشطة بناء الثقة. وكانت تهدف، من خلال مساعدة الحكومات على إيجاد حلول دائمة للمشردين، إلى تسهيل الوساطة في تسوية النزاعات. ويظل تعزيز الشراكات مع مجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرهما أحد الاستراتيجيات الأساسية في هذا المضمار.

٧٧- أما في منطقة القوقاز، فما زال إيجاد حلول دائمة لورطة المشردين الناجمة عن النزاع في الشيشان (الاتحاد الروسي) غاية رئيسية من غايات المفوضية. وساعدت المفوضية أكثر من ١٦٠ ٠٠٠ من المشردين داخلياً في إنغويشتيا بتوفير السكن والمياه والخدمات الصحية والاحتياجات المتولية الأساسية لهم. أما في جورجيا فقد قدمت المفوضية مساعدة محدودة لما يقدر بـ ٧ ٠٠٠ لاجئ شيشاني، مع أن الظروف الأمنية في تلك الدولة أعاقَت عملية الرصد والمراقبة. وتم إرسال عدد صغير من القوافل إلى الشيشان (الاتحاد الروسي) نفسها تحمل الأغذية وأنواع الإغاثة من غير الأغذية من خلال الشركاء التنفيذيين من المنظمات غير الحكومية. وكان الهدف من هذه المساعدة المحدودة القائمة على تقديم الغوث تكملة الجهود التي تبذلها السلطات المحلية/الاتحادية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وقطاع المنظمات غير الحكومية في هذا الصدد. وعمدت المفوضية، بغية مواصلة تعزيز جهود الإغاثة هذه، بالتعاون مع أكاديمية العلوم في الاتحاد الروسي، إلى البدء بوضع قاعدة بيانات جغرافية ينبغي أن تسفر عن تحسين توجيه المساعدات على نحو أفضل.

٧٨- وفي غياب أي حل للتزاع، ستنتهي المفوضية تدريجياً وجودها ومساعداتها المقدمة إلى المشردين بسبب التزاع في الشيشان (الاتحاد الروسي)؛ ولهذا سعت إلى تعزيز شراكاتها مع الجهات الإنمائية والمؤسسات المالية. وهي تطبق نهجاً مماثلاً على النزاعات الأخرى التي لم تتم تسويتها في المنطقة، أي في ناغورنو كراباخ، وأبخازيا، وأوستيا الشمالية والجنوبية، وترانسدينستريا.

٧٩- ومن خلال تنفيذ برنامج العمل الذي تم اعتماده في مؤتمر جنيف بشأن اللاجئين والمشردين والمهاجرين (مؤتمر رابطة الدول المستقلة) في جنيف عام ١٩٩٦، تم بناء القدرات الوطنية على إدارة شؤون الهجرة وآليات الحماية في كافة أرجاء بلدان رابطة الدول المستقلة، وتعزيز دور المنظمات غير الحكومية في المجتمع المدني. ومع أن عملية المتابعة الرسمية لمؤتمر رابطة الدول المستقلة انتهت في تموز/يوليه ٢٠٠٠، ما زالت الأطراف (دول رابطة الدول المستقلة، والمنظمات غير الحكومية، والأمم المتحدة وغيرها) ملتزمة بأغراض برنامج العمل. وقرر الاجتماع السنوي الأخير للمجموعة التوجيهية بناء على ذلك تمديد الأنشطة ذات الصلة لفترة خمس سنوات أخرى على سبيل متابعة أعمال مؤتمر رابطة الدول المستقلة. ووضعت خطة عمل تركز على مسائل الحماية وعلى إقامة نظم وطنية عاملة لإدارة عملية اللجوء والهجرة في رابطة الدول المستقلة وفقاً للمعايير الدولية، بما في ذلك تنفيذ التشريعات الوطنية المتعلقة باللاجئين والجنسية، والحد من انعدام الجنسية وتفاديه، وتوفير الدعم للمنظمات غير الحكومية وتنمية المجتمع المدني. وتعتبر المفوضية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا الوكالات الرئيسية في هذا المجال إذ إنها تشرف على الإجراءات المتخذة في إطار مختلف المواضيع وتيسرها.

هاء - الأنشطة الإقليمية في جنوب شرق أوروبا

النفقات الإجمالية في المنطقة (بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية) (بالاستناد إلى الجدول ١ من هذا التقرير)	الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في المنطقة (بالاستناد إلى الجدول ٣ من هذا التقرير وهيكل المكتب الإقليمي التابع للمفوضية)
المساعدة في حالات الطوارئ: -	اللاجئون: ٥٥٤ ٥٥٣
الرعاية والإعالة: ٩٦ ١٥٢ ٥٠٠	ملتصو اللجوء: ١١٦
العودة الطوعية إلى الوطن: ٣٤ ٦٥٦ ١٠٠	اللاجئون العائدون: ١٦٣ ٩٤٦
التوطين المحلي: ٦ ١٠٤ ٣٠٠	المشردون داخلياً: ٨١٩ ٨٨٦
إعادة التوطين: ٦٥٨ ٧٠٠	المشردون داخلياً العائدون: ٧٤ ٨٤١
دعم البرامج: ١٦ ٣٩٦ ٧٠٠	مجموعات أخرى مختلفة: ٨٥ ٠٠٠
المجموع الكلي: ١٥٣ ٩٦٨ ٣٠٠	مجموع عدد اللاجئين الذين تعنى بهم المفوضية ١ ٦٩٨ ٣٤٢

٨٠- بعد انقضاء عام شهد عمليات نزوح ومعاناة السكان بسبب النزاع الدائر في كوسوفو (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية)، شهد جنوب شرق أوروبا عدداً من التطورات الإيجابية في عام ٢٠٠٠. فقد أتاح تغيير النظام في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فرصاً جديدة لإحلال السلم والاستقرار في جنوب شرق أوروبا، وفي مجال السعي لإيجاد حلول لمشكلة المشردين. وقد أثر ذلك بصورة إيجابية على اثنين من أهم الغايات الاستراتيجية للمفوضية في المنطقة، ألا وهما عودة اللاجئين والمشردين وإعادة دمجهم في المجتمع. وفيما يتعلق بالعودة، أدى تطبيع العلاقات بين الحكومة الجديدة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والبوسنة والهرسك وكرواتيا إلى تسهيل عودة اللاجئين كما كان متظراً. أما بالنسبة لعملية الدمج المحلية فقد شجعت الحكومة الجديدة بصورة رسمية اللاجئين الذين لا يرغبون في العودة إلى الوطن على الاندماج كمواطنين في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٨١- وفي كوسوفو، سهلت جهود الإغاثة الإنسانية الواسعة النطاق إعادة دمج مئات ألوف الكوسوفيين في مجتمعاتهم المحلية. وبغية تسهيل تقديم المساعدة وإعادة الإعمار، وضعت المفوضية قاعدة بيانات جغرافية للمقاطعة باستخدام تكنولوجيا نظام المعلومات الجغرافية. أما في ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، فقد انخفض عدد اللاجئين والأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية انخفاضاً كبيراً، وذلك بفضل إعادة الواسعة النطاق إلى الوطن في كوسوفو. وشهدت كل من البوسنة والهرسك وكرواتيا عودة عشرات ألوف المشردين واللاجئين، وذلك في الغالب من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي البوسنة

والمرسك، تضافر تنفيذ تشريعات الممتلكات بصورة أشد صرامة مع تحسن الأوضاع الأمنية، ليسفرا عن عودة العديد من المشردين داخلياً واللاجئين السابقين إلى المناطق التي لم تجرؤ أية أقلية من الأقليات على العودة إليها منذ نهاية الحرب. واتخذت الحكومة الجديدة في كرواتيا خطوات لإعادة تنشيط عملية عودة الأقليات التي أصابها الجمود بإزالة العناصر التمييزية في التشريعات المتصلة بإعادة بناء الممتلكات.

٨٢- وأنعشت هذه التطورات الآمال باستمرار السلم والاستقرار في المنطقة ككل. ومن جهة أخرى نزح أكثر من ٢٢٠ ٠٠٠ نسمة من غير الألبان من كوسوفو إلى أجزاء أخرى من جمهورية يوغوسلافية الاتحادية منذ حزيران/يونيه ١٩٩٩، بعد فرارهم من استمرار التوتر وأعمال العنف بين مختلف الجماعات الإثنية. وتظل المضايقات المستمرة والتشريد اللذين يتعرض لهما أعضاء الأقليات من غير الألبانيين أحد الشواغل الرئيسية للمفوضية في كوسوفو. حيث أسفرت أعمال العنف بين الجماعات الإثنية في جنوب صربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عن تشريد السكان المدنيين. وما زال هناك أكثر من مليون نسمة من المشردين من ديارهم في المنطقة. وما زال مئات الألوف من اللاجئين والعائدين والمشردين بحاجة للدعم من المجتمع الدولي.

٨٣- وتواجه جميع بلدان جنوب شرق أوروبا عدداً متزايداً من المهاجرين وملتسمي اللجوء الذين يمرون مروراً عابراً بالمنطقة في طريقهم إلى أوروبا الغربية على مدى السنة الماضية. ومما زاد هذه المشكلة تفاقمًا قلة الضوابط والرقابة على الحدود وانفتاح سياسة منح تأشيرات الدخول، وقصور النظم القانونية الفعالة لتنظيم حركات الهجرة واللجوء وملاحقة المهربين في جميع البلدان تقريباً. وقد استهلت المفوضية مبادرة على نطاق المنطقة في إطار "تحالف تثبيت الاستقرار في جنوب شرق أوروبا" تهدف إلى تطوير نظم اللجوء الوطنية وتحسين قدرة كل بلد على التعامل مع هذه القضية المتزايدة التعقيد. وتهدف المبادرة إلى ضمان اتباع جانب الحذر على الوجه المناسب في الجهود الرامية إلى الحد من الهجرة بغية تأمين سبل حصول ملتسمي اللجوء واللاجئين ذوي النوايا الحسنة على الأمن والحماية.

٨٤- وقام خلال العام كل من الفريق العامل المعني بالمسائل الإنسانية ومجلس تطبيق السلم باستعراض الاستراتيجية الإقليمية للمفوضية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وركز هذا الفريق على عملية دمج اللاجئين العائدين في كوسوفو واستمرار نزوح الأقليات، والتقدم المحرز في إيجاد حلول للمشردين. بموجب اتفاق دايتون للسلام. وعرضت المفوضية بياناً بالمناطق التي يلزم فيها اتخاذ إجراءات منسقة لإيجاد بيئة للحلول الدائمة بما فيها الإصلاحات القانونية والاجتماعية والاقتصادية. وتم تسليط الضوء على عملية إعادة الإعمار وإعادة الممتلكات

ومتطلباتها، إضافة إلى ضرورة تدعيم استدامة العودة من خلال أنشطة التنمية الاجتماعية الاقتصادية التي ترمي إلى إيجاد فرص العمل والاكتفاء الذاتي. وشاركت المفوضية أيضاً في رئاسة الفريق التوجيهي لتحالف تثبيت الاستقرار المعني بالعودة طوال السنة المذكورة.

٨٥- وما زالت المفوضية تشارك مشاركة فعالة في أنشطة التأهب للتصدي لحالات الطوارئ فيما يتعلق بالأماكن التي يحتمل أن تشهد تشريداً للسكان في المنطقة، مثل الجبل الأسود، وكوسوفو، وجنوب صربيا في جمهورية يوغوسلافية الاتحادية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

واو - الأنشطة الإقليمية في آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط

الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية في المنطقة (بالاستناد إلى الجدول ٣ من هذا التقرير وهيكل المكتب الإقليمي التابع للمفوضية)	النفقات الإجمالية في المنطقة (بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية) (بالاستناد إلى الجدول ١ من هذا التقرير)
اللاجئون: ٤ ٣٦٢ ٤٥	المساعدة في حالات الطوارئ: ٣٤ ٤٠٠
ملتمسو اللجوء: ٤٧ ٩٤٣	الرعاية والإعالة: ٣١ ٣٧٦ ٩٠٠
اللاجئون العائدون: ٢٩٧ ٩١٠	العودة الطوعية إلى الوطن: ١٦ ٣٦٤ ٨٠٠
المشردون داخلياً: ٧٥٨ ٦٢٥	التوطين المحلي: ٦ ٧٠٥ ٢٠٠
المشردون داخلياً العائدون: ٥ ٥٦٩	إعادة التوطين: ٣١٩ ٨٠٠
مجموعات أخرى مختلفة: ٣٢٧ ٥٠٠	دعم البرامج: ١٨ ٢٦٣ ٨٠٠
مجموع عدد اللاجئين الذين تُعنى بهم المفوضية: ٥ ٧٩٩ ٩٩٩	المجموع الكلي: ٧٣ ٤٦٤ ٩٠٠

٨٦- لم يحدث أي تقدم يستحق الذكر في التوصل إلى حلول دائمة في منطقة آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط في عام ٢٠٠٠. ولم يقتصر الأمر على عدم إيجاد الحلول للنزاعات المطولة وحدها، بل تفاقمّت هذه النزاعات في عدد من المناطق إما بسبب المعوقات السياسية أو الطبيعية، مما أسفر عن المزيد من النزوح والمعاناة. وعلاوة على ذلك أسفر تخفيض الموارد المتاحة عن صعوبات إضافية يواجهها اللاجئون في

المنطقة. وفي ظل هذه الظروف بدأت تضمحل تقاليد الضيافة الراسخة في كافة مناطق ذلك الإقليم، والتي كان الدليل عليها استضافة أعداد كبيرة وصغيرة من اللاجئين على مدى سنين طويلة. وبما أن البلدان المضيفة لا تتوقع إيجاد حلول دولية أو تقاسم العبء على نحو كاف، فقد تضاءلت روح الضيافة لديها وأخذت حرارة الترحيب بالوافدين الجدد تفتت باطراد.

٨٧- وفي آسيا الوسطى، واجهت عملية إعادة الطاجيكين إلى الوطن عراقيل تعوق تنفيذها عندما علقت حكومة طاجيكستان حركة العودة بعد حصول أحداث أمنية بين العائدين والسكان المحليين. وفي كل من كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان، التي انضمت جميعها إلى اتفاقية عام ١٩٥١، واصلت مكاتب المفوضية عملها من أجل اعتماد قوانين فعالة تتعلق باللاجئين وتنفيذها. وتركزت الجهود في أوزبكستان على التأثير في موقف الحكومة تجاه قضايا اللاجئين، حيث إن الهدف النهائي هنا هو انضمامها إلى اتفاقية عام ١٩٥١. وتم في كل من قيرغيزستان وتركمانستان تنفيذ مشاريع للتوطين المحلي بالنسبة للطاجيكين من العرقين القرزي والتركماني على التوالي.

٨٨- وتراجعت الآمال في جنوب غرب آسيا في إيجاد تسوية سياسية طويلة الأمد وإحلال السلام في أفغانستان بتجدد النزاع واستمراره بين الأطراف المتحاربة. ومما زاد الوضع تعقيداً حصول أسوأ جفاف شهدته البلاد في ثلاثة عقود، مما أدى إلى تشريد آلاف الأفغانين داخلياً. وقد فر آلاف آخرون عبر الحدود إلى جمهورية إيران الإسلامية وباكستان سعياً للحصول على المساعدات. وألحق استمرار النزاع والجفاف في أفغانستان الدمار بالبنية الأساسية الاجتماعية والمادية، وخصوصاً الزراعة، علاوة على التفريق بين أفراد الأسر وتدهور الآليات التقليدية لتحمل المصاعب. وفي حين أن الغالبية العظمى من الأفغان البالغ عددهم ٢٠٦ مليون ما زالوا في باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، فقد نجحت المفوضية في عام ٢٠٠٠ في تقديم المساعدة لقرابة ٢٦١ ٠٠٠ أفغاني لدى عودتهم الطوعية إلى أفغانستان من جمهورية إيران الإسلامية وباكستان.

٨٩- أما في شمال أفريقيا فقد ركزت المفوضية على تعزيز دور الحماية الذي تضطلع به هناك، والنهوض بقوانين اللاجئين لمساعدة الحكومات على وضع تشريعات واتخاذ إجراءات وطنية تتعلق باللاجئين. وحال عدم إحراز تقدم كبير في العملية السلمية في الصحراء الغربية دون تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتوطين، بما في ذلك إعادة ١٦٥ ٠٠٠ لاجئ من الجزائر إلى الوطن. وواصلت المفوضية تقديم المساعدة في مخيمات اللاجئين في تندوف بالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين والمنظمات غير الحكومية وسلطات البلد المضيف. وواصلت المفوضية

في كل من اليمن والجمهورية العربية الليبية جهودها الرامية إلى تسهيل عودة اللاجئين الصوماليين الطوعية إلى الوطن.

٩٠- وفي الشرق الأوسط قدمت المفوضية المساعدة لـ ١٣٠ ٠٠٠ لاجئ يعيشون في غالبيتهم في المدن، إضافة إلى عدد صغير من اللاجئين المقيمين في مخيمات في العراق، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية. وعلى الرغم من أن السعي لإيجاد حلول دائمة أصاب قدراً من النجاح في عام ٢٠٠٠، فإن الشرق الأوسط ما زال يفرز مجموعات من اللاجئين ويستقبلها في الوقت نفسه. وكانت نتيجة الوضع السائد في العراق أن عمد عدد متزايد من العراقيين إلى مغادرة بلدهم والتماس اللجوء في بلدان ثالثة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوضع في الضفة الغربية وغزة أوجد سبباً جديداً للتوتر في المنطقة. ونجحت المفوضية خلال عام ٢٠٠٠ في إعادة توطين قرابة ٧ ٠٠٠ لاجئ من منطقة الشرق الأوسط. ولا توجد بالنسبة للعديد من اللاجئين في تلك المنطقة سوى فرص محدودة جداً للعودة الطوعية إلى الوطن والاندماج محلياً. وقد عاد منذ منتصف عام ١٩٩٩ وحتى نهاية شباط/فبراير ٢٠٠١ قرابة ١٩ ٠٠٠ عراقي عودة طوعية إلى الوطن، معظمهم من جمهورية إيران الإسلامية.

ثالثاً - مواضيع البرنامج وأولوياته

ألف - مقدمة

٩١- واصلت المفوضية، كجزء من جهودها الرامية إلى ضمان زيادة فعاليتها برامجها، بما في ذلك المجالات ذات الأولوية التي حددتها اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي، العمل على وضع "نظام لإدارة العمليات". ويتألف هذا النظام من عنصرين هامين ومتراپطين، هما الإطار الإداري الذي يركز على العمليات والإجراءات (على شكل أدلة ومبادئ توجيهية وأدوات مساعدة) التي تنفذ بها المفوضية خططها وعملياتها، وثانيهما، مجموعة من نظم تكنولوجيا المعلومات الجديدة والأدوات التي تغطي مجالات من قبيل أنشطة الحماية والأنشطة البرنامجية، والموارد المالية والبشرية. وتم في هذا الإطار تحديث مختلف عناصر التوجيهات التشغيلية، وشمل ذلك "نظام إدارة المعارف والمعلومات" التابع للمفوضية، الذي أصبح متوفراً على شكل قرص مدمج بذاكرة للقراءة فقط (CD-ROM) تم استيفاءه وتحديثه.

٩٢- وبدأ العمل التمهيدي في مشروع يرتبط بذلك، يُدعى مشروع "بروفيل"، في عام ٢٠٠٠. ويهدف هذا المشروع عندما يبدأ نشاطه إلى رسم صورة أكثر دقة للمستفيدين من برامج المفوضية، من حيث أعدادهم والبيانات الديموغرافية المتعلقة بهم. ومع استكشاف

معالم هذا المشروع، أجرت المفوضية مشاورات مع الشركاء التشغيليين ذوي الصلة، بما فيهم برنامج الأغذية العالمي، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمات غير الحكومية.

باء - اللاجئات

٩٣- كان الأسلوب الذي تتبعه المفوضية في معالجة حقوق واحتياجات اللاجئات هو مواصلة الجهود لإدماج منظور المساواة بين الجنسين في جميع الأنشطة التنفيذية للمفوضية. وقد شملت الغايات الرئيسية على مدى العام الماضي دمج تحليل منظور الجنسين في سياسات المفوضية ومبادئها التوجيهية ووثائقها الأساسية إضافة إلى تقييم الأنشطة على أساس منظور الجنسين، وتحسين سبل الوقاية من العنف الجنسي وأعمال العنف القائمة على الجنس والتصدي لها، وتمكين اللاجئات والعائدات من المشاركة في حل النزاعات وأنشطة إحلال السلام، وتشجيع الحوار المباشر مع المشردرات، والتطوير المتواصل للشبكات المتعددة القطاعات القائمة على منظور الجنسين على المستويين الإقليمي والقطري.

٩٤- وتم تعميم توجيهات جديدة في مجال السياسة العامة للمفوضية بشأن "الاضطهاد المتصل بنوع الجنس" أيضا. وبالإضافة إلى ذلك بدأت المفوضية بوضع سياسة عامة جديدة بشأن المساواة بين الجنسين بالنسبة للأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية، إضافة إلى العمل الجاري على تحديث سياستها بشأن اللاجئات وتنقيح المبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية اللاجئات. وسوف تستفيد هذه الجهود الأخيرة من استعراض استُهل مؤخراً لتنفيذ سياسة المفوضية ومبادئها التوجيهية بشأن اللاجئات على مدى العشر سنوات الماضية من جانب لجنة نسائية معنية باللاجئات والأطفال وعدة حكومات مانحة مهتمة بالأمر.

٩٥- وكانت المشاورات الجارية مع اللاجئات أنفسهن باللغة الأهمية في التخطيط والتنفيذ والتقييم على نحو فعال. وبغية ضمان استمرار التركيز على الاحتياجات والشواغل الحقيقية للمشردرات، قامت المفوضية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ خلال الجلسة العامة للجنة التنفيذية، لأول مرة على الإطلاق بتسهيل إجراء مشاورات بين ممثلي المشردرات من بوروندي وكولومبيا وكوسوفو (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية)، وميانمار وسيراليون ومثلي الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية. وأسفر ذلك عن إجراء حوار تفاعلي إلى حد كبير ساعد على إطلاع من يعينهم الأمر على قضية المشردرات وكسب الدعم لها.

٩٦- وتم في عام ٢٠٠٠ تنفيذ نشاطين رئيسيين لتعزيز دور اللاجئات في المبادرات السلمية. أولهما قيام المفوضية بتمويل مشاركة اللاجئات البورونديات في مباحثات أروشا لإحلال السلام في بوروندي. وثانيهما الدعم الذي قدمته المفوضية لإنشاء شبكة من النساء

الناشطات في مجال السلم في غرب أفريقيا (جمع بين نساء من غينيا وليبيريا وسيراليون). وقد أسفرت هذه المساعي عن نتائج إيجابية.

٩٧- وواصلت المفوضية أيضاً تنفيذ البرامج الهادفة إلى تناول مسألة العنف الجنسي وأعمال العنف القائمة على نوع الجنس. وكانت البرامج القطرية المحددة متعددة القطاعات وشملت تدريب موظفي سلك القضاء والمحاميات وموظفي إنفاذ القوانين، إضافة إلى وضع البروتوكولات الطبية وآليات الحماية المحلية وتوفير الدعم لتقديم المشورة القائمة على المجتمع المحلي. وواصلت المفوضية أيضاً تعاونها مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

جيم - الأطفال والمراهقون اللاجئون

٩٨- هناك قرابة ١٠ ملايين لاجئ من الأطفال والمراهقين دون سن الثمانية عشرة، مما يشكل زهاء ٤٥ في المائة من جميع اللاجئين والأشخاص الآخرين الذين تُعنى بهم المفوضية. وواصلت المفوضية خلال السنة الماضية التركيز على الأطفال اللاجئين باعتبارهم من أولويات السياسة العامة من حيث الحماية الدولية وأنشطة المساعدة المقدمة لهم على حد سواء.

٩٩- وعملت المفوضية بالتعاون الوثيق مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في النزاعات المسلحة ومع اليونسيف في عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك. وتعاونت المفوضية تعاوناً وثيقاً أيضاً مع المجموعة الفرعية المعنية بالأطفال اللاجئين والأطفال في النزاعات المسلحة التابعة لمنظمة غير حكومية مقرها جنيف. وساعد محفل المنظمات غير الحكومية الرئيسية هذا باعتباره هيئة تنسيق ذات أهمية على الجمع بين أهم الأطراف العاملة في هذا المجال.

١٠٠- وبالإضافة إلى ذلك واصلت المفوضية التعاون الفعلي مع برنامج التدريب وبناء القدرات التابع "للمنظمة العمل من أجل حقوق الأطفال". وتشمل هذه المبادرة المشتركة بين الوكالات والمتعلقة بالأطفال، والتحالف الدولي لإنقاذ الطفولة واليونسيف ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. واستمر التركيز طوال عام ٢٠٠٠ على استعراض وتنقيح المواد المرجعية وأنشطة المتابعة الإقليمية. وتمت بحلول نهاية العام إتاحة خمس مجموعات مرجعية، "هي العمل مع الأطفال"، و"تعبئة المجتمع المحلي"، و"الجنود من الأطفال"، و"التعليم" و"الصحة الجنسية والإنجابية"، بعد استكمالها ونشرها في الموقع العام الخاص بالمفوضية على الشبكة العالمية. وشملت مبادرات بناء القدرات عقد ثلاث حلقات عملية لتدريب المدربين، اثنتان منهما بالفرنسية في غرب أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، وكذلك توسيع

النطاق الإقليمي للمشروع ليضم أفريقيا الجنوبية. وتواصلت أنشطة المتابعة الإقليمية طوال العام، بما في ذلك عقد اجتماع للخبراء في تركيا لاستهلال دراسة تحدد القضايا الرئيسية التي تؤثر على الأطفال في منطقة أوروبا الشرقية، والتعاون مع تحالف إنقاذ الطفولة بشأن التدريب العسكري في غرب أفريقيا ودمج مواد العمل من أجل حقوق الأطفال في مبادرة بناء القدرات التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في أنغولا. ومما يجدر بالذكر أيضاً أنه عقدت حلقتان عمليتان إقليميتان عن الأطفال المنفصلين عن ذويهم في شرق وغرب أفريقيا وتم توسيع فريق التدريب المشترك بين الوكالات التابع لمنظمة العمل من أجل حقوق الأطفال في باكستان. وبالإضافة إلى ذلك تم عقد حلقة عملية متقدمة لتدريب المدربين في شرق أفريقيا، جمعت بين مشاركين من حلقات سابقة لتدريب المدربين، بغية تقييم التقدم المحرز وتقاسم الخبرات والاستفادة من تطوير الخطط القطرية. كما جرت مناقشات تمهيدية تتعلق بتطبيق مواد منظمة العمل المتعلقة بحقوق الأطفال في البلقان. وسيتم القيام بأعمال مشتركة، من خلال اللجنة التوجيهية التابعة لمنظمة العمل من أجل حقوق الأطفال، من جانب المفوضية واليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان معاً لوضع مجموعة مواد مرجعية تمهيدية بشأن الأطفال المتأثرين بالتزاعات المسلحة.

دال - البيئة

١٠١- ركزت المفوضية طوال العام الماضي على القضايا البيئية الناجمة عن الاستجابة للاحتياجات المتغيرة لعمليات المفوضية في مختلف البلدان والمناطق. وكان أحد الأهداف الأوسع نطاقاً لهذا العمل هو توفير الحماية لمؤسسة اللجوء، التي يمكن أن تتعرض للخطر بسبب تأثير المجموعات الكبرى من المشردين على محيطهم المباشر في بلدان اللجوء. وغالبا ما يكون لتدهور البيئة أكبر أثر فوري ظاهر وطويل الأمد يترتب على وجود مجموعات كبيرة من اللاجئين.

١٠٢- ومن بين القضايا ذات الأولوية التي تم تناولها في عام ٢٠٠٠ تعزيز السياسة البيئية للمفوضية وتنفيذها من خلال الأنشطة الميدانية العملية، وتصميم وتنفيذ برنامج للتقييم والرصد البيئي، ووضع برنامج تعليم أرسخ جذوراً وأوسع نطاقاً يهدف إلى رفع مستوى الوعي بالأمور البيئية، ومواصلة التدريب على إدارة البيئة لعدد مختار من موظفي المفوضية وشركائها التنفيذيين، وتحسين الاتصالات والخدمات الخارجية، وذلك داخل المفوضية وخارجها.

١٠٣- وفي إطار ترجمة سياستها والعبر المستخلصة إلى وقائع عملية، قدمت المفوضية الدعم لعدد متزايد من المشاريع النموذجية، التي تم تصميم كل واحد منها بدقة للاستجابة

للاحتياجات المحددة للاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة. وتم مؤخراً تنفيذ مشاريع بسيطة وعملية وموجهة من هذا القبيل في كل من شرق السودان ورواندا وأفغانستان وزمبابوي.

١٠٤- وكان رفع مستوى الوعي بأهمية الإدارة البيئية في جميع مراحل العمليات المتصلة باللاجئين أحد مجالات التركيز الرئيسية للأنشطة البيئية للمفوضية في عام ٢٠٠٠. واتبعت أساليب مختلفة في التكيف مع الأوضاع والاحتياجات الفعلية. وعلى سبيل المثال نفذت في السودان أنشطة غير نظامية لرفع مستوى الوعي، وعززت هذه الأنشطة بعناية لتسفر عن وضع سلسلة من عشرين ملصقاً تدعو إلى استخدام الموارد الطبيعية استخداماً رشيداً وكذلك إدارة البيئة برمتها. وصدر في ليبريا كتيب تعليمي يحمل عنوان "بيئتنا: رعاية مستقبلنا" وذلك من جانب المؤسسة البيئية لأفريقيا بالتعاون مع المفوضية. كما عملت المفوضية عن كثب مع برنامج اليونسكو للتعليم وإعادة التأهيل في حالات الطوارئ (UNESCO PEER) في عدد من مشاريع التثقيف البيئي في جيبوتي وإثيوبيا وغينيا وكينيا والسودان وزامبيا. وبالإضافة إلى ذلك بدأ العمل لوضع مبادئ توجيهية سهلة الاستعمال لإجراء التقييمات البيئية في العمليات المتعلقة باللاجئين. وبموجب مشروع إطار وضع التقديرات والرصد والتقييم، واستناداً إلى عملية المشاورات الواسعة الجارية حالياً، سيتم وضع مشروع مبادئ توجيهية لاختباره ميدانياً ووضع اللمسات الأخيرة عليه في عام ٢٠٠١. ويعتبر التصوير بالتواضع الاصطناعية (السواتل) ونظام المعلومات الجغرافية من بين الأدوات التي تستخدمها المفوضية لتقييم ورصد تدهور البيئة في أماكن تواجد اللاجئين. وما زال برنامج الأمم المتحدة للبيئة شريكاً أساسياً في الأنشطة البيئية للمفوضية. وتم تعزيز التعاون بشأن المشاريع في غينيا وكوسوفو (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) خلال عام ٢٠٠٠. وعلاوة على ذلك شاركت المفوضية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في بعثة نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتقييم الأثر الذي يتركه اللاجئون في ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على البيئة.

هاء - فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز

١٠٥- في حين تركزت جهود المفوضية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في الأماكن التي يتواجد فيها اللاجئون، فإن هذا الأسلوب لم يتبع بمعزل عن غيره. وبما أن اللاجئين لا يشكلون سوى فئة من سكان العالم الأكثر عدداً منهم بكثير، فلا بد من أن يندرج أي إجراء يتخذ لصالحهم في إطار جهد عالمي متكامل. لكنه من المسلم به على نطاق واسع أن المنازعات وعدم الاستقرار وانعدام الأمن الغذائي إضافة إلى الفقر والحرمان، تشكل كلها تربة خصبة لانتشار فيروس نقص المناعة البشري والإيدز. وتظهر هذه الحقيقة على

أوضح شكل بالنسبة للملايين اللاجئين والمشردين داخلياً، الذين يؤدي انعدام أمنهم الجسدي والمالي والاجتماعي إلى تدهور آلياتهم التقليدية للرعاية والتغلب على المصاعب.

١٠٦- وأقامت المفوضية، في محاولة لمعالجة هذه المشكلة، شراكة متينة قوية مع برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، وذلك بصورة رئيسية من خلال إعاره خبر إلى المفوضية. وتواصل المفوضية الاعتماد على خبرة برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، ودور الدعوة الذي يقوم به في ضمان إدراج اللاجئين أيضاً في برامج المساعدة الحالية. ويعتبر موضوع فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز قضية لا تقل في أهميتها الاجتماعية الاقتصادية والوقائية عن أية مشكلة صحية، ولا بد من أخذ جميع هذه العناصر بعين الاعتبار لدى رسم خطط العمل. وقد استفادت المفوضية في عام ٢٠٠٠ من منحة قدمتها مؤسسة الأمم المتحدة (تريترنر) لتعزيز الصحة الإنجابية وأنشطة مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في أوساط اللاجئين. وكان جنوبي وشرق أفريقيا ميدان التركيز الرئيسي لجهود المفوضية. وتم لأول مرة بحث قضية اللاجئين وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في اجتماع اللجنة الدائمة في آذار/مارس ٢٠٠١. وكان هناك اعتراف أثناء مناقشة هذا الموضوع بمدى إلحاح المشكلة وطلب من المفوضية مواصلة جهودها لمعالجة أثر هذا المرض على المشردين.

واو - اللاجئين المسنون

١٠٧- جرى عرض سياسة المفوضية بخصوص المسنين من اللاجئين وإقرارها في الاجتماع السابع عشر للجنة الدائمة المنعقد في آذار/مارس ٢٠٠٠. وكذلك وضعت هذه السياسة خلال تلك السنة موضع التنفيذ من خلال شتى الأنشطة، بما فيها دمج السياسة في برامج المفوضية وأدوات التعليم التي تستخدمها. وتلقت جميع المكاتب الميدانية للمفوضية خلال ذلك العام الدعم من بحوث المنظمة الدولية لمساعدة المسنين وأفضل الممارسات (التي تمولها المفوضية ومكتب الشؤون الإنسانية التابع للجماعة الأوروبية)، وعلى شكل شريط الفيديو "المشقات والشجاعة" الذي يصور وضع اللاجئين المسنين، والمشردين داخلياً والعائدين في كرواتيا مشفوعاً بمبادئ توجيهية داعمة، إضافة إلى وثيقة سياسة عامة تتعلق بالمسنين من اللاجئين. وتم عرض هذه السياسة وأمثلة عن الأنشطة الخاصة بالمسنين من اللاجئين في إطار عمليات المفوضية في كتيب يحمل عنوان "اللاجئون الأكبر سناً - مورد من موارد أوساط اللاجئين" وتم تعميمه على جميع مكاتب المفوضية وشركائها.

زاي - نهج التنمية المجتمعية

١٠٨- جرى عرض سياسة المفوضية بشأن التنمية المجتمعية وإقرارها في الاجتماع العشرين للجنة الدائمة في آذار/مارس ٢٠٠١. ويركز هذا النهج الشامل على تمكين اللاجئين وتعزيز

قدراتهم ومشاركتهم في البحث عن حلول دائمة. وتتوقع المفوضية وشركاؤها بأن يحتاز اللاجئين ملكية الأنشطة، مما يؤدي بدوره إلى تدعيم استمرار البرامج وفعاليتها بالمقارنة مع تكاليفها.

حاء - إعادة دمج اللاجئين

١٠٩- تركزت أنشطة المفوضية في عام ٢٠٠٠ فيما يتعلق بإعادة دمج اللاجئين على التحديات الخاصة المتمثلة بإعادة الاندماج في البلدان التي خرجت لتوها من حالات النزاع. وانطوى ذلك على إيلاء المفوضية اهتماماً خاصاً لإقامة شراكات مع المؤسسات الإنمائية والمالية. والهدف النهائي لهذه الأنشطة هو إعادة دمج العائدين من اللاجئين كي يصبحوا جزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية في بلدانهم.

١١٠- وسعت المفوضية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، خلال السنة الماضية إلى مساعدة حكومة سيراليون والشركاء الدوليين الآخرين على تناول احتياجات هذا البلد في محاولته لتحقيق الاستقرار بعد سنوات من النزاع. ولكن الوضع الأمني حال دون تحقيق أي نجاح يستحق الذكر. ومع ذلك فقد أسفرت هذه التجربة عن استخلاص عدد من الدروس تم تطبيقها على مبادرات أخرى لصالح البلدان الخارجة من النزاعات في عام ٢٠٠٠.

١١١- وقدمت المفوضية الدعم في مبادرات متصلة بذلك لإرسال بعثات متعددة الأطراف للعمل في فترة ما بعد انتهاء النزاع إلى جمهورية الكونغو ورواندا بغية استعراض الحاجة لبرامج جديدة وموارد جديدة لسد "الثغرات" بين مبادرات التنمية والمبادرات الإنسانية. وعملت المفوضية عن كثب أيضاً مع منظمة العمل الدولية لكي تبين كيفية استفادة برامج إعادة الدمج التي تنفذها من خبرة منظمة العمل الدولية في مجال مخططات الائتمانات الصغيرة جداً. وعملت المفوضية أيضاً على النهوض بالشراكات الثنائية مع الهيئات الإنمائية في البلدان المانحة، ولا سيما الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وفرع التنمية في الوكالة الألمانية للتعاون التقني. كما أبرمت عقوداً مع مصارف التنمية الإقليمية، ولا سيما مصرف التنمية الأفريقي والمصرف العربي للتنمية، وذلك بغية تسهيل إدراج الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في المشاريع التي تمولها بنوك التنمية الإقليمية في القطاعات موضع الاهتمام المشترك.

١١٢- وتشكل قضية المصالحة في المجتمعات الخارجة من النزاعات قضية ذات أهمية خاصة لنجاح إعادة دمج اللاجئين العائدين. واستهلت مبادرة مشتركة مع برنامج التفاوض التابع لكلية الحقوق بجامعة هارفرد، من أجل تحقيق هدف قصير الأمد يتمثل في تعزيز التعايش في المجتمعات المحلية المنقسمة على نفسها في فترة ما بعد النزاعات. ويتوقع أن تبدأ المشاريع

النموذجية في هذا الميدان في كوزاراك/بريجيدور ودرفار (البوسنة)، وروسيتر ونغوما/بوتاري (رواندا) في أوائل عام ٢٠٠١.

رابعاً - الميزانية وتمويل الأنشطة التنفيذية

١١٣- عرضت المفوضية، للمرة الأولى في عام ٢٠٠٠، جميع أنشطتها في إطار ميزانية واحدة موحدة تماشياً مع ما اتفقت عليه لجنة الأمم المتحدة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة التنفيذية. وكانت تجربة الميزانية البرنامجية السنوية "الموحدة" إيجابية بوجه عام، بما في ذلك العملية التي أفضت إلى صياغتها ومدها بالموارد وإدارتها. وأتاحت هذه التجربة للمفوضية مدّ عملياتها الميدانية بالموارد على نحو أنصف وأبكر مما سبق. كما أتاحت نظرة أفضل إلى مجمل العمليات القطرية، مقدمةً بذلك إلى الممثلين الميدانيين صورةً أوضح وأتم عن الأهداف التكميلية والموارد المتاحة للأنشطة المدرجة في إطار مسؤوليتهم المباشرة.

١١٤- بيد أن المشاكل لا تزال تعترض إدارة وتنفيذ الأنشطة البرنامجية المعتمدة في إطار الميزانية البرنامجية السنوية نظراً إلى الطابع المحدود للموارد وإلى عدم انتظام المساهمات وعدم إمكان التنبؤ بها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر اضطرت المفوضية إلى اقتراض ٤٠ مليون دولار من صندوق رأس المال المتداول والضمانات بانتظار تلقي المساهمات المتوقعة. وتلقت المفوضية لاحقاً في كانون الأول/ديسمبر مساهمات وإيرادات أخرى كافية (٥٢ مليون دولار) مكنتها من تسديد القرض كاملاً. ومن ناحية أخرى، جاءت المساهمات متأخرة بحيث لم تتمكن المفوضية من إلغاء أثر التجميد على الالتزامات الذي اعتمدته تلافياً لفرط الإنفاق.

١١٥- ولم يؤد هيكल الميزانية الجديد إلى زيادة في توزيع المخصصات ولا إلى نقصان في حجم الأموال المخصصة. وظلت النسبة المئوية لمجموع الأموال غير المخصصة مقارنةً بمجموع المساهمات تعادل ٢٥ في المائة كما في السنوات السابقة. وبلغ مجموع الأموال المخصصة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي نسبةً قدرها ٣١ في المائة، بحيث زاد نصيب الأموال السهلة الإدارة، من حيث توزيع المخصصات، على ٥٠ في المائة.

١١٦- وبلغت الميزانية البرنامجية السنوية الأولية للمفوضية لعام ٢٠٠٠، كما أقرتها اللجنة التنفيذية، ٩٣٣,٥ مليون دولار. وبعد إضافة الاحتياجات التي أُدرجت لاحقاً في البرامج التكميلية والتي بلغت ٩٠,٦ بليون دولار والتنقيح الهبوطي لأهداف الميزانية البرنامجية السنوية بمبلغ قدره ٨١,٨ مليون دولار في آب/أغسطس ٢٠٠٠، وصل مجموع الاحتياجات إلى ٩٤٢,٣ مليون دولار. ومن هذا المبلغ، كان ٨٢٤,٧ مليون دولار تخص الميزانية البرنامجية السنوية، و٦,٨ ملايين دولار تخص الموظفين الفنيين المبتدئين، و٢٠.٢ مليون دولار تخص

الميزانية العادية للأمم المتحدة، و٩٠,٦ مليون دولار تخص البرامج التكميلية لإريتريا وسيراليون وأنغولا وتيمور الشرقية وشمال القوقاز.

١١٧- وبلغ مجموع الإيرادات، شاملةً التعديلات والمشاريع الملغاة في السنة السابقة، ٧٨٦ مليون دولار، خُصص منها ٦٩٧,٥ مليون دولار للميزانية البرنامجية السنوية، و٧,١ ملايين دولار للموظفين الفنيين المبتدئين، و١٩,٧ مليون دولار للميزانية العادية، و٦١,٧ مليون دولار للبرامج التكميلية.

١١٨- وبلغ مجموع النفقات ٨٠١,٤ مليون دولار، منها ٧٠٧,٥ ملايين دولار تخص الميزانية البرنامجية السنوية، و٧,١ ملايين دولار تخص الموظفين الفنيين المبتدئين، و١٩,٦ مليون دولار تخص الميزانية العادية، و٦٧,٢ مليون دولار تخص البرامج التكميلية.

١١٩- وكان مستوى الإنفاق من الميزانية البرنامجية السنوية أقل من الميزانية المنقحة بـ ١١٧,٢ مليون دولار (أو أقل بنسبة ١٤ في المائة). ويعكس هذا النقصان نتائج الإجراءات المتخذة خلال النصف الثاني من السنة لأجل إدارة الإنفاق عن كثب عن طريق فرض قيود على مستويات الالتزام. وبسبب معوقات التمويل، وضعت المفوضية حداً لاستخدام احتياطي التشغيل. وخُصص مبلغ إجمالي قدره ٥١,٤ مليون دولار من ميزانية أولية معتمدة قدرها ٨٢,١ مليون دولار. ورُصد لأفريقيا ٥٧ في المائة من مجموع الاعتمادات. واحتُفظ برصيد الحد الأدنى البالغ ١٠ ملايين دولار وأُدرج في الرصيد المرحل إلى الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠١. وبلغ الإنفاق الإجمالي في إطار البرامج التكميلية ٦٧,٢ مليون دولار، وشمل ذلك ٢٩,٦ مليون دولار لعملية المفوضية في تيمور، و٣,٥ ملايين دولار لأنغولا، و٩,٩ ملايين دولار لسيراليون، و١١ مليون دولار لإريتريا، و١٣,٣ مليون دولار لشمال القوقاز.

١٢٠- وأقرت اللجنة التنفيذية لعام ٢٠٠١ ميزانية برنامجية سنوية قدرها ٨٩٨,٥ مليون دولار. وارتفع مجموع الاحتياجات بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إلى ٩٥٣,٧ مليون دولار بعد إضافة البرامج التكميلية لسيراليون وأنغولا وإريتريا. ووصل الرصيد المرحل من عام ٢٠٠٠ إلى ٦٧,٧ مليون دولار.

خامساً - الإشراف والتقييم ألف - مكتب المفتش العام

١٢١- أُجري في عام ٢٠٠٠ تفتيش على عمليات المفوضية في ١٧ بلداً في أفريقيا وآسيا وأوروبا. وأُرجئت أعمال التفتيش التي كان مقرراً إجراؤها في الربع الأخير من السنة لأجل

التحقيق في مقتل موظفي المفوضية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في إندونيسيا وغينيا. ونُشرت التقارير الموجزة لهذا التحقيق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ على موقع المفوضية على شبكة الويب. وفي الربع الأول من عام ٢٠٠١، أُجري تفتيش على عمليات المفوضية في بلدين من بلدان الشرق الأوسط.

١٢٢- يتولى المفتش العام تنسيق التحقيقات وهو مسؤول بصفته هذه عن ضمان التحقيق في المخالفات المزعومة أو المشتبه فيها التي تنسب إلى موظفي المفوضية أو التي تمس أموالها. ويُعهد بالتحقيق، تبعاً لطبيعته، إلى موظفي المفوضية، أو قسم مراجعة حسابات المفوضية في مكتب خدمات المراقبة الداخلية، أو قسم التحقيق في مكتب خدمات المراقبة الداخلية، أو باستخدام موارد أخرى. وأُنجزت خلال عام ٢٠٠٠ ثماني عمليات تحقيق. وأُحيلت خمس حالات منها لاتخاذ تدابير تأديبية أو تدابير أخرى، حسب الاقتضاء، وأُقفلت ثلاث حالات. وشارك منسق التحقيقات في المؤتمر السنوي لحقوقي الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف الذي نظمه برنامج الأغذية العالمي في روما في حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

باء - التقييم وتحليل السياسات

١٢٣- أنشئت وحدة التقييم وتحليل السياسات في المفوضية، في الربع الثالث من عام ١٩٩٩، وتمكنت منذ ذلك الحين من إنجاز عدد من الاستعراضات الرئيسية للعمليات واستهلال عدد آخر منها في عام ٢٠٠٠ ومطلع عام ٢٠٠١. وشملت هذه الاستعراضات تقييماً لأداء المفوضية في أزمة لاجئي كوسوفو؛ واستعراضاً لتنفيذ سياسة المفوضية بشأن اللاجئين في المناطق الحضرية؛ واستعراضاً لدور المفوضية فيما يخص انعدام الجنسية؛ وتقييماً لدور المفوضية في تعزيز المنظمات غير الحكومية الوطنية وغيرها من الشركاء المنفذين؛ واستعراضاً للقضايا الرئيسية في مجال تعليم اللاجئين.

١٢٤- وأُخذ خلال الفترة قيد الاستعراض عدد من التدابير لوضع منهجيات تقييم مبتكرة. وأوفدت بعثات لإجراء تقييم آبي لعمليات الطوارئ الجديدة في أنغولا وإريتريا والسودان. وفي غينيا، أُجري تقييم يركز على المستفيدين من برنامج المفوضية، وشمل ذلك إجراء مقابلات كثيرة مع اللاجئين والأهالي. وانضمت المفوضية أيضاً إلى مكتب منسق الشؤون الإنسانية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي لطلب إجراء تقييم مشترك بين الوكالات لبرامج المساعدة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في أفغانستان، مع التركيز على مسائل تقييم الاحتياجات وتحديد المستفيدين.

١٢٥- وفي منتصف عام ٢٠٠٠، استهلت وحدة التقييم وتحليل السياسات خطة عمل لتطوير وظيفة التقييم وإحالتها وإدخالها في صميم عمل المفوضية. وشملت التدابير المتخذة في

هذا الشأن إنشاء لجنة تقييم لدعم وتوجيه عمل الوحدة؛ وإقامة حلقات عمل لتدريب موظفي المفوضية على أعمال التقييم؛ وإعداد سياسة المفوضية في مجال التقييم؛ ووضع مجموعة منهجية من إجراءات التقييم وآليات المتابعة.

سادساً - الشراكات/التنسيق

ألف - الشراكات مع المنظمات الحكومية الدولية

١٢٦- استمر تطوير الشراكات وتعزيزها لأجل زيادة مستوى الموارد التي تصل اللاجئين والعائدين، وذلك عن طريق تعبئة دعم الوكالات التي يخولها موقعها تقديم الخدمات المناسبة. وترمي الشراكات أيضاً إلى تحسين الدعاية والتوعية لقضية اللاجئين وتحسين الحماية المتاحة لهم واحتمالات إيجاد حلول دائمة لهم. وأقامت المفوضية مجموعة من الشراكات الجديدة وعززت في الوقت نفسه الشراكات القائمة في عام ٢٠٠٠.

١٢٧- ووقعت خلال السنة، مذكرتا تفاهم على مستوى المقر مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وصدرت في أيار/مايو ٢٠٠٠ مذكرة توجيهية مشتركة بشأن التعاون في قطاع النقل لتكميل مذكرة التفاهم المعقودة في عام ١٩٩٧ مع المنظمة الدولية للهجرة.

١٢٨- وعقدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمفوضية اجتماعهما السنوي الرفيع المستوى في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وتناولت المناقشات التي جرت في هذا الاجتماع موضوعاً عاماً (المشردون داخلياً) وحالات قطرية (أنغولا وكولومبيا وسري لانكا). وبدأت المفوضية أيضاً سلسلة اجتماعات مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن قضايا جغرافية وتقنية. واستجابت هذه الاجتماعات أيضاً لحاجة موظفي المقر والميدان في كلتا المنطقتين إلى استيعاب ولايات وبرامج كل منهما جيداً. وفي عام ٢٠٠٠ أيضاً، استهلّت المفوضية والاتحاد الدولي برنامجاً تدريبياً للمنظمات غير الحكومية. ويتصل هذا التعاون بالتدريب في مجال الحماية في إطار عملية التوعية التي تضطلع بها المفوضية.

١٢٩- ومنذ توقيع إطار للتعاون بين المفوضية والبنك الدولي في عام ١٩٩٨، عزز الطرفان تعاونهما عن طريق تبادل الموظفين واتخاذ مبادرات مشتركة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، ضمت المفوضية والبنك الدولي قواهما في سري لانكا من أجل دعم تنفيذ مشروع الزراعة المروية في المنطقة الشمالية الشرقية. ويرمي هذا المشروع إلى مساعدة ١٠٠ ٠٠٠ شخص في المناطق المتأثرة بالنزاع في شمال شرق سري لانكا لكي يتاح لهم على أقل تقدير استعادة مستوى إنتاج الكفاف والخدمات المجتمعية الأساسية. وفي منطقة جنوب القوقاز، استُهل في عام ٢٠٠٠ مشروعان مشتركان لإعادة المشردين داخلياً وإدماجهم محلياً. وهذان المشروعان هما

صندوق جورجيا للاعتماد على الذات والصندوق الاجتماعي للنهوض بالمشردين داخلياً الذي أنشئ في أواخر سنة ٢٠٠٠ في أذربيجان. وبالإضافة إلى التعاون في مجال المشاريع، أبرم اتفاق لتبادل الموظفين بين المفوضية والبنك الدولي في سنة ٢٠٠٠. وبمقتضى هذا البرنامج عمل أحد موظفي المفوضية ثلاثة أشهر في مكتب البنك الدولي في جاكارتا بإندونيسيا. وفي إطار هذا البرنامج أيضاً، أعير لمكتب المفوضية في كولومبيا خبير استشاري رفيع المستوى في البنك الدولي لدعم وضع سياسات حكومية بشأن الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي للمشردين داخلياً في المدى البعيد.

١٣٠- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أُعير للمفوضية موظف من وحدة التمويل الاجتماعي في منظمة العمل الدولية لكي يستعرض مخططات المفوضية في مجال الائتمان الصغير، بما في ذلك المخططات المنفذة في إطار الصندوق الاستثماري الياباني، لتحديد مكان وكيفية استفادة المفوضية من خبرات منظمة العمل الدولية. وأُجريت في مقر المفوضية دورة تدريبية في التمويل الصغير لموظفي المفوضية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وواصلت المفوضية أيضاً، طوال سنة ٢٠٠٠، تعاونها مع منظمة العمل الدولية.

باء - التنسيق مع الأعضاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة

١٣١- فيما يتعلق بالتنسيق، واصلت المفوضية جهودها لكي تشارك بنشاط في الآليات المناسبة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما لجنة التنسيق الإدارية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ففي لجنة التنسيق الإدارية حرصت المفوضية، بدعم من الوكالات التنفيذية، على بقاء مسألة سلامة الموظفين وأمنهم تحتل مكاناً بارزاً على جدول الأعمال، مع التركيز بوجه خاص على تمويل تدابير لتعزيز ترتيبات السلامة، ودعم مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن، والتدريب في مجال الأمن.

١٣٢- وواصلت المفوضية إبراز أهمية التخطيط المشترك على المستوى القطري مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات المعنية. وتوجد أدوات، مثل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري الموحد، تتيح للمفوضية تعزيز الشراكات والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وشجعت المفوضية أيضاً مكاتبها الميدانية على زيادة إسهامها في نظام المنسقين المقيمين، وخاصة في الحالات التي تنطوي على تحديات إنسانية كبيرة. وعلى مستوى السياسات، واصلت المفوضية مشاركتها النشطة في مختلف المحافل المتعلقة بنظام المنسقين المقيمين. وساهمت المفوضية في وضع مذكرات إرشادية ومبادئ توجيهية شتى في إطار آلية لجنة التنسيق الإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت المفوضية في الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المكلف باختيار المنسقين المقيمين وساهمت في

المناقشات بين الوكالات الرامية إلى توضيح العلاقة بين المنسقين المقيمين، ومنسقي الشؤون الإنسانية، والوكالات الرائدة، والممثلين الخاصين للأمين العام.

١٣٣- وتعاونت المفوضية ومكتب منسق الشؤون الإنسانية تعاوناً وثيقاً خلال السنة، وخاصة في الاستجابة للأزمات التي أملت بغرب أفريقيا. واستمر تعزيز آلية التنسيق بين المفوضية والمكتب عن طريق عقد اتصالات منتظمة في إطار التنسيق بين الوكالات.

١٣٤- وأخذت المكاتب الميدانية للمفوضية تشارك مشاركة نشطة في عمليتي التقييمات القطرية الموحدة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. واعترُف بأن العمليتين تشكلان على المستوى القطري إطاراً ينبغي أن تضع فيه المفوضية استراتيجياتها الخاصة بإعادة الإدماج. ولذلك، أُدرجت كلتا العمليتين في إطار المفوضية التنفيذي لأنشطة العودة إلى الوطن وإعادة الإدماج. وأتاحت المفوضية أيضاً موظفين مدربين لفرق الأمم المتحدة القطرية لتيسير تنظيم حلقات عمل بشأن التقييمات القطرية الموحدة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بناءً على طلب المنسقين المقيمين.

١٣٥- وتنتمي المفوضية، هي ومكتب منسق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة، إلى عضوية فريق الدعم بالمعلومات الجغرافية الذي يسعى إلى تحسين استخدام المعلومات الجغرافية في تنفيذ عمليات الاستجابة. ويُستخدم نظام المعلومات الجغرافية والتصوير بالسواتل قاعدة "مشتركة" لهذا التعاون بين الوكالات. وتنتمي المفوضية أيضاً إلى عضوية الفريق العامل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة للمعلومات الجغرافية الذي يجتمع بصفة منتظمة لوضع بيانات جغرافية موحدة تستخدمها جميع وكالات الأمم المتحدة.

جيم - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية

١٣٦- عقدت المفوضية خلال عام ٢٠٠٠ اتفاقات مع ٥٣٦ منظمة غير حكومية (٣٩٨ وطنية و١٣٨ دولية) بشأن مشاريع تشمل أنشطة تنفيذية لصالح اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية. وواصلت المفوضية تدعيم وتوطيد عملية "الشراكة في العمل" الرامية إلى تعزيز التعاون وتنسيق الأنشطة فيما يخص اللاجئين. ففي تركمانستان، اعتمدت عملية "الشراكة في العمل" في منظمات غير حكومية تنتمي إلى جمهوريات آسيا الوسطى الخمس بحيث أصبح أعضاء رابطة الدول المستقلة متصلين بالشبكة العالمية للمفوضية والمنظمات غير الحكومية. كما اعتمدت عملية "الشراكة في العمل" في منطقة البلقان حيث اجتمعت المفوضية وثلاثون منظمة غير حكومية من كرواتيا والبوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في سراييفو لمناقشة عودة اللاجئين والمشردين داخلياً والطريقة المثلى

لربط هذه الجهود بالشبكة الدولية الأوسع نطاقاً للمنظمات غير الحكومية. وعُقدت أيضاً اجتماعات بعملية "الشراكة في العمل" في جمهورية تنزانيا المتحدة وتونس حيث رُبطت عملية التوعية بشأن حماية اللاجئين بعملية "الشراكة في العمل" للمرة الأولى عن طريق عقد مؤتمر استغرق أربعة أيام وشارك فيه موظفون من المفوضية ومنظمات غير حكومية من شمال أفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة الخليج. وأنشئ موقع المجلس الدولي للمؤسسات الخيرية وعملية "الشراكة في العمل" على شبكة الويب بتمويل من المفوضية، وثبتت فعلاً فائدة هذه الأداة لدى التحضير لمشاركة المنظمات غير الحكومية في اجتماعات المفوضية.

١٣٧- وسجلت المشاورات المسبقة التي أجرتها اللجنة التنفيذية مع المنظمات غير الحكومية في عام ٢٠٠٠ رقماً قياسياً إذ شاركت فيها ٢٠٠ منظمة غير حكومية. وعُدل شكل هذه الاجتماعات بغية ربط مشاورات المفوضية مع المنظمات غير الحكومية ربطاً مباشراً باللجنة التنفيذية.

الجدول ١

نفقات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠٠٠ بحسب المكتب الإقليمي/البلد وأنواع أنشطة المساعدة
(جميع مصادر الأموال - بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المكتب الاقليمي/البلد		نوع المساعدة					الدعم
المساعدة في حالات الطوارئ	الرعاية والإعالة	العودة الطوعية إلى الوطن	التوطين المحلي	إعادة التوطين	دعم البرامج	التنظيم والإدارة	المجموع
١- أفريقيا الوسطى والغربية							
بنن	٦٨٦,١	-	٤٨,٦	-	٢٨٠,٣		١٠١٥,٠
بوركتينا فاصو	٩٧,٦	-	٤٤,٦	-	١١٧,٧		٢٥٩,٩
الكاميرون	-	٣٧٠,١	٢١٦,٣	-	٣١١,٥		٨٩٧,٩
جمهورية أفريقيا الوسطى	٥٩٠,٦	١٠٢,٢	١٤٦٨,٥	-	٧١٥,٨		٢٨٧٧,١
تشاد	١٤٢,٥	٦٥٠,٠	٣٠٠,٠	-	٦٨٥,٥		١٧٧٨,٠
كوت ديفوار	٢٤١١,٢	٩٣١,٣	١٨١٤,٢	-	٨٦٨,٦		٦٠٢٥,٣
غابون	٢١٥١,٨	-	٣٣,٣	-	١٠٨,٥		٢٢٩٣,٦
غامبيا	٣٩٤,٨	-	١٠٢,٥	-	٢٨٣,٩		٧٨١,٢
غانا	٤١٠,٩	-	١٢١,١	-	٣٦٤,٤		٨٩٦,٤
غينيا	١٩٥٩٣,٤	٣٧٨٩,٣	١٥٦٧,٩	-	٢٠٢١,٩		٢٦٩٧٢,٥
غينيا - بيساو	٢,٦	-	٨٥,٦	-	٣١٣,٦		٤٠١,٨
ليبيريا	٤٩٩٣,٠	٩١٦٧,٧	-	-	٢٣٢٤,١		١٦٤٨٤,٨
مالي	١٦٨,٢	-	-	-	١٣٤,٤		٣٠٢,٦
النيجر	٥٨,٠	-	٢٠٠,٩	-	-		٢٥٨,٩
نيجيريا	٤٤١,٨	-	٣٠,٣	-	٥٦٠,٥		١٠٣٢,٦
السنغال	٢٣١,٤	-	٢٢٧,٠	-	٨١٣,٤		١٢٧١,٨
سيراليون	٦٦,٨	٦٥١١,٣	١١٣,٩	-	٨٠٤,٦		٧٤٩٦,٦
توغو	١١٦,١	-	٦٩,٥	-	١١٣,٩		٢٩٩,٥
المشاريع الاقليمية	-	١١١,٠	٥١٥,٠	٣٠,٤	-		٦٥٦,٤
المدير الاقليمي	-	-	-	-	٤١٠٥,٥		٤١٠٥,٥
(كوت ديفوار)							
وحدة الاتصال في المقر					٨٧٨,١		٨٧٨,١
المجموع الفرعي (١)	-	٣٢٥٥٦,٨	٢١٦٣٢,٩	٦٩٥٩,٢	٣٠,٤	١٥٨٠٦,٢	٧٦٩٨٥,٥
٢- أفريقيا الشرقية والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى							
بوروندي	٨٨,٦	٢٩٦٩,٩	-	-	١٢٧٤,٨		٤٣٣٣,٣
الكونغو	٣٢٢٠,٠	٢٧,٠	١٢٩٣,٠	-	٦٣٥,٣		٥١٧٥,٣
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٦٥٧٠,٠	٥٨٥٢,٤	٤١٦٧,٨	-	٣٨٦٣,٦		٢٠٤٥٣,٨
جيبوتي	٣٥٨,٩	١٧٦٦,٥	٣٤٥,٤	-	٨٨٦,٧		٣٣٥٧,٥
إريتريا	٨٨٦٥,٤	٨٠٠,٠	٨٢٤,٣	-	٨٩٣,٣		١١٣٨٣,٠
إثيوبيا	-	٦٦٥٥,٣	٦٥٨٩,٧	٤٢٩٦,٠	١٥٠,٠	٢٣٢٤,١	٢٠٠١٥,١
كينيا	-	١٤٣٢٣,١	٦٣٢,٨	-	١١٥,٠	٧٣٣٦,٨	٢٢٤٠٧,٧
رواندا	-	٤١٧٥,٠	٣٢٩٣,٦	٣٧٠,٠	-	٢٢٣٦,٤	١٠٠٧٥,٠

الدعم		نوع المساعدة					
المكتب الاقليمي/البلد	المساعدة في حالات الطوارئ	الرعاية والإعالة	العودة الطوعية إلى الوطن	التوطين المحلي	إعادة التوطين	دعم البرامج	التنظيم والإدارة
المجموع							
الصومال	-	-	٦ ٦٣٣,٥	-	-	١ ٣٦٨,٢	٨ ٠٠١,٧
السودان	٤ ٨٨٣,٢	٤ ٥١٣,٠	٣٨٠,٥	٢ ١٣٣,٣	٩,٦	١ ٩٦١,٩	١٣ ٨٨١,٥
أوغندا	-	٨٨٥,٠	١٠٩,٧	١٢ ٠٠٥,٦	-	٢ ٠٧٠,٣	١٥ ٠٧٠,٦
جمهورية تنزانيا المتحدة	٣٠٠,٠	٢٦ ٩٠٤,٧	٥٨,٠	١٣٠,٠	-	٢ ٣١٤,٥	٢٩ ٧٠٧,٢
المشاريع الاقليمية	-	٦ ٦٧٨,٢	٤٥,١	٥٩٢,٠	١٤,٠	-	٧ ٣٢٩,٣
المدير الاقليمي (إثيوبيا)	-	-	-	-	-	١ ٤٧٨,٤	١ ٤٧٨,٤
وحدة الاتصال في المقر	-	-	-	-	-	٢ ٤٨٤,٩	٢ ٤٨٤,٩
المجموع الفرعي (٢)	١٤ ٤٠٧,٥	٧٦ ٥٧٩,٤	٢٧ ٧٦١,٩	٢٤ ٩٨٧,٧	٢٨٨,٦	٣١ ١٢٩,٢	١٧٥ ١٥٤,٣
٣- الجنوب الأفريقي							
أنغولا	٤ ١٥٠,٠	-	٩٦٩,١	٥٧٩,٠	-	١ ٨٧٠,٧	٧ ٥٦٨,٨
بوتسوانا	-	٨٠٨,٠	-	٤٦,٠	-	٢٨٢,٠	١ ١٣٦,٠
ملاوي	-	٧٥٥,٠	-	-	-	٢٨٧,٢	١ ٠٤٢,٢
موزامبيق	-	-	-	٦٩٣,٠	-	٣٨٣,١	١ ٠٧٦,١
ناميبيا	-	٢ ٨٥٩,٤	-	-	-	٥١١,٥	٣ ٣٧٠,٩
جنوب أفريقيا	-	-	٥٤,٠	٢ ١١٩,٠	٢١,٦	١ ١٢٣,٦	٣ ٣١٨,٢
سوازيلند	-	١٩٢,٣	-	-	-	١٨٥,٥	٣٧٧,٨
زامبيا	٤ ٥٣٠,٨	٣ ١٨١,٥	١ ٠٢٢,٨	١ ٢١٦,٢	-	١ ٤٢٥,٣	١١ ٣٧٦,٦
زيمبابوي	-	-	-	٦٥٣,٠	-	٢٧٩,٣	٩٣٢,٣
المشاريع الاقليمية	-	-	-	٢٦١,٠	-	-	٢٦١,٠
المكتب الاقليمي (جنوب أفريقيا)	-	-	-	٦٦,٣	-	١ ٦٦٤,٧	١ ٧٣١,٠
وحدة الاتصال في المقر	-	-	-	-	-	٦٣١,٦	٦٣١,٦
المجموع الفرعي (٣)	٨ ٦٨٠,٨	٧ ٧٩٦,٢	٢ ٠٤٥,٩	٥ ٦٣٣,٥	٢١,٦	٨ ٦٤٤,٥	٣٢ ٨٢٢,٥
مجموع أفريقيا (٣-١)	٢٣ ٠٨٨,٣	١١٦ ٩٣٢,٤	٥١ ٤٤٠,٧	٣٧ ٥٨٠,٤	٣٤٠,٦	٥٥ ٥٧٩,٩	٢٨٤ ٩٦٢,٣
٤- آسيا والمحيط الهادئ							
أستراليا ونيوزيلندا	٤١٠,٤	٣٩٣,٩	-	٢١٥,٦	-	٥٠٤,٩	١ ٥٢٤,٨
بنغلاديش	-	١١٦,٤	١ ٦١٧,١	-	-	٧٤٩,٨	٢ ٤٨٣,٣
كمبوديا	-	١٠٥,٢	٢ ٧٢٣,٢	-	-	٥٨٠,٦	٣ ٤٠٩,٠
الصين	-	١ ٤٢٥,٧	-	١٠٩,٣	-	٦٣٩,٩	٢ ١٧٤,٩
تيمور الشرقية	١٥ ٩٥٨,٣	-	-	-	-	٣ ٩٦٢,٦	١٩ ٩٢٠,٩
الهند	-	٢ ٠٢١,٦	٤٧,٦	-	-	٧٦٩,٩	٢ ٨٣٩,١
إندونيسيا	٧ ٥٢٥,٤	٧٧٧,٣	٦٠,٠	-	-	٢ ١٠٥,٢	١٠ ٤٦٧,٩
اليابان	١٧٠,٠	١٦٥,٤	-	٦٩٤,٣	-	٢ ٠٣٦,٨	٣ ٠٦٦,٥
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	-	-	-	٨١٢,٣	-	٣٨٤,٢	١ ١٩٦,٥
ماليزيا	-	٣٣٠,٨	-	-	-	١٩٤,٩	٥٢٥,٧
ميانمار	-	-	٧ ٢٤٩,٦	-	-	١ ٠٤٥,٧	٨ ٢٩٥,٣
نيبال	-	٤ ٢٩١,٥	-	٤٤٥,٧	-	٦٩٥,٢	٥ ٤٣٢,٤

الدعم		نوع المساعدة					
المكتب الاقليمي/البلد	المساعدة في حالات الطوارئ	الرعاية والإعالة	العودة الطوعية إلى الوطن	التوطين المحلي	إعادة التوطين	دعم البرامج	التنظيم والإدارة
المجموع							
بابوا غينيا الجديدة	-	-	-	٢٠٦,٨	-	-	٢٠٦,٨
الفلبين	-	٢٦٦,٥	-	-	-	٩١,٣	٣٥٧,٨
سنغافورة	-	٥٠,٥	-	-	-	-	٥٠,٥
سري لانكا	-	٣٨,٧	٥ ١٥٤,٩	-	-	٧٧٠,١	٥ ٩٦٣,٧
تايلند	-	٥٧٠,٠	٣ ٤٣١,٣	-	-	١ ١٤٠,٧	٥ ١٤٢,٠
فيت نام	٥٠,٠	-	-	١٢,٣	-	٨٠,٤	١٤٢,٧
المشاريع الإقليمية	٢٥,٠	١٣١,٧	١١,٠	٣٠,٠	-	-	١٩٧,٧
المكتب في المقر	-	-	-	-	-	٢ ٠٧٦,١	٢ ٠٧٦,١
المجموع الفرعي (٤)	٢٤ ١٣٩,١	١٠ ٦٨٥,٢	٢٠ ٢٩٤,٧	٢ ٥٢٦,٣	-	١٧ ٨٢٨,٣	٧٥ ٤٧٣,٦
٥- أوروبا							
أرمينيا	-	٨٦,٤	-	٢ ٥٩٢,١	-	٣٧٣,٥	٣ ٠٥٢,٠
النمسا	-	-	-	٦٠٦,٤	-	٦٩٥,٣	١ ٣٠١,٧
أذربيجان	-	-	-	٤ ٤١٩,٥	-	٩٩٠,٦	٥ ٤١٠,١
دول البلطيق	-	٢٧٣,٠	-	-	-	-	٢٧٣,٠
بيلاروس	-	٤٩٤,٥	-	-	-	٢٧٧,٣	٧٧١,٨
بلجيكا	-	-	-	٤٣٣,٥	-	١ ٣٥٤,١	١ ٧٨٧,٦
بلغاريا	-	-	-	٦٠١,١	-	٣٤٣,٦	٩٤٤,٧
قبرص	-	-	-	١٣٦,١	-	٢٧٠,٠	٤٠٦,١
الجمهورية التشيكية	-	-	-	٤٠١,٠	-	٢٧٠,٠	٦٧١,٠
فرنسا	-	-	-	١ ٣٩٠,٠	-	٨٤٣,٢	٢ ٢٣٣,٢
جورجيا	٢ ٠٣٤,٧	٣ ٢٨٣,٨	-	١ ٢٠٥,٩	-	١ ٠٥٥,٦	٧ ٥٨٠,٠
ألمانيا	-	-	-	٩٠٢,٨	-	٧٨٣,١	١ ٦٨٥,٩
اليونان	-	-	-	٦٧٣,١	-	٥٩٣,٤	١ ٢٦٦,٥
هنغاريا	-	-	-	٧٠٠,١	-	٤٤١,٦	١ ١٤١,٧
آيرلندا	-	-	-	٦٥,٠	-	١٤٣,٣	٢٠٨,٣
إيطاليا	-	-	-	١ ٥١٣,٢	-	٥٨٠,٧	٢ ٠٩٣,٩
لاتفيا	-	٣١,٩	-	-	-	٢٥٢,٥	٢٨٤,٤
مالطة	-	١٩٥,٧	-	-	-	-	١٩٥,٧
هولندا	-	-	-	-	-	١٨٦,٥	١٨٦,٥
بولندا	-	-	-	٣٨٢,٢	-	٣٦٦,٠	٧٤٨,٢
البرتغال	-	-	-	١١١,٥	-	-	١١١,٥
جمهورية مولدوفا	-	٦٩٤,٤	-	-	-	٢٦٧,٦	٩٦٢,٠
رومانيا	-	-	-	٩٢٨,٣	-	٢٩٤,٠	١ ٢٢٢,٣
الاتحاد الروسي	١١ ٠٨٧,٨	٧ ٩٦٩,٦	-	-	-	٢ ٦١٠,٨	٢١ ٦٦٨,٢
سلوفاكيا	-	-	-	٢٩٥,٧	-	٢٧٩,٨	٥٧٥,٥
سلوفينيا	-	-	-	٧٦٨,٦	-	٢٢٨,٧	٩٩٧,٣
إسبانيا	-	-	-	٧٠٣,٨	-	٦٠٤,٧	١ ٣٠٨,٥
السويد	-	-	-	٣٠٢,٣	-	٧٨٩,١	١ ٠٩١,٤

الدعم		نوع المساعدة						المكتب الإقليمي/البلد
التنظيم والإدارة	المجموع	دعم البرامج	إعادة التوطين	التوطين المحلي	العودة الطوعية إلى الوطن	الرعاية والإعالة	المساعدة في حالات الطوارئ	
	٦٥٨,٨	٢٥٨,٣	-	٤٠٠,٥	-	-	-	سويسرا
	٥ ١٧٦,٦	١ ٦٨١,٥	-	-	٨٠٠	٣ ٤٨٧,١	-	تركيا
	٣ ٠٤١,٧	٦٦٢,٣	-	٨٠٦,٨	-	١ ٥٧٢,٦	-	أوكرانيا
	١ ٤٥٨,٧	٧٠٥,٠	-	٧٥٣,٧	-	-	-	المملكة المتحدة
	١ ٣٧١,٦	-	-	١٢٥,٠	٧٨,٠	١ ١٦٨,٦	-	المشاريع الإقليمية
	٢ ٨٨٥,٧	٢ ٨٨٥,٧	-	-	-	-	-	المكتب في المقر
	٧٤ ٧٧٢,١	٢١ ٠٨٧,٨	-	٢١ ٢١٨,٢	٨٦,٠	١٩ ٢٥٧,٦	١٣ ١٢٢,٥	المجموع الفرعي (٥)
٦- جنوب شرق أوروبا								
	٦ ٥٧٠,٦	١ ٥٩٥,٣	-	-	-	٤ ٩٧٥,٣	-	ألبانيا
	٣١ ٧١٧,٠	٤ ٨٩٥,٤	-	-	٢٠ ٧٤٦,٩	٦ ٠٧٤,٧	-	البوسنة والهرسك
	١٣ ٥٧٨,٧	١ ٦٦٧,١	-	-	١١ ٩١١,٦	-	-	كرواتيا
	١٠ ٥٠٢,٩	١ ٩٠٥,٩	-	-	-	٨ ٥٩٧,٠	-	جمهورية مقدونيا
								اليوغوسلافية السابقة
	٨٩ ٠٢٧,٣	٣ ٩٣٩,٩	٦٥٨,٧	٦ ١٠٤,٣	١ ٩٩٧,٦	٧٦ ٣٢٦,٨	-	يوغوسلافيا
	٢٩٣,١	١١٤,٤	-	-	-	١٧٨,٧	-	المشاريع الإقليمية
	٢ ٢٧٨,٧	٢ ٢٧٨,٧	-	-	-	-	-	مكتب المنسق في المقر
	١٥٣ ٩٦٨,٣	١٦ ٣٩٦,٧	٦٥٨,٧	٦ ١٠٤,٣	٣٤ ٦٥٦,١	٩٦ ١٥٢,٥	-	المجموع الفرعي (٦)
	٢٢٨ ٧٤٠,٤	٣٧ ٤٨٤,٥	٦٥٨,٧	٢٧ ٣٢٢,٥	٣٤ ٧٤٢,١	١١٥ ٤١٠,١	١٣ ١٢٢,٥	مجموع أوروبا (٥-٦)
٧- الأمريكتان والكاريبي								
	١ ٣٣٩,٨	١ ١٨٩,٨	-	١٥٠,٠	-	-	-	الأرجنتين
	٩٦٨,٩	٤٥١,٦	-	٥١٧,٣	-	-	-	كندا
	٢ ٣١٦,٣	٥٩٤,٦	-	١ ٧٢١,٧	-	-	-	كولومبيا
	٦٦٦,١	٦٠٥,١	-	٦١,٠	-	-	-	كوستاريكا
	٥٠١,١	-	-	-	١٠٣,٧	٣٩٧,٤	-	كوبا
	١٨١,٠	١٨١,٠	-	-	-	-	-	إكوادور
	٣٤٨,٦	٢٠٦,٦	-	١٤٢,٠	-	-	-	غواتيمالا
	٥ ٨٦٣,٣	١ ٣٤٠,٣	-	٤ ٥٢٣,٠	-	-	-	المكسيك
	٤ ٩٦٣,٥	٢ ٧٦٢,٩	-	٢ ٢٠٠,٦	-	-	-	الولايات المتحدة الأمريكية
	١ ٣٣٨,٩	١ ٢١٢,٧	-	-	-	١٢٦,٢	-	فنزويلا
	٨١٢,٤	-	-	٧٣٩,٦	٧٢,٨	-	-	بلدان شمال أمريكا اللاتينية
	٥٠,٠	-	-	٥٠,٠	-	-	-	بلدان الكاريبي
	١ ٩٥٧,٥	-	-	١ ٩٣٥,٥	٢٢,٠	-	-	بلدان جنوب أمريكا اللاتينية

الدعم		نوع المساعدة						المكتب الإقليمي/البلد
المجموع	التنظيم والإدارة	دعم البرامج	إعادة التوطين	التوطين المحلي	العودة الطوعية إلى الوطن	الرعاية والإعالة	المساعدة في حالات الطوارئ	
١ ٨٣٠,٥		-	-	١ ٨٣٠,٥	-	-	-	بلدان غرب أمريكا اللاتينية
١ ٤٦٠,١		١ ٤٦٠,١	-	-	-	-	-	المكتب في المقر
٥٩٨,٠		١٠ ٠٠٤,٧	-	١٣ ٨٧١,٢	١٩٨,٥	٥٢٣,٦	-	المجموع الفرعي (٧)
٢٤								
٨- آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط								
٧ ٥٩٩,٧		١ ٣٣٢,٧	-	١٠٠,٠	٤ ٨٨٥,٠	١ ٢٨٢,٠	-	أفغانستان
٤ ٠٤٣,١		١ ٠٢٠,٣	-	-	-	٣ ٠٢٢,٨	-	الجزائر
٣ ٣١٨,٢		١ ٢٠٦,٢	١٠٥,٠	٧٨,٨	٢٠,٠	١ ٩٠٨,٢	-	مصر
٥٨٦,٥		١ ٦٣٥,٨	-	٥ ٨٥٤,٤	٧ ٠٢٦,٣	٧٠,٠	-	جمهورية إيران الإسلامية
١٤								
٣ ٣٧٤,٢		١ ٤٤١,٥	٤٠,٥	-	-	١ ٨٩٢,٢	-	العراق
٩,١		٩,١	-	-	-	-	-	إسرائيل
١ ٤٧٢,٠		٣٠٩,٧	-	-	-	١ ١٦٢,٣	-	الأردن
٨٧٠,٤		٣٢٧,٦	-	-	-	٥٤٢,٨	-	كازاخستان
٧٦٦,٠		٤٥٣,٧	٥,٠	-	-	٣٠٧,٣	-	الكويت
١ ٤٣٥,٦		٤٨٩,٤	-	٢٣٩,٠	-	٧٠٧,٢	-	قيرغيزستان
٢ ٢٣٨,٠		٥٥٠,٢	١٠٥,٠	-	-	١ ٥٨٢,٨	-	لبنان
١ ١٠٤,٥		٣٢٤,٥	-	-	-	٧٨٠,٠	-	الجمهورية العربية الليبية
٢٢٢,٣		١٨٢,٣	-	-	-	٤٠,٠	-	موريتانيا
٣٧٠,٩		١٧٤,٩	-	-	-	١٩٦,٠	-	المغرب
٣٦٦,٧		١ ٧١٠,٥	-	-	٣ ٢١٥,٥	١١ ٤٤٠,٧	-	باكستان
١٦								
١ ٢٧٣,٥		٧٥٣,٥	١,٥	-	-	٥١٨,٥	-	المملكة العربية السعودية
٢ ٠٣٠,٨		٥٨٠,٦	٦٢,٨	-	-	١ ٣٨٧,٤	-	الجمهورية العربية السورية
٢ ٦٣١,٠		١ ٠٢٥,٥	-	-	١ ٠٤٤,٠	٣٧٤,٥	١٨٧,٠	طاجيكستان
٢٠١,٦		٥٦,٦	-	-	-	١٤٥,٠	-	تونس
٩٢٧,٩		٣٧٥,٨	-	١٤٥,٠	-	٤٠٧,١	-	تركمانستان

الدعم		نوع المساعدة						المكتب الاقليمي/البلد
المجموع	التنظيم والإدارة	دعم البرامج	إعادة التوطين	التوطين المحلي	العودة الطوعية إلى الوطن	الرعاية والإعالة	المساعدة في حالات الطوارئ	
٢٢٦,٩		-	-	٦,٠	-	٢٢٠,٩	-	الإمارات العربية المتحدة
١ ٢٤٠,٣		٩٢٢,٩	-	-	-	٣١٧,٤	-	أوزبكستان
٣٣٠,٠		٣٣٠,٠	-	-	-	-	-	إقليم الصحراء الغربية
٣ ٩١٤,٣		٤٢١,١	-	-	١٧٤,٠	٣ ٠٧١,٨	٢٤٧,٤	اليمن
٢٨٢,٠		-	-	٢٨٢,٠	-	-	-	المشاريع الاقليمية
٢ ٦٢٩,٤		٢ ٦٢٩,٤	-	-	-	-	-	المكتب في المقر
٤٦٤,٩		١٨ ٢٦٣,٨	٣١٩,٨	٦ ٧٠٥,٢	١٦ ٣٦٤,٨	٣١ ٣٧٦,٩	٤٣٤,٤	المجموع الفرعي (أ)
٧٣								
٢٤٨,٥		٢٠ ٩٦١,٤	١ ٨٥٩,٢	٧ ٩١٨,٥	٢٥,٠	٢ ٥٨٠,٤	٩٠٤,٠	٩ - العمليات العالمية
٣٤								
٣٢٠,١		١٨ ٣٢٠,١						١٠ - دعم البرامج والتنظيم والإدارة في المقر
١٨								
٩٥٢,٩	٣٤ ٩٥٢,٩							
٣٤								
٧٦٠,٧		١٧٨ ٤٤٢,٧	٣ ١٧٨,٣	٩٥ ٩٢٤,١	٠ ٦٥,٨	٢٧٧ ٥٠٨,٦	٦١ ٦٨٨,٣	المجموع (١٠-١)
٧٧٤	٣٤ ٩٥٢,٩				١٢٣			
٥٩٦,٤								١١ - الميزانية العادية للأمم المتحدة
١٩	١٩ ٥٩٦,٤							
٧ ٠٧٠,١								١٢ - الموظفون الفنيون المتدنون
	٧ ٠٧٠,١							
٤٢٧,٢		١٧٨ ٤٤٢,٧	٣ ١٧٨,٣	٩٥ ٩٢٤,١	٠ ٦٥,٨	٢٧٧ ٥٠٨,٦	٦١ ٦٨٨,٣	مجموع المفوضية (١٢-١)
٨٠١	٦١ ٦١٩,٤				١٢٣			

الدعم		نوع المساعدة					
المكتب الاقليمي/البلد	المساعدة في حالات الطوارئ	الرعاية والإعالة	العودة الطوعية إلى الوطن	التوطين المحلي	إعادة التوطين	دعم البرامج	التنظيم والإدارة
منها:							
الميزانية البرنامجية السنوية	١١ ٩٤٦,٨	٢٧٧ ٥٠٨,٦	٠٠٨,٩	٩٥ ٩٢٤,١		١٧١ ٠٣٥,٤	٥٥٥,٠
ميزانية البرامج التكميلية	٤٩ ٧٤١,٥		١١٣		٣ ١٧٨,٣		٧٠٧
						٧ ٤٠٧,٣	٣٤ ٩٥٢,٩
			١٠ ٠٥٦,٩				٢٠٥,٧
							٦٧

الجدول ٢

المساهمات في برامج المساعدة التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ لغاية

٣١ آذار/مارس ٢٠٠١

(بدولارات الولايات المتحدة)

برامج الموظفين		برامج الموظفين		برامج الموظفين		برامج الموظفين	
البرامج السنوية	الفنيين المتدربين	البرامج التكميلية	مجموع	الجهة المانحة	البرامج السنوية	الفنيين المتدربين	البرامج التكميلية
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠		٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠١
ألف - الحكومات							
٥٠ ٠٠٠			٥٠ ٠٠٠	الجزائر			
٢٠ ٠٠٠			٢٠ ٠٠٠	الأرجنتين			
١٠ ٣٩٨ ٨٢٤		٨١٩ ٤٤٩	١١ ٢١٨ ٢٧٣	أستراليا	٧ ٩٩٨ ٥٣٨		٧ ٩٩٨ ٥٣٨
٦٧٥ ٦١٥	٧١ ٠٩٨		٧٤٦ ٧١٣	النمسا	٣٣٨ ١٠٧		٣٣٨ ١٠٧
٣ ٣٠٩ ٧٨٨	١٢٣ ٦٨٦	٣٦٣ ٥٤٣	٣ ٧٩٧ ٠١٧	بلجيكا	٣ ٧٠٢ ١١٣		٣ ٧٠٢ ١١٣
٢ ٥٠٠			٢ ٥٠٠	بنن			
٥ ٠٠٠			٥ ٠٠٠	برمودا	٥ ٠٠٠		٥ ٠٠٠
١٤ ٥٣٧ ٣٢٤	٢٤١ ٣٧٩	٢ ١٤٠ ٣٦١	١٦ ٩١٩ ٠٦٤	كندا	٣ ٢٥٤ ٣٠٥	١٣٢ ٤٥٠	٣ ٣٨٦ ٧٥٥
١٠٠ ٠٠٠			١٠٠ ٠٠٠	شيلي			
٢٥٠ ٠٠٠			٢٥٠ ٠٠٠	الصين	٢٥٠ ٠٠٠		٢٥٠ ٠٠٠
١٩ ٠٠٠			١٩ ٠٠٠	كولومبيا	٢٥ ٠٠٠		٢٥ ٠٠٠
١٥ ٣٢٨			١٥ ٣٢٨	كوستاريكا			
٤ ٠٠٠			٤ ٠٠٠	قبرص			
٤١ ٩٢٧			٤١ ٩٢٧	الجمهورية التشيكية			
٣٤ ٤٦٠ ٩٥٩	٩٧١ ٧٣٢	١ ٩٨٢ ٩٠٨	٣٧ ٤١٥ ٥٩٩	الدانمرك	١٥ ٥٦٦ ٦٢٥		١٥ ٥٦٦ ٦٢٥
				إستونيا	٣٥ ٤٦١		٣٥ ٤٦١
٩ ٩٧٦ ١٩٢	٢٧٣ ٣٤٦	٩٠٢ ٣٣٠	١١ ١٥١ ٨٦٨	فنلندا	٤٦٢ ٤٧٨	٨٢ ٨١٣	٥٤٥ ٢٩١
٦ ٩٨٠ ٣٦١	٦٠٤ ٣٤٨	٥٠٧ ٦٧٩	٨ ٠٩٢ ٣٨٨	فرنسا	٤٢٠ ٣٥٦		٤٢٠ ٣٥٦
١٣ ٧٣٠ ١٥٣	١٩٢ ٨٨٢	١ ٢٢١ ٢٣١	١٥ ١٤٤ ٢٦٦	ألمانيا	٩ ٦٤٢ ٩١٤	٦٩٠ ٧٥٩	١٠ ٣٣٣ ٦٧٣
٥ ٠٠٠			٥ ٠٠٠	غانا	٥ ٠٠٠		٥ ٠٠٠
٣٠٠ ٠٠٠			٣٠٠ ٠٠٠	اليونان	٣٠٠ ٠٠٠		٣٠٠ ٠٠٠
١٠ ٠٠٠			١٠ ٠٠٠	الكرسي الرسولي			

برامج الموظفين		برامج الموظفين		برامج الموظفين		برامج الموظفين	
الترامج السنوية	الفنيين المتدربين	الترامج التكميلية	مجموع	الجهة المانحة	الترامج السنوية	الفنيين المتدربين	الترامج التكميلية
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٣٠ ٠٠٠		٣٥ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	هنغاريا			٣٥ ٠٠٠
٩ ١٥٣			٩ ١٥٣	الهند			-
		١٢٦ ٨٧٢	صفر	آيسلندا			١٢٦ ٨٧٢
١ ٩٥٢ ٠٠٠		٣ ٥٤٩ ٥١٢	٢ ٥١٦ ٨٦٤	آيرلندا		٥٦٤ ٨٦٤	٣ ٥٤٩ ٥١٢
٥٠ ٠٠٠			٥٠ ٠٠٠	إسرائيل			-
٩ ٢٨٠ ٣٩١	١٩ ٤٧٨	٨ ٥٢٠ ٨٣١	١٠ ٥٦٤ ٧٠٦	إيطاليا			٨ ٥٢٠ ٨٣١
٩٠ ٠٥٧ ٢٤١	١ ٣٥٧ ١٨٥	١ ٣٥٠ ٠٠٠	٩٩ ٧٦٩ ٤٣٧	اليابان	٥٩٤ ٣٠٨		١ ٩٤٤ ٣٠٨
٢٥١ ٨٦٩			٢٥١ ٨٦٩	الكويت			-
٥٨ ٨٩٧		٣٠ ٤٨٨	٥٨ ٨٩٧	لختنشتاين			٣٠ ٤٨٨
٤٩٨ ٢٧٨			٤٩٨ ٢٧٨	لكسمبرغ			-
١٢٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٢٢٠ ٠٠٠	ماليزيا			٢٠ ٠٠٠
١٠٢ ٥٠٠			١٠٢ ٥٠٠	المكسيك			-
١٨ ١٩٧		١٠ ٠٠٠	١٨ ١٩٧	موناكو			١٠ ٠٠٠
		٥٠ ٠٠٠	صفر	المغرب			٥٠ ٠٠٠
٤٥ ٩٤١ ٦١١	٤٨٠ ٠٠٠	٢٦ ١٠٣ ٩٢٢	٤٧ ٩٢٠ ٥٦١	هولندا	٨٨١ ٦٠٠		٢٦ ٩٨٥ ٥٢٢
٨٥٧ ٢١٢		٧٧٠ ٦٧٠	٩٤٧ ٧١٢	نيوزيلندا			٧٧٠ ٦٧٠
	٩٣ ٨٩٧		٩٣ ٨٩٧	نيجيريا			
٣٥ ٨٦٣ ٨٠٤	٤٧٨ ١٣٠	٢١ ٥٠٤ ٣٣٧	٤٠ ٥١٣ ٧٨٥	النرويج	١٤٤ ٥٥١	٢٥ ٠٠٠	٢١ ٦٧٣ ٨٨٨
٤ ٠٠٠			٤ ٠٠٠	عمان			-
		٢ ١٢٠	صفر	القلبين			٢ ١٢٠
٤٠ ٠٠٠			٤٠ ٠٠٠	بولندا			-
	١ ٧٥٠ ٠٠٠		١ ٧٥٠ ٠٠٠	البرتغال			-
١ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	٩٢ ٥٥٧	١ ١٠٠ ٠٠٠	جمهورية كوريا			٩٢ ٥٥٧
١١ ٨٤٩			١١ ٨٤٩	رواندا			-
١١ ١٥١			١١ ١٥١	سان مارينو			-
٢٠٦ ٤٠٢			٢٠٦ ٤٠٢	المملكة العربية السعودية			-
٥٠٢ ٨٧٣			٥٠٢ ٨٧٣	جنوب أفريقيا			٣٠٠ ٠٠٠

برامج الموظفين				برامج الموظفين			
البرامج السنوية	الفنيين المتدربين	البرامج التكميلية	مجموع	البرامج السنوية	الفنيين المتدربين	البرامج التكميلية	مجموع
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠١
						٣٠٠ ٠٠٠	
				٢٠ ٠٠٠			
٢ ١٦٦ ٥٧٤				٢ ٠٢٤ ٨٠٥	٢٠١ ٦٩٤		٢ ٢٢٦ ٤٩٩
٣٤ ٤٤٣ ٤١٢	٥٠٨ ٧٧٤	٦ ٩٩٦ ٨٤٤	٤١ ٩٤٩ ٠٣٠	٣٤ ٩٦٤ ٥٨٢	١٦٤ ٣٥٩	٥ ٣٤٧ ٩١٨	٤٠ ٤٧٦ ٧٥٩
١٣ ٠٢٧ ٧٧٤	٢٦٤ ٤٥٦	١ ٢٧٠ ٩٠٢	١٤ ٥٦٣ ١٣٢	١٠٠ ٣٢٠	١٠١ ٦٦٢		٢٠١ ٩٨٢
١٥ ٠٠٠			١٥ ٠٠٠				—
٣ ٦٠٠			٣ ٦٠٠				—
			صفر	٨ ٢٥٣			٨ ٢٥٣
١٥٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠		٢٥٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠			١٥٠ ٠٠٠
١٠٨ ٠٠٠			١٠٨ ٠٠٠	٥٤ ٠٠٠			٥٤ ٠٠٠
٣٠ ٠٤٠ ٦٢٥	٤٦٣ ٥٣٧		٣٠ ٥٠٤ ١٦٢	١٠ ٥٧٠ ٨٣٦		٢ ٤٢٣ ٢٧٣	١٢ ٩٩٤ ١٠٩
٢٢٦ ٣٣٦ ٧١٢	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١٧ ٣٩٥ ٠٠٠	٢٤٥ ٢٣١ ٧١٢	١٣٢ ٥٦١ ٠٠٠		٥٠٠ ٠٠٠	١٣٣ ٠٦١ ٠٠٠
٤ ٨٠٠			٤ ٨٠٠				—
٢ ١٦٠			٢ ١٦٠	٢ ١٦٠			٢ ١٦٠
٥٨٨ ٠٥٨ ٠٥٦	٧ ١٨٠ ٣٩١	٥٢ ٠٥٩ ٧٩٧	٦٤٧ ٢٩٨ ٢٤٤	٢٨٤ ٥٨٥ ٦٠٥	٢ ٢٦٣ ٤٤٤	٩ ٤١٩ ٤٠٠	٢٩٦ ٢٦٨ ٤٤٩
باء - المفوضية الأوروبية							
٣٥ ٩٣٣ ١٩٥	صفر	٤ ٩١٧ ٣٢٢	٤٠ ٨٥٠ ٥١٧	٩ ٥٥٧ ٦٥٦	—	٥٥٠ ٤٦٠	١٠ ١٠٨ ١١٦
جيم - المنظمات الحكومية الدولية							
		٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠				—
	٩١ ٤٦٤		٩١ ٤٦٤				—
				٢٠٠ ٠٠٠			٢٠٠ ٠٠٠
للفقط							
صفر	٩١ ٤٦٤	٥٠ ٠٠٠	١٤١ ٤٦٤	٢٠٠ ٠٠٠			٢٠٠ ٠٠٠
دال - منظومة الأمم المتحدة							
٩ ٩٥٦			٩ ٩٥٦				—
٤٠ ٢٢٣			٤٠ ٣٣٢				—

* تشمل مساهمات عام ٢٠٠١ إعلانات المساهمات المرصودة.

الجدول ٣

الأعداد الإرشادية للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تُعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نهاية عام ٢٠٠٠

المناطق تدل على المكاتب/العمليات الإقليمية للمفوضية

منطقة و بلد/إقليم اللجوء/الإقامة	اللاجئون ^(١)	ملتسمو اللجوء ^(٢)	العاثون ^(٣)	المشردون داخلياً ^(٤)	أشخاص آخرون تعنى بهم المفوضية		بمجموع الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية
					المشردون داخلياً	آخرون ^(٥)	
أفغانستان	—	٣	٢٩٢ ٤٨٤	٧٥٨ ٦٢٥	—	—	١ ٠٥١ ١١٢
الجزائر	١٦٩ ٦٥٦	٣١٠	٣	—	—	—	١٦٩ ٩٦٩
البحرين	١	٢	—	—	—	—	٣
مصر	٦ ٨٤٠	١١ ١٧٩	٦	—	—	—	١٨ ٠٢٥
العراق	١٢٧ ٧٨٧	٩٤٦	٣ ٧١٥	—	—	—	١٣٢ ٤٤٨
جمهورية إيران الإسلامية	١ ٨٦٨ ٠٠٠	١٢ ٢٢٨	٦٠	—	—	—	١ ٨٨٠ ٢٨٨
إسرائيل	١٣٣	٢٧٥	—	—	—	—	٤٠٨
الأردن	١ ٠٧٢	٧ ٨٧٣	٣٤	—	—	—	٨ ٩٧٩
كازاخستان	٢٠ ٣٦٨	١ ١٩٨	١	—	—	١٦٠ ٠٠٠	١٨١ ٥٦٧
الكويت	٢ ٧٧٦	٥٦	—	—	—	١٣٨ ٠٠٠	١٤٠ ٨٣٢
قيرغيزستان	١٠ ٦٠٩	٣٨٦	—	—	٥ ٥٦٩	—	١٦ ٥٦٤
لبنان	٢ ٦٧٢	٦ ٠٢٣	٤	—	—	—	٨ ٦٩٩
الجمهورية العربية الليبية	١١ ٥٤٣	٢٠٨	—	—	—	—	١١ ٧٥١
موريتانيا	٣٦٦	—	—	—	—	٢٩ ٥٠٠	٢٩ ٨٦٦
المغرب	٩١٥	٠	—	—	—	—	٩١٥
عمان	—	٣	—	—	—	—	٣
باكستان	٢ ٠٠١ ٤٦٦	٦٢٧	—	—	—	—	٢ ٠٠٢ ٠٩٣
قطر	٣١	٤	—	—	—	—	٣٥
المملكة العربية السعودية	٥ ٣٠٩	١٧١	—	—	—	—	٥ ٤٨٠
الجمهورية العربية السورية	٣ ٤٦٣	٢ ٦٤٣	٣	—	—	—	٦ ١٠٩
طاجيكستان	١٥ ٣٦٤	٢٣٣	١ ٥٦٥	—	—	—	١٧ ١٦٢
تونس	٤٣٦	١٢	١	—	—	—	٤٤٩
تركمانستان	١٤ ١٨٨	٥٦٩	٢٧	—	—	—	١٤ ٧٨٤

أشخاص آخرون تعنى بهم المفوضية							
منطقة وبلد/إقليم اللجوء/الإقامة	اللاجئون ^(١)	ملتسمو اللجوء ^(٢)	اللاجئون ^(٣)	المشردون داخلياً ^(٤)	المشردون داخلياً	بمجموع الأشخاص الذين	تعنى بهم المفوضية
الإمارات العربية المتحدة	٥٦٢	٣٣٥	-	-	-	٨٩٧	-
أوزبكستان	٣٨ ٣٥٠	١ ٢٤٨	-	-	-	٣٩ ٥٩٨	-
اليمن	٦٠ ٥٤٥	١ ٤١١	٧	-	-	٦١ ٩٦٣	-
	٤٣ ٦٢٢	٤٧ ٩٤٣	٢٩٧ ٩١٠	٧٥٨ ٦٢٥	٥ ٥٦٩	٣٢٧ ٥٠٠	٥ ٧٩٩ ٩٩٩
بنن	٤ ٢٩٦	٦٦	٨	-	-	-	٤ ٣٧٠
بور كينا فاصو	٦٩٦	٣١٤	٣	-	-	-	١ ٠١٣
الكاميرون	٤٣ ٦٨٠	١ ٦١٧	٣	-	-	-	٤٥ ٣٠٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	٥٥ ٦٦١	٨٥٠	٦٣	-	-	-	٥٦ ٥٧٤
تشاد	١٧ ٦٩٢	٥٤٤	٢ ٦١٩	-	-	-	٢٠ ٨٥٥
كوت ديفوار	١٢٠ ٦٩١	٢ ٢٤٢	-	-	-	-	١٢٢ ٩٣٣
غابون	١٧ ٩٨٢	٣٠ ٣٦	٦	-	-	-	٢١ ٠٢٤
غامبيا	١٢ ٣١١	١١٧	-	-	-	-	١٢ ٤٢٨
غانا	١٢ ٧٢٠	٤٤٣	١	-	-	-	١٣ ١٦٤
غينيا	٤٣٣ ١٣٩	-	-	-	-	-	٤٣٣ ١٣٩
غينيا - بيساو	٧ ٥٨٧	٤٦	٥٤١	-	-	-	٨ ١٧٤
ليبيريا	٦٩ ٣١٥	-	٤٢ ٣٦٣	١١٠ ٦٨٦	١٣ ٣٦١	-	٢٣٥ ٧٢٥
مالي	٨ ٤١٢	٧١٠	٥	-	-	-	٩ ١٢٧
النيجر	٥٥٣	-	١	-	-	-	٥٥٤
نيجيريا	٧ ٢٧٠	٣٢٩	١	-	-	-	٧ ٦٠٠
السنغال	٢٠ ٧٦٦	١ ٩٥٠	٢٣	-	-	-	٢٢ ٧٣٩
سيراليون	٦ ٥٤٦	٤٥٩	٤٠ ٩٠٠	٣٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠	-	٥٤٧ ٩٠٥
توغو	١٢ ٢٢٣	٧٧	٢	-	-	-	١٢ ٣٠٢
	٨٥١ ٥٤٠	١٢ ٨٠٠	٨٦ ٥٣٩	٤١٠ ٦٨٦	٢١٣ ٣٦١	-	١ ٥٧٤ ٩٢٦
بوروندي	٢٧ ١٣٦	٦٠ ١٣	٦ ٨٤٢	٥٦ ٠٠٠	-	٧٤٢	٩٦ ٧٣٠
الكونغو	١٢٣ ٢٤٠	٨٧٨	٥ ٥٦٦	-	-	-	١٢٩ ٦٠٠
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٣٣٢ ٤٦٤	١٤٤	١٤ ٧٩٣	٣ ٠٠٠	-	-	٣٥٠ ٠٠٠
جيبوتي	٢٣ ٢٤٣	٤١٢	٢	-	-	-	٢٣ ٦٥٧

منطقة وبلد/إقليم اللجوء/الإقامة	اللاجئون ^(١)	ملتسمو اللجوء ^(٢)	اللاجئون ^(٣)	المشردون داخلياً ^(٤)	المشردون داخلياً	أشخاص آخرون تعنى بهم المفوضية		بمجموع الأشخاص الذين
						آخرون ^(٥)	تعنى بهم المفوضية	
إريتريا	١ ٩٨٤	-	٦٨ ٠٠٥	٣ ٦٦ ٨٣٤	-	-	٤٣٦ ٨٢٣	
إثيوبيا	١٩٧ ٩٥٩	٣٨	٢ ٩٣٧	-	-	-	٢٠٠ ٩٣٤	
كينيا	٢٠٦ ١٠٦	٨ ٧١٣	٤ ٨٧٢	-	-	-	٢١٩ ٦٩١	
رواندا	٣٠ ١١٨	٢ ١٦٣	٢ ٦٦٢	-	-	-	٥٨ ٥٤٣	
الصومال	٥٥٨	١٠	٥٣ ٨٩٩	١٨ ٠٠٠	-	-	٧٢ ٤٦٧	
السودان	٤٠١ ٠٢٧	٣ ٢٠٠	٢٦٩	-	-	-	٤٠٤ ٤٩٦	
أوغندا	٢٣٦ ٦٢٢	٢ ٤٧٣	٤٣٦	-	-	-	٢٣٩ ٥٣١	
جمهورية تنزانيا المتحدة	٦٨٠ ٨٦٢	٢١ ٤٢٠	٩	-	-	-	٧٠٢ ٢٩١	
	٢ ٢٦١ ٣١٩	٤٥ ٤٦٤	١٨٣ ٨٩٢	٤٤٣ ٨٣٤	-	٧٤٢	٢ ٩٣٥ ٢٥١	
الأرجنتين	٢ ٣٩٦	١ ٢٧٤	١	-	-	-	٣ ٦٧١	
جزر البهاما	١٠٠	٣	-	-	-	-	١٠٣	
بليز	١ ٢٥٠	٣٥	١	-	-	-	٩ ٨٥٣	٨ ٥٦٧
بوليفيا	٣٥١	٣	-	-	-	-	٣٥٤	-
البرازيل	٢ ٧٢٢	٥٤٣	-	-	-	-	٣ ٢٦٥	-
كندا**	١٢١ ٤٥٧	٣٠ ١٧٦	-	-	-	-	١٥١ ٦٣٣	-
شيلي	٣٦٤	٦٩	١٠	-	-	-	٤٤٣	-
كولومبيا	٢٣٩	١٢	٣٠٩	٥٢٥ ٠٠٠	-	-	٥٢٥ ٥٦٠	-
كوستاريكا	٥ ٥١٩	١ ٠٨٩	-	-	-	-	٦ ٦٠٨	-
كوبا	٩٥٤	١٣	-	-	-	-	٩٦٧	-
الجمهورية الدومينيكية	٥١٠	٢٥	-	-	-	-	٥٣٥	-
إكوادور	١ ٦٠٢	١٥١	-	-	-	-	١ ٧٥٣	-
السلفادور	٥٩	٣	١٠	-	-	-	٧٢	-
غواتيمالا	٧٢٠	٧	٨٢	-	-	-	٨٠٩	-
هندوراس	١٣	٦	-	-	-	-	١٩	-
جامايكا	٣٨	١	-	-	-	-	٣٩	-
المكسيك	١٨ ٤٥١	١١	٦	-	-	-	١٨ ٤٦٨	-
نيكاراغوا	٣٣٢	١١	٢٥	-	-	-	٣٦٨	-

منطقة وبلد/إقليم اللجوء/الإقامة	اللاجئون ^(١)	ملتسمو اللجوء ^(٢)	اللاجئون ^(٣)	المشردون داخلياً ^(٤)	المشردون داخلياً	أشخاص آخرون تعين بهم المفوضية		مجموع الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية
						آخرون ^(٥)	بمجموع الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية	
بنما	١ ٣١٦	٥٢	٢٥٧	-	-	-	١ ٦٢٥	
باراغواي	٢١	٢	-	-	-	-	٢٣	
بيرو	٦٨٧	٧	٢	-	-	-	٦٩٦	
الولايات المتحدة**	٥٠٧ ٢٩٠	٣٨٦ ٣٣٠	١	-	-	-	٨٩٣ ٦٢١	
أوروغواي	٧٩	٣	٦	-	-	-	٨٨	
فنزويلا	١٣٢	٧٥	٤	-	-	-	٢١١	
	٦٦٦ ٦٠٢	٤١٩ ٩٠١	٧١٤	٥٢٥ ٠٠٠	-	٨ ٥٦٧	١ ٦٢٠ ٧٨٤	
أستراليا**	٥٧ ٦٥٨	٤ ٩٢١	-	-	-	-	٦٢ ٥٧٩	
بنغلاديش	٢١ ٦٢٧	٢	-	-	-	-	٢١ ٦٢٩	
كمبوديا	٣٤	١٦٧	-	-	-	-	٢٠١	
الصين	٢٩٤ ١١٠	١٢	١	-	-	-	٢٩٤ ١٢٣	
تيمور الشرقية	-	-	٤٨ ٥٣٩	-	٥ ٠٠٠	-	٥٣ ٥٣٩	
هونغ كونغ، الصين (المنطقة الإدارية الخاصة)	٩٨٣	٥١	-	-	-	٣٧	١ ٠٧١	
الهند	١٧٠ ٩٤١	٥٩	٢٣	-	-	-	١٧١ ٠٢٣	
إندونيسيا	١٢٢ ٦١٨	٣٧٣	٨٠٣	-	-	١	١٢٣ ٧٩٥	
اليابان	٣ ٧٥٢	٢٧٧	-	-	-	-	٤ ٠٢٩	
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	-	-	٩	-	-	-	٩	
ماليزيا	٥٠ ٤٨٧	٢٥	-	-	-	-	٥٠ ٥١٢	
ميانمار	-	-	١ ٣٢٣	-	-	-	١ ٣٢٣	
نيبال	١٢٩ ٢٣٧	١١	-	-	-	-	١٢٩ ٢٤٨	
نيوزيلندا**	٤ ٩٢٣	٢ ٣١٦	-	-	-	-	٧ ٢٣٩	
بايوا غينيا الجديدة	٥ ٨٦٤	-	-	-	-	٤٠٠	٦ ٢٦٤	
الفلبين	١٧٦	٢٠	٣	-	-	-	١٩٩	
جمهورية كوريا	٦	١٠٩	-	-	-	-	١١٥	
سنغافورة	-	-	-	-	-	-	-	
سري لانكا	١٦	٢٣	١٦	٧٠٦ ٥١٤	-	-	٧٠٦ ٥٦٩	
تايلند	١٠٤ ٩٦٥	٣٦١	٣	-	-	٧	١٠٥ ٣٣٦	

أشخاص آخرون تعنى بهم المفوضية						
منطقة وبلد/إقليم اللجوء/الإقامة	اللاجئون ^(١)	ملتصو اللجوء ^(٢)	العائدون ^(٤)	المشردون داخلياً ^(٥)	المشردون داخلياً	مجموع الأشخاص الذين
فبيت نام	١٥ ٠٠٠	-	٢٧	-	-	١٥ ٠٢٧
	٩٨٢ ٣٩٧	٨ ٧٢٧	٥٠ ٧٤٧	٧٠٦ ٥١٤	٥ ٠٠٠	١ ٧٥٣ ٨٣٠
أرمينيا	٢٨٠ ٥٩١	-	-	-	-	٢٨٠ ٥٩١
النمسا	٨٢ ٤٥٨	-	-	-	-	٨٢ ٤٥٨
أذربيجان	٢٨٧	٣ ٣٧٦	٢٧	٥٧٢ ٤٥١	-	٦٢٧ ٧٩٠
بيلاروس	٤٥٨	٤١١	-	-	-	١٦٠ ٨٦٩
بلجيكا*	١٨ ٨٣٤	٤٥ ٠٠٠	-	-	-	٦٣ ٨٣٤
بلغاريا	١ ٤٧٤	٢ ٢٢٧	٢	-	-	٣ ٧٠٣
قبرص	٧٦	٤٩٩	-	-	-	٥٨٢
الجمهورية التشيكية	١ ١٨٦	٥ ٠٣١	-	-	-	٦ ٢٧٩
الدانمرك*	٧١ ٠١٦	٥ ٢٠٠	-	-	-	٧٦ ٢١٦
إستونيا	-	١٨	-	-	-	١٨
فنلندا*	١٣ ٢٧٦	-	-	-	-	١٣ ٢٧٦
فرنسا	١٢٩ ٧٢٢	-	-	-	-	١٢٩ ٧٢٢
جورجيا	٧ ٦٢٠	-	٨١	٢٧٢ ١٠١	٢٨٤	٢٨٠ ١٨٦
ألمانيا***	٩٠٦ ٠٠٠	٧٠ ٢٦٦	-	-	-	٩٧٦ ٢٦٦
اليونان	٦ ٦٥٣	٢ ٣٧٩	-	-	-	٩ ٠٣٢
هنغاريا	٥ ٠٦٤	١ ٦٣٤	-	-	-	٦ ٦٩٨
آيسلندا*	٢٤٤	٨	-	-	-	٢٥٢
آيرلندا*	٣ ٤٩٩	١٢ ٠٦٧	-	-	-	١٥ ٥٦٦
إيطاليا	٢٢ ٨٧٠	١١٣	-	-	-	٢٢ ٩٨٣
لاتفيا	٧	٢	-	-	-	١٢
ليتوانيا	٥٥	٦٣	-	-	-	١٧٣
لكسمبورغ	٧٠٠	-	-	-	-	٧٠٠
مالطة	٢٧١	-	-	-	-	٢٧١
هولندا*	١٤٦ ٠٠٢	٨٤ ٤٦٦	-	-	-	٢٣٠ ٤٦٨
النرويج*	٥٢ ١٠٢	-	-	-	-	٥٢ ١٠٢

منطقة وبلد/إقليم اللجوء/الإقامة	اللاجئون ^(١)	ملتسمو اللجوء ^(٢)	العائدون ^(٣)	المشردون داخلياً ^(٤)	أشخاص آخرون تعنى بهم المفوضية		بمجموع الأشخاص الذين
					العائدون ^(١)	آخرون ^(٢)	
بولندا	١ ٠٢٠	-	-	-	-	-	١ ٠٢٠
البرتغال*	٤١٠	-	-	-	-	-	٤١٠
جمهورية مولدوفا	٦٨	١٩٨	-	٨ ٠٨٠	-	-	٨ ٣٤٦
رومانيا	١ ٦٨٥	-	-	-	-	-	١ ٦٨٥
الاتحاد الروسي	٢٦ ٢٦٥	٦٩١	٣٧	٤٩٠ ٦٥٠	٧٠ ٠٠٠	٧٥٣ ٨٨٢	١ ٣٤١ ٥٣٥
سلوفاكيا	٤٥٧	٣٨٩	-	-	-	-	٨٤٦
سلوفينيا	٢ ٨١٦	٨ ٨٢٧	-	-	-	٤ ٧٣٩	١٦ ٣٨٢
إسبانيا*	٦ ٦٩٦	-	١	-	-	-	٦ ٦٩٧
السويد*	١٥٧ ٢١٧	-	-	-	-	-	١٥٧ ٢١٧
سويسرا	٥٧ ٦٥٣	٢٧ ٤٦٩	-	-	-	-	٨٥ ١٢٢
تركيا	٣ ١٠٣	٥ ٢٠٩	٢٧٠	-	-	-	٨ ٥٨٢
أوكرانيا	٢ ٩٥١	٨٠	٨	-	-	٢٦١ ١٤١	٢٦٤ ١٨٠
المملكة المتحدة*	١٤٩ ٨٠٨	٦٦ ١٩٥	-	-	-	-	٢١٦ ٠٠٣
	٢ ١٦٠ ٦١٤	٣٤١ ٨١٨	٤٢٦	١ ٣٤٣ ٢٨٢	٧٠ ٢٨٤	١ ٢٣١ ٦٣٨	٥ ١٤٨ ٠٦٢
أنغولا	١٢ ٠٨٦	٨٨٣	٨ ٧٦٠	٢٥٧ ٥٠٨	-	-	٢٧٩ ٢٣٧
بوتسوانا	٣ ٤٠٩	٦٧	٣	-	-	-	٣ ٤٧٩
جزر القمر	١١	-	-	-	-	-	١١
ليسوتو	-	-	-	-	-	-	-
مدغشقر	٥٠	-	١	-	-	-	٥١
ملاوي	٣ ٩٠٠	-	-	-	-	-	٣ ٩٠٠
موريشيوس	-	-	-	-	-	-	-
موزامبيق	٢٠٧	٢ ٢٧٨	-	-	-	-	٢ ٤٨٥
ناميبيا	١٧ ٧٤٠	١ ١٤٤	٣	-	-	-	١٨ ٨٨٧
جنوب أفريقيا	١٥ ٠٦٣	١٥ ١٣٨	-	-	-	-	٣٠ ٢٠١
سوازيلند	١ ٠٠٧	-	-	-	-	-	١ ٠٠٧
زامبيا	٢٥٠ ٩٤٠	٢٠٠	١٦٣	-	-	-	٢٥١ ٣٠٣
زيمبابوي	٤ ١٢٧	٧٨	-	-	-	-	٤ ٢٠٥
	٣ ٠٨ ٥٤٠	١٩ ٧٨٨	٨ ٩٣٠	٢٥٧ ٥٠٨	-	-	٥٩٤ ٧٦٦

منطقة وبلد/إقليم اللجوء/الإقامة	اللاجئون ^(١)	ملتسمو اللجوء ^(٢)	العائدون ^(٣)	داخلياً ^(٤)	المشردون	المشردون داخلياً	أشخاص آخرون تعنى بهم المفوضية	
							آخرون ^(٥)	بمجموع الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية
ألبانيا	٥٢٣	٤	١	-	-	-	-	٥٢٨
البوسنة والهرسك	٣٨ ١٥٢	٨٠	١٨ ٧١٥	٥١٨ ٢٥٢	٥٩ ٣٤٧	-	-	٦٣٤ ٥٤٦
كرواتيا	٢٢ ٤٣٧	١٩	٢٠ ٧١٦	٣٤ ١٣٤	١٥ ٩٤٩	-	-	٩٢ ٨٠٠
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٩ ٠٥٠	١	-	-	-	-	-	٩ ٠٥١
يوغوسلافيا	٤٨٤ ٣٩١	١٢	١٢٤ ٥١٤	٢٦٧ ٥٠٠	-	-	٨٥ ٠٠٠	٩٦١ ٤١٧
	٥٥٤ ٥٥٣	١١٦	١٦٣ ٩٤٦	٨١٩ ٨٨٦	٧٤ ٨٤١	٨٥ ٠٠٠	-	١ ٦٩٨ ٣٤٢
	١٢ ١٤٨ ٠١٧	٨٩٦ ٥٥٧	٧٩٣ ١٠٤	٥ ٢٦٥ ٣٣٥	٣٦٩ ٠٥٥	١ ٦٥٣ ٨٩٢	-	٢١ ١٢٥ ٩٦٠

هذه الاحصاءات مؤقتة وقابلة للتغيير.

تشير الشرطة (" -") إلى أن القيمة صفر أو غير متاحة أو لا تنطبق.

تشير الأرقام الواردة بالحرف المائل إلى نهاية عام ١٩٩٩.

(أ) لا يشمل اللاجئون والعائدون والمشردون داخلياً العائدين سوى الذين عادوا خلال عام ٢٠٠٠، خلافاً للأشخاص الذين عُنت بهم المفوضية في عام ١٩٩٩ الذين شملوا اللاجئين العائدين والمشردين داخلياً العائدين خلال سنتين (اللاجئون وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية، عرض عام لإحصاءات عام ١٩٩٩).

(١) بلد أو إقليم اللجوء أو الإقامة.

(٢) اللاجئون: الأشخاص المعترف بهم لاجئين بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩، وفقاً للنظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين، والأشخاص الذين يمنحون مركزاً إنسانياً والأشخاص الذين يُمنحون الحماية المؤقتة.

(٣) ملتسمو اللجوء: الأشخاص الذين يُنتظر البت في طلباتهم للحصول على مركز اللجوء ضمن إطار إجراءات اللجوء، والذين يُسجلون في غير تلك الحالة بوصفهم ملتسمي لجوء.

(٤) اللاجئون العائدون: اللاجئون الذين عادوا إلى مكان منشئهم خلال السنة.

(٥) المشردون داخلياً: المشردون داخل بلدهم الذين تمدهم المفوضية بالحماية و/أو المساعدة وفقاً لطلب خاص من إحدى هيئات الأمم المتحدة المختصة.

(٦) المشردون داخلياً العائدون: المشردون داخلياً الذين تعنى بهم المفوضية والذين عادوا إلى مكان منشئهم خلال السنة.

(٧) الأشخاص الآخرون الذين تعنى بهم المفوضية.

* عدد اللاجئين بحسب تقدير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، استناداً إلى عدد اللاجئين الوافدين و/أو ملتسمي اللجوء المعترف بهم خلال السنوات العشر الأخيرة.

** عدد اللاجئين بحسب تقدير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، استناداً إلى عدد اللاجئين الوافدين و/أو ملتسمي اللجوء المعترف بهم خلال السنوات الخمس الأخيرة.

*** يوجد أمام المحاكم نحو ٢٦٤ ٠٠٠ طلب لجوء لم يبت فيها بعد (المصدر: سجل الأجانب المركزي).

المصدر: الحكومات، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

